الجمهـــوريـــة الجـزائـريـة الديـــمقراطيـة الشـعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة الـتـعـلـيـم الـعـالـــي و الـبـحـث الـعـلـمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

جامعـة وهـران
كلية العلوم الإجتماعية _ قسـم الـديمغرافيا

مذكرة مقدمة لِاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية

تخصص ديمغرافيا اقتصادية واجتماعية

بعنـــوان:

العلاقة بين نتائج تلاميذ الطور الإبتدائي وعمل أُمَّهاتِهِم
دراسة حالة ولاية أدرار – بلدية أدرار–
لسنة 2013

من إعداد الطالبة : أم الغيث عائشة

أمام اللجنة المكونة من السادة :

د. الـــــوادي الطيب	(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)	رئيسـا
د. فضيل عبد الكريم	(أستاذ التعليم العالي – جامعة وهران)	مـقررا
د.داودي نور الـدين	(أستـــاذ محاضـر أ – جامعة وهران)	مناقشا
د. فضيل يسعد فايزة	(أستـــاذ محاضـر أ – جامعة وهران)	مناقشة

السنة الجامعية : 2014/2013

الإهـــــــــــــداء

إِلَى الوَالِدَينِ الكَرِيمَينِ.

إِلَى إِبنِي أَنِيس.

إِلَى إِخوَتِي...

إِلَى أَصدِقَائِي كُلٌّ بِاسمِهِ...

وَإِلَى كُلِّ الأُمَهَاتِ العَامِلاَتِ تَقدِيراً مِنَا لَهُنَّ.

الشُّكـــــــــــــــر:

أَتَقَدَّمُ بِجَزِيلِ تَشَكُرَاتِي إِلَى الأُستَاذ السَّيد: فُضِيل عَبد الكَرِيم عَلى قَبُولِهِ الإِشرَاف عَلَى هَذَا البَحث وَ تَقدِيمِهِ كُلَّ الدَّعمَ وَالمُسَاعَدَة لإِتمَامِ هَذِهِ الرِّسَالة.

كَمَا أَتَقَدَّمُ للسَادَة أَسَاتِذَةُ قِسمِ الدِّيمغرَافِيا بِالشُّكرِ الجَزِيلِ والإِحتِرَامِ عَلى مَا قَدَّمُوهُ لَنَا طِيلَةَ فَترَةِ دِرَاسَتِنَا رَاجِيَةً مِنَ المَولَى عَزَّ وَجَلَّ أَن يُدِيمَ عَلَيهِمُ الصِّحَّةَ وَالعَافِيَةَ.

كَمَا لَا يَفُوتُنِي أَن أَشكُرَ وَالِدَتِي العَزِيزَة الَّتِي شَجَّعَتنِي وَ كَانَت سَنَدًا لِي طِيلَةَ فَترَةِ الدِّرَاسَة.

كَمَا أَشكُر السِّيد: مُدِير التَّربِية لِولاَية أَدرَار، السَّادَة المُدَرَاء لِمَدَارِس العَيِّنَة وَ المُعَلِّمِين كُلٌّ بِاسمِهِ عَلَى كُلِّ التَّسهِيلاَت وَالتَّفَهُّم الَّذِي قَابَلُونَا بِهِ.

	الفصول و المباحث	الصفحات
1	**الفصل التمهيدي: الإطار النظري والمنهجي للبحث**	
2	المقدمة العامة	2
3	الإشكالية	4
4	الفرضيات	4
5	أسباب اختيار الموضوع	5
6	الهدف من البحث	5
7	تحديد الموضوع وأهميته	6
8	المنهج المستخدم	7
9	صعوبات البحث	8
10	تحديد المفاهيم	9
11	**الفصل الأول: الواقع الديمغرافي والسسيو اقتصادي للجزائر وأدرار**	
12	**المبحث الأول: الإطار العام لديمغرافية الجزائر وأدرار**	
13	**تمهيد**	18
14	تطور عدد السكان الجزائر، ولاية أدرار، و بلدية أدرار حسب التعدادات الوطنية الخمسة.	19
15	تطور معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر، ولاية أدرار وبلدية أدرار من 1979 إلى 2008.	21
16	التركيبة العمرية لسكان الجزائر، ولاية أدرار وبلدية أدرار من خلال تعداد 2008.	23
17	تطور الأهرام السكانية للجزائر من خلال التعدادات الخمس.	25
18	التغير في التركيبة العمرية لسكان الجزائر من خلال التعدادات الخمسة.	27
19	العوامل المؤثرة في تغيير التركيبة العمرية للسكان:	29
20	تطور الوفيات في الجزائر من 1966 إلى 2011 .	29
21	تطور الخصوبة في الجزائر من 1966 إلى 2011 .	32
22	تطورالمعدل الخام للوفيات وللزيادة الطبيعية في الجزائر من 1966 إلى 2011 .	34
23	ملخص حول النمو السكاني في الجزائر (دراسة عامة).	34
24	مقارنة بين هرمي الجزائر وولاية أدرار لتقديرات سنة 2010 .	36
25	**خاتمـــــــــــة**	38
26	**المبحث الثاني: الإطار العام للتعليم والاقتصاد في الجزائر.**	
27	**مقدمـــــــــة:**	41
28	القيمة الاقتصادية للتعليم.	42
29	التّعليم و الأهداف الاقتصادية و غير الاقتصادية .	43
30	إصلاحات التعليم في الجزائر بعد الاستقلال .	45
31	واقع التعليم في الولاية.	52
32	خلاصة حول واقع التعليم بالولاية.	56
33	الإطار العام لاقتصاد الجزائر .	58
34	مراحل تطور القطاع الاقتصادي في الجزائر.	59
35	الهيكل الاقتصادي الجزائري .	61
36	برامج التشغيل في الجزائر.	62
37	نتائج سياسات التشغيل في الجزائر.	66
38	المجتمع النسوي النشيط.	69
39	تطور معدل النشاط النِّسوي في الجزائر.	70
40	واقع الشغيل و البطالة بالولاية.	72
41	توزيع السكان النشيطين حسب البلديات.	73
42	توزيع البطالة عبر بلديات ولاية أدرار.	74
43	مؤشرات اجتماعية واقتصادية لولاية أدرار.	76
44	معطيات حول سوق العمل الولائية.	76

45	**الفصل الثاني: الدراسة الميدانية**	
46	**المبحث الاول: الإطار النظري والمنهجي للبحث الميداني**	
47	**تمهيـــــــــــــــد**	82
48	منهجية البحث.	84
49	التساؤلات الكبرى للبحث.	84
50	الفرضيات.	85
51	حدود الدراسة.	85
52	المجال المكاني.	85
53	المجال الزمني.	87
54	المجال البشري.	87
55	أدوات الدراسة.	87
56	أ: الجانب المنهجي.	87
57	ب: الجانب التقني.	88
58	عينة البحث:	88
59	أ: نوع العينة.	88
60	ب: حجم العينة.	89
61	**المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لمجتمع البحث:**	
62	**دراسة وصفية لتلاميذ العينة المدروسة.**	
63	توزيع عدد الاطفال حسب السنوات.	92
64	توزيع عدد الأطفال حسب الجنس.	92
65	توزيع عدد الأطفال حسب الجنس والسنة.	93
66	متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية حسب الجنس.	94
67	مرات الرسوب لكلا الجنسين.	95
68	تحديد حصة الإناث والذكور في مرات الرسوب.	95
69	**دراسة وصفية للأسر العينة من حيث المتغيرات الاقتصادية والسوسيو ثقافية:**	
70	عمل رب الاسرة.	95
71	مستوى الدخل الاسري.	96
72	تحديد نوع الاقامة.	97
73	عدد الأطفال في الاسرة.	98
74	متوسط عدد الأطفال لكل امرأة.	98
75	**دراسة وصفية لنساء العينة من حيث المتغيرات الاقتصادية والسوسيو ثقافية:**	
76	توزيع عمر الأم حسب الفئات العمرية الكبرى.	99
77	توزيع النساء حسب المستوى التعليمي.	100
78	توزيع نساء العينة حسب الحالة العائلية.	101
79	عمل الام.	102
80	دوافع عمل الام.	104
81	**تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية و السوسيو ثقافية على المستوى الدراسي للطفل:**	
82	متوسط معدل الطفل و نوع المسكن.	105
83	توزيع عدد الأطفال حسب نوع المسكن.	106
84	مستوى الدخل و المعدل الدراسي للطفل.	106
85	العلاقة بين الفئات العمرية للأمهات و النتائج الدراسية.	107
86	عدد الأطفال حسب المستوى التعليمي للأم.	108
87	معدل الطفل ورتبته بين اخوته.	108
88	المستوى التعليمي للأم و متوسط معدل الطفل.	110
89	الحالة العائلية للأم والمستوى الدراسي للطفل.	110
90	العمر عند أول زواج.	112
91	العمر عند أول إنجاب.	113
92	العلاقة بين عمل الام والمستوى الدراسي للطفل.	113
93	العمر عند دخول أول عمل.	114

94	متوسط عمر المرأة عند دخولها أول عمل.	115
95	العمر عند أول إنجاب و العمل.	115
96	نسب النساء العاملات وغير العاملات بالنسبة لأول انجاب.	116
97	مراجعة الطفل لدروسه بمفرده (نعم / لا).	117
98	الدروس التدعيمية.	117
99	عمل الام و الدروس التدعيمية.	118
100	دور المعلم في النتائج الدراسية للطفل.	118
	خلاصة الفصل.	119

	قائمة الأشكال البيانية:
1	الأعمدة البيانية رقم 01: تطور عدد سكان الجزائر حسب التعدادات الوطنية الخمسة
2	الأعمدة البيانية رقم 02: تطور عدد سكان ولاية أدرار حسب التعدادات الوطنية الخمسة
3	الأعمدة البيانية رقم 03: تطور عدد سكان بلدية أدرار حسب التعدادات الوطنية الخمسة
4	المنحنى رقم 01: تطور معدل الزيادة الطبيعية للجزائر
5	المنحنى رقم 02: تطور معدل الزيادة الطبيعية لولاية أدرار
6	المنحنى رقم 03: تطور معدل الزيادة الطبيعية لبلدية أدرار
7	الدائرة النسبية رقم01: تمثيل نسبة سكان الولاية والبلدية بالنسبة لمجموع سكان الجزائر
8	تطور الأهرام السكانية للجزائر من خلال التعدادات الخمس
9	المنحنى رقم 04: تطور أمل الحياة من 1977 إلى 2010.
10	منحنى رقم 05: تطور معدل الوفيات الخام من 1967 إلى 2011
11	المنحنى رقم 06: تطور المعدل الخام للوفيات و للزيادة الطبيعية
12	المنحنى رقم 07: تطور عدد السكان من 1966 إلى 2011
13	المنحنى رقم 08: تطور كل من: الزواجات، الولادات الحية، الولادات الميتة والوفيات من 1963 إلى 2011.
14	الأعمدة البيانية رقم04: تطور عدد المؤسسات الابتدائية في الجزائر من 1962 إلى 2010
15	الأعمدة البيانية رقم05 : تطور عدد التلاميذ في الجزائر من 1962 إلى 2010
16	الأعمدة البيانية رقم06 : تطور عدد التلاميذ في الجزائر من 1962 إلى 2010
17	الأعمدة البيانية رقم07 : تطور عدد المدارس في ولاية أدرار من سنة 1999الى سنة 2012
18	الأعمدة البيانية رقم 08: تطور عدد التلاميذ في ولاية أدرار من سنة 1999 إلى سنة 2012
19	المنحنى رقم 09: النسبة المؤية للتمدرس خلال فترة الدراسة
20	الأعمدة البيانية رقم 09: الفارق بين الفئتين خلال فترة الدراسة
21	المنحنى رقم 10 : تطور نسبة البطالة و الشغل في الجزائر من 2000 الى 2010
22	الدائرة النسبية رقم 01: توزيع الفئة العاملة من النساء حسب القطاعات
23	الأعمدة البيانية رقم 11: توزيع الفئة النشيطة من النساء حسب فئات العمر الكبرى
24	المنحنى رقم12: توزيع نسب الفئة النشطة من النساء حسب الفئات العمرية الكبرى
25	الأعمدة البيانية رقم 12: توزيع عدد الاطفال حسب السنوات
26	الأعمدة البيانية رقم 13: توزيع عدد الأطفال حسب الجنس
27	الأعمدة البيانية رقم 14: توزيع عدد الأطفال حسب الجنس والسنة
28	الأعمدة البيانية رقم 15: متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية حسب الجنس
29	الأعمدة البيانية رقم 16: مرات الرسوب لكلا الجنسين
30	الأعمدة البيانية رقم 17 : تحديد حصة الإناث والذكور في مرات الرسوب
31	الدائرة النسبية رقم 02: توزيع نسب القطاعات
32	الأعمدة البيانية رقم 19: توزيع مستوى الدخل الاسري
33	الأعمدة البيانية رقم 20: تحديد نوع الاقامة
34	الأعمدة البيانية رقم 21: توزيع عدد الأطفال في الأسر المدروسة
35	الأعمدة البيانية رقم 22: توزيع النساء حسب المستوى التعليمي
36	الأعمدة البيانية رقم23: توزيع نساء العينة حسب الحالة العائلية
37	الدائرة النسبية رقم 03: تمثيل نسب النساء حسب الحالة العائلية
38	الأعمدة البيانية رقم 24: عمل الام
39	الأعمدة البيانية رقم 25: طبيعة عمل الام
40	الأهرام البيانية رقم 01: طبيعة العمل خارج المنزل
41	الأعمدة البيانية رقم 26: توزيع العمل حسب المستوى التعليمي
42	الأعمدة البيانية رقم 27: مهنة الام
43	الأعمدة البيانية رقم28: توزيع المهن حسب المستوى الدراسي لنساء العينة
44	الأعمدة البيانية رقم 29: دوافع عمل الام
45	الأعمدة البيانية رقم 30: علاقة متوسط معدل الطفل و نوعية المسكن
46	الأعمدة البيانية رقم 31: توزيع عدد الأطفال حسب نوع المسكن
47	الأعمدة البيانية رقم 32: مستوى الدخل و المعدل الدراسي للطفل

48	الأعمدة البيانية رقم 33: العلاقة بين الفئات العمرية للأمهات و النتائج الدراسية
49	الأعمدة البيانية رقم 34: عدد الأطفال حسب المستوى التعليمي للأم:
50	الأعمدة البيانية رقم 35: العلاقة بين معدل الطفل ورتبته بين اخوته.
51	الاعمدة البيانية رقم 36: العلاقة بين المستوى التعليمي للأم و متوسط معدل الطفل
52	الأعمدة البيانية رقم 37: علاقة الحالة العائلية للأم بالمستوى الدراسي للطفل
53	المنحنى البياني رقم13: توزيع عمر الأمهات عند أول زواج
54	المنحنى البياني رقم14: العمر عند أول إنجاب
55	المنحنى البياني رقم15: العلاقة بين عمل الام والمستوى الدراسي للطفل
56	المنحنى البياني رقم 16: توزيع العمر عند دخول أول عمل
57	المنحنى البياني رقم 17: العمر عند أول إنجاب و العمل
58	المنحنى البياني رقم 18: توزيع نسب النساء العاملات وغير العاملات بالنسبة لأول انجاب
59	الاعمدة البيانية رقم 38: مراجعة الطفل لدروسه بمفرده (نعم / لا)
60	الأعمدة البيانية رقم39: عمل الام و الدروس التدعيمية
61	المنحنى البياني رقم 19: دور المعلم في النتائج الدراسية للطفل

	قائمة الخرائط:
1	خريطة رقم 01: توزيع الابتدائيات في ولاية أدرار 2008
2	الخريطة رقم 02: توزيع معدلات البطالة في ولاية أدرار
3	الخريطة رقم 03: توزيع الإبتدائيات ، المتوسطات و الثانويات في الولاية

	قائمة الجداول:
1	الجدول رقم 01: التركيبة العمرية لسكان الجزائر ، ولاية أدرار و بلدية أدرار
2	جدول رقم 02: تطور وآفاق نسب الفئات العمرية حسب فئات السن الكبرى من 1966 إلى 2020
3	الجدول رقم 03 : توزيع كل من الفئة المتمدرسة والفئة في سن التمدرس حسب فترة الدراسة
4	جدول رقم04: تطور معدلات النشاط النسوي في الجزائر
5	جدول رقم 05: احصائيات حول سوق العمل بالولاية محل الدراسة
6	الجدول رقم 06: توزيع العينة على المدارس محل الدراسة
7	الجدول رقم 07: توزيع عدد الاناث والذكور حسب السنة والجنس
8	الجدول رقم 08: متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية
9	الجدول رقم 18: عمل رب الاسرة
10	الجدول رقم 10: متوسط عدد الأطفال لكل امرأة
11	الجدول رقم 11: توزيع عمر الأم حسب الفئات العمرية الكبرى
12	الجدول رقم 12: رتبة الطفل بين اخوته و المعدل الدراسي
13	الجدول رقم 13: الحالة العائلية للأم و المعدل الدراسي للطفل
14	الجدول رقم 14: متوسط العمر عند أول إنجاب وعند أول زواج
15	الجدول رقم 15: العلاقة بين عمل الأم و المعدل الدراسي لطفلها
16	الجدول رقم16: متوسط عمر المرأة عند دخولها أول عمل
17	الجدول رقم 17: الدروس التدعيمية

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري

والمنهجي للبحث

المقدمة العامة :

مما لا شك فيه ومن الحقائق المسلم بها أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش ويقضي معظم وقته في جماعات فهو يفضل حياة الجماعة على الحياة الفردية المعزولة عن الآخرين ،إذ نجده منذ الولادة يحتاج إلى من يتعهده بالرعاية إلى أن يكبر ويشب ويستطيع الإسهام في الحياة الجماعية ،ويقيم الأسرة التي تضمن له حياة السكينة والاستقرار.

ولأن تحقيق الذات هو الشغل الشاغل للإنسان مهما كان مستواه الاجتماعي والتعليمي فإن تمايز هذا الأخير إلى نوع بيولوجي – ذكر وأنثى – يفتح المجال أمام جدلية التمكين لهذين الطرفين في سعيهما لتحقيق التنمية .

وإذا كنا بصدد الحديث عن الجزائر ،فإن وضع المرأة في هذه المنطقة يثير الكثير من النقاشات ،لا سيما من حيث تمكنها من المشاركة في تدبير شؤونها وشؤون المجتمع ،ومن ذلك ممارسة دورها على جميع الأصعدة ، حيث برزت مع مرور الوقت أدوار جديدة للمرأة كانت إلى وقت قريب تقع في حقل الأدوار التقليدية للرجل الجزائري المعروف عنه السيطرة الكلية على توجيه أمور الأسرة والمجتمع .

وبحديثنا عن الأدوار الجديدة للمرأة الجزائرية سنسلط الضوء على أهمها ألا وهو نزول المرأة إلى سوق العمل والذي أصبح من أهم دراسات واهتمامات المحللين الاجتماعين ،فنزول المرأة سوق العمل يعتبر من أهم المؤشرات التي تدل على التقدم والازدهار لأي بلد كان ، فتمكين المرأة في هذا المجال لم يتأتى اعتباطاً وإنما هو نتيجة تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحسن المستوى التعليمي للمرأة .

وبحديثنا عن المرأة والتي كانت في زمن ليس ببعيد ونتيجة تدني المستوى التعليمي ونتيجة للأعراف والتقاليد القائمة كان محكوم عليها بالمكوث بالبيت وتدبير شؤون الأسرة

والسهر على الرعاية التامة لها ، أصبحت لها اليوم كلمتها وحقها في مواصلة تعليمها وولوجها سوق العمل من بابه الواسع .

والمرأة في ولاية أدرار وعلى غرار باقي النساء في مختلف ولايات الوطن عرفت نقلة نوعية إذ أصبح لها هي كذلك كل الحق في مواصلة تعليمها وتحسين مستواها التعليمي ،وفرض مكانتها في كافة معتركات الحياة الاجتماعية .

فنزول المرأة لسوق العمل كان له الأثر الواضح على الأسرة و بالحديث عن هذه الأخيرة فإننا سنخص بالذكر – الأبناء – الذين يعتبرون اللبنة والثمرة الأساسية لها ،فبخروج الأم إلى العمل أصبح لديها مسؤوليتين عوضا عن واحدة فقط ، فكيف الأمهات لتحقيق ذلك في ظل تضاعف المسؤوليات والضغوطات .

ولذلك ارتأينا البحث عن مدى تأثير دخول الأم لسوق العمل على دراسة أطفالها و قد قمنا باختيار التعليم الابتدائي باعتباره الركيزة والقاعدة الأساسية للتحصيل العلمي للطفل (الطور الابتدائي) ، وعليه فقد عنونا الدراسة كالآتي:

"**العلاقة بين نتائج تلاميذ الطور الابتدائي وعمل أمهاتهم**"

دراسة حالة ولاية أدرار – بلدية أدرار –

لسنة 2013

وقد اشتملت دراستنا على فصلين اثنين يتقدمهما فصل تمهيدي يتضمن كل ما يتعلق بالإطار النظري والمنهجي للبحث من خطة البحث التي اتبعناها في هذه الدراسة إلى شرح مصطلحات البحث، ثم الفصل الاول وهو عبارة عن حوصلة لقطاعي التعليم والاقتصاد في كل من الجزائر و أدرار منذ الاسقلال إلى غاية يومنا و دراسة مدى التأثير المتبادل بينهما، أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية و تحليل معطياتها

الإشكاليــة:

إنّ مسألتا التعليمِ و الشغل تُعتبران من المواضيعِ التي كثُر الحديث حولها بين الدارسين ومما لا شكَ فيه أنهما محورا تساؤلات واهتماماتٍ كبرى لما يحتويانه من أهميةٍ بالغةٍ سواءاً في البلدانِ النَامية أو المتقدّمةِ على حدِّ السواء.

ونظراً لأهمية الشّغل والتّعليم بالنسبة للسكان في أي مجتمع كان و باعتبارهما من عوامل التطور والتقدم لأي بلد ، ونظرا للارتفاع المحسوس في النسب النسائية المشتغلة اِرتأينا دراسة التَّأثير المتبادل بين شُغل المرأة و التَّعليم الاِبتدائي لأطفالها فجاء تساؤلنا محدداً وواضحاً على النَّحوِ التَّالي:

هل يؤثِّرُ نزول الأمِّ إلى سوق العمل على المستوى الدِّراسي لأَبنائها؟

الفرضيات:

يمكن لنا وضعُ فرضيتين في مثل هذه الإشكالية ألا وهما:

1 يؤثِّر نزول الأُمِّ إلى سوق العمل على المستوى الدراسي لأَبنائها (مع الأَخذِ بعين الاِعتبار التأثير بنوعيه السلبي و الايجاب).

2 المستوى التعليمي للأم يؤثر على النتائج الدراسية لأبنائها.

3 الحالة العائلية للأم تؤثر على النتائج الدراسية لأبنائها.

أسباب اختيار الموضوع:

نظرا لأهمية دور المرأة في المجتمع منذ وجد الإنسان على الأرض إلى يومنا هذا جعلها موضوع خصب للدراسة خاصة في عصرنا الحالي أين بات للمرأة الدور الموازي للرجل في كلِّ المجالات دون اِستثناء فأصبحت تقوم بما يقوم به الرجل من مهن بدنية و فكرية كالسياسة ،الحرف ،الرياضة ،التعليم بمختلف مراحله ،الطب ،الصيدلة ،التجارة ،السياقة ...إلى آخره.

هذا من جهة، إذ لا ننسى أن للمرأة دورين مهما بلغ مستواها العلمي ،الثقافي ، الفكري أو المادي و هذا بحكم طبيعتها البشرية " الأمومة " فالمرأة لها أيضا الدور الحساس داخل المنزل في تربية الأبناء و تعليمهم.

وبما أن النسبة العاملة للنساء شهدت ارتفاعا محسوسا و متزايداً منذ الاِستقلال إلى يومنا هذا في الجزائر عامة و في ولاية أدرار خاصة اِرتأينا دراسة هذا الموضوع الحساس الذي يمس عنصرين أساسيين في المجتمع ألا وهما المرأةُ والطفلُ.

الهدف من البحث:

إن لدراستنا هذه أهدافا متعددة من بينها:

تبيان وزن الفئتين (النساء والأطفال) في الولاية.

أخذ فكرة عامة عن نوع المهن المشغولة بصفة أكبر من طرف المرأة.

تحديد أثر عمل الأم على النتائج الدراسية للأطفال ومنه معرفة الفرق بين فئة النساء العاملات خارج المنزل و النساء العاملات داخله و النساء دون عمل في الولاية محل الدراسة.

تحديد الموضوع و أَهميَّته:

كما أسلفنا الذِّكر، المرأة والطفل عنصرانِ مهمانِ و أساسيانِ في المجتمع بل و شديدَا الحساسية و نظرا للظروف المعاصرة التي أَجبرتِ المرأة على النزولِ إلى سوقِ العملِ تزامناً مع الفترات الدراسية لأطفالها أثار فضولنا المعرفي البحث عن مدى تأثير هذا الغياب عن البيت والإِنشغال على الاطفال على مستواهم التعليمي و نتائجهم المدرسية.

إن الفترة التعليمية الإِبتدائية للأطفال تعتبر الفترة المصيرية لحياتهم المستقبلية إذ أن لها بالغ الأثر على كمِّهمُ المعرفيّ القَاعِدي وهذا ما ينعكس سلباً أو إِيجاباً على باقي مراحلهم الدراسية.

كما تسمح لنا هذه الدراسة بالكشف على عدة جوانب للمجتمع (تعليمية، فكرية، اجتماعية واقتصادية) وهذا بحكم الترابط الوثيق بين مختلف الحالات فمثلا:

1- الحالة الزواجية لمجتمع ما ستعطينا آليا صورة عن عدة حالات أُخرى قد تكون اِقتصاديه، اِجتماعيه، عقائدية و فكرية ... إلى آخره.

2- الوضعية الصحية لمجتمع ما تعطينا صورة عن مدى تقدمه أو تخلفه.

3- تمركز نسبة معتبرة من سكان المجتمع في مهن تتطلب مستوى تعليمي معين تعكس لنا مستواه الدراسي والفكري، إلى آخره من الامثال.

وعليه ومن ميزة هذا العلم ألا وهو علم الاجتماع أو علم الإنسان أنه مرن يسمح لنا بدراسة الحالات بطريقة مريحة ليس بها ضوابط مكانية أو زمانية كالمختبرات أو غيرها من المقنِّنَات.

المنهج المستخـــــدم:

المنهج الوصفـــي:

إن دراستنا دراسة ميدانية محضة معتمدة في قاعدتها الإحصائية على تحليل نتائج التحقيق الميداني المـُقام على مستوى المدارس الإبتدائية بالولاية.

و يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق مجموعة من الأسئِلة هي:

ما هُو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟

من أين نبدأ الدراسة؟

ما العلاقة بين الظاهرتين؟ و هل هناك ظواهر أُخرى مرتبطة تستلزم الدراسة؟

ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

والإجابة عن هذه الأسئلة تتمُّ من خلال جمع الحقائق والبيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المحددة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا.

ولَا يقتصرُ البحث الوصفي على جمع البيانات والحقائق و تصنيفها وتبويبها وتحليلها التحليل الكافي الدقيق المعمق فقطَ، بل يتضمن أيضا قدراً من التفسير العميق المـقنع لهذه الظواهر ، لذَلك، كثيرا ما يقترن الوصف بالمقارنة ، بالإضافة إلى اِستخدام أساليب القياس والتَّصنيف والتَّفسِير بهدف اِستخراج الإِستنتاجات ذات الدَّلالة، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموضوع محل الدراسة.[1]

[1] ابراهيم بختي، **الدليل المنهجي في اعداد وتنظيم البحوث العلمية**،الجزائر، جامعة ورقلة، 2007/2006

صعوبات البحث:

كان اختيارنا لموضوع البحث بمثابة تحدٍّ صعب لجملة من العراقيل من أهمَّها وأبرزها مشكلين أساسيين ألا وهماَ:

أولاً:

عدم وجود بيانات إحصائية للفترة الزمنية المدروسة كاملة أو غيرها؛ سواءاً على مستوى مديرية التربية للولاية أو المدارس محل الدراسة ،هذا ما جرنا وأَدى بنا إلى البحث عن مصدر للبيانات يعطينا نتائج واقعية وحديثة حول الموضوع المدروس يمكن الإتكال عليها من أجل دراسة علمية بيداغوجية تستوفي كل الشروط المنهجية الازمة لإعداد بحث علمي صحيح.

ثانياً:

إن عدم الوعي الكافي لقيمة البحث العلمي من طرف أغلبية السكان جعلنا نتخبط في دوامة الإستمارات المغلوطة أو ذات التصريحات الكاذبة ولذا وجب علينا كباحثين علميين أن نتوخى الحذر وذلك باستعمال:

أولاً:

أساليب حسابية من أجل تصحيح البيانات الكاذبة أو المغلوطة من طرف الأولياء (العمر عند أول زواج ،العمر عند أول إنجاب ،عمر الطِّفل ،الحالة الزواجية للأم...إلى آخِره).

ثانياً:

اِختيار الأسئلة التي تساعدنا على الكشف المسبق للتصريحات الكاذبة أو المغلوطة أو اِستعمال تقنية إعادة صياغة نفس السؤال بطريقة أُخرى أو مِن زاوية أُخرى و مقارنة النتائج المصرح بها.

تحديد المفاهيم:

التنشئة الاجتماعية:

هي عملية تَعلُّم تهدف إلى إعداد الطفل ثم الصبي فاليانع فالراشد؛ للاِندماج في أنساق البناء الاِجتماعي والتوافق مع المعايير الاِجتماعية، والقيم السائدة ولغة الاِتصال والاِتجاهات الخاصة بالأُسرة التي ولد فيها، وبالجماعات التي ينضَمُّ إلى عُضويتها، كما يتفهم الحقوق والواجبات الملزمة المتعلقة بمجموعة المراكز التي يشغلها ويتعلم الأدوار المناسبة لكل مركز، كما يتفهم أدوار الاخرين الذين يتعامل معهم في المواقف الاِجتماعية المتنوعة.[2]

مفهوم التنمية البشرية:

عَكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية مشجعا على بروز رؤية جديدة للتنمية تم توضيحها من خلال التقارير السنوية للتنمية البشرية التي يُصدرها منذ عام 1990 و بحلول عام 1993 أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان التنمية البشرية المستدامة ، التي تضع الإنسان في قمة سلم أولوياتها و تَنسُجَ التنمية حوله لا أن تنسُجَهُ حول التنمية مِن خلال التأكيد على أن الناس هم الثروة الحقيقية

[2] عويدات عبد الله ، **أثر انماط التنشئة الاسرية على طبيعة الانحرافات السلوكية**، دراسات العلوم التربوية، مج 24، العدد الاول 1997

للأُمم . إذ أعيد الاِعتبار للفكرة القائلة بأن الناس هم وسيلة التنمية و غايتها لا وسيلتها فحسب.

و قد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها عملية توسيع خيارات الناس؛ و من حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية، و تتغير بمرور الوقت، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث هي كالأتي:

أ. أن يحيا الإنسان حياة مديدة.

ب . أن يكتسب المعرفة.

ج . أن يحصل على الموارد اللَّازِمة لمستوى معيشي لائِق.

التحصيل الدراسي:

"هو مدى استيعاب الطلاب لما تعلموه من خبرات معرفية أو مهارية ويقاس بالمجموع الكلي لدرجات الطلاب في نهاية السنة الدراسية."

الإهمال التعليمي:

ويَشتمِلُ على التَّسرب من المدرسة أو الهروب منها أو عدم دخول الطفل المدرسة في السن الإلزامي المحدد وعدم تلبية الاِحتياجات التعليمية المتباينة للطفل.

الذَّكاء العام:

"ويعني مجموعة أساليب الاداء التي تتجمع في التنظيم السلوكي للفرد الذي يساعد في إدراك العلاقة أو حل المشكلة أو التكييف العقلي مع مشكلات العالم الخارجي."[3]

[3]صالح احمد زكي، **اختبار الذكاء المصور** ،النهضة المصرية،1978 ،مصر، القاهرة

تعريف عمل الام:

التعريف الإجرائي:

ونقصد بعمل الأم في هذه الدراسة هي الأم التي تقوم بنشاط فكري أو عقلي مأجور في المجتمع، لكن خارج منزلها أي في مجال اِقتصادي أو مؤسسة اجتماعية وتتلقى مقابل ذلك أجراً مادياً قصدَ رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأسرتها ويسمح لها بالاستقلال الاقتصادي عن زوجها.

العمل:

تختلف مفاهيم العمل باختلاف الأنظمة والحِقَب التاريخية التي يمر بها المجتمع والأفراد، فالعمل هو نشاط يقوم به الإنسان عن طريق بذل جهد فكري أو عضلي لتحقيق هدف اقتصادي مفيد كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد.

ويعرفه ماركس على أنه : "مجموعة أفعال يقوم بها الإنسان قصد تحقيق هدف وذلك بمساعدة فكره ويديه وأدواته أو آلآته والتي تؤثر بدورها على الإنسان وتغيره".

تعريف الأسرة:

يعتبر مفهوم الأسرة من المصطلحات التي تخضع لتغير ظروف الزمان والمكان، نمط القيم والثقافة السائدة في البيئة الاجتماعية.

ويعرف "**اوجست كونت**" الأسرة بأنها "الخلية الأولى في جسم المجتمع ، وأنها النقطة الأولى التي يبدأ منها التطور، وأنها الوسط الطبيعي والاجتماعي الذي ترعرع فيه الفرد."[4]

[4] محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، **علم الاجتماع العائلي (دراسة التغيرات في الاسرة العربية)**، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص20

كما نجد تعريف كل من "**بل**" و "**فوجل**" للأسرة على أنها الوحدة البنائية المكونة من رجل وامرأة يرتبطان مع أطفالهما بطريقة منظمة اِجتماعيا سواء كان هؤلاء الأطفال من صُلبهما أو عن طريق التبني.[5]

وجاء في قاموس علم الاِجتماع أن الأسرة :" هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، الدم ، والتبني ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأب والأم والأبناء، وتتكون منهم جميعا وحدة اِجتماعية تتميز بخصائص معينة."

و تعرف الأسرة حسب المُــعجم الديمغرافي :" الأسرة أو العائلة وحدة إحصائية يختلف تعريفها باختلاف البلدان، وتوصف في التعداد فيقال الأسرة الإحصائية".

وقد يقتصر معناها على الأسرة البيولوجية أو يتوسع معناها بسبب الاِعتبارات الاِجتماعية الاِقتصادية فتطلق على الأسرة الزواجية أو الأُسرة الأَساسية وتشمل رب اللأُسرة و قرينته وأبناءهما غير المتزوجين الذين يعيشون معهم.

تعريف الذكاء:

يعرف "**تايت**" الذكاء على أنه القدرة على اِكتشاف الصفات الملائمة للأشياء وعلاقتها ببعضها البعض، أو صفات الأفكار المناسبة إذا ما طرأ علينا عارض، أو ظهرت أمامنا مشكلة.

أو هو القدرة على التفكير في العلاقات أو التفكير الإنشائي الذي يتجه إلى تحقيق هدف ما.

[5] نفس المرجع، ص 21

و يعرفه "**بينية**" على أنه القدرة على الفهم والإبتكار والتوجيه الهادف للسلوك، والنقد الذاتي.

أما "**زكي صالح**" فيعرفه على أنه مجموعة أساليب الأداء التي تشترك في كلِّ الإختبارات التي تقيس أي مظهر من مظاهر النشاط العقلي والتي تتميز عن غيرها من أساليب الأداء الأُخرى وترتبط بها إرتباطا ضعيفا.

واعتبرت "**مايسة أحمد**" أن الذكاء عبارة عن إستجابة عقلية للمثيرات أو المشاكل بأنجح الطرق وأكثرها اقتصادا.[6]

الوراثة والبيئة:

الوراثة تعني الصفات التي تنتقل عبر الأجيال إلى الجيل الحالي عن طريق المورثات أثناء تكوين البويضة المخصبة أما البيئة فتعني مجموع المثيرات التي يتعرض لها الفرد طول حياته.

الإحصاءات المدرسية والجامعية:

تميز الإحصاءات المدرسية والجامعية عادة بين عدد الطلبة المسجلين في المدارس وعدد الطلبة الحضور في تاريخ معين ، وهذا يسهل دراسة نسبة المواظبة.

ويخضع الأطفال في أكثر بلدان العالم للتعليم الإلزامي أو الإجباري بين حدين من العمر ، والسن المدرسي تعني التعليم الإلزامي .

وكثيرا ما ينظر في ذلك إلى عدد الأطفال في سن التعليم الإلزامي أو ما يدعى الأفواج المدرسية.[7]

[6] النيال، مايسة احمد ، **التنشئة الاجتماعية** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،2002

[7] المعجم الديموغرافي متعدد اللغات ، ص76.

الأحداث الدِّيمغرافية:

تتميز إحصاءات حالة السكان من إحصاءات حركة السكان؛ بحث تتناول الأُولى الجانب السكوني الذي يظهر به السكان للباحث في زمن قصير ومحدود، فكأنها صورة ما اِلتقطت لهم في لحظة من الزمن.

وتستند إلى الوحدات الإحصائية التي هي غالبا الأُسر المعيشية والأفراد و غيرهم.

أمَّا الثانية فتسجل الظواهر المؤثرة في تغيير السكان وهي الأحداث الدِّيمغرافية كالمواليد والوفيات والهجرة في خلال حقبة من الزمن، ويفرق بين الأحداث اللاَّمتجددة كميلاد المرء ووفاته والأحداث المتجددة كحمل الزوجة وولادتها مولوداً .

إن التعداد مصدر معرفة حالة السكان، كما أن الإحصاءات الحيوية أو إحصاءات الأحوال المدنية مصدر معرفة حركة السكان أو حركة السكان العامة، وأحياناً تقتصر إحصاءات حركة السكان على الحركة الطبيعية لهم أي على التغير الواقع داخل المجتمع دون النظر إلى تبادل المجتمع ومجتمع آخر لأفرادهما.[8]

استمارة أسرة:

قد تكون اِستمارة العدَّاد اِستمارة فرد فتحتوي معلومات تخص فرداً واحداً، أو تكون اِستمارة أسرة تحتوي معلومات عن كل من أعضاء الأسرة المعيشية، أو تكون اِستمارة جماعية أو قائمة اِسمية يُدوِّن فيها العدَّاد بيانات جميع الأشخاص الذين يحصيهم.

المشتغل:

هو شخص يعمل وله نشاط مكسبي نقدي أو عيني.

[8]نفس المرجع السابق ،ص 46 و47.

الشَّخص بدون عمل:

هو الشَّخص في سنّ العمل القانوني 16–59 سنة والقادر على العمل وهو بدون عمل وقت التعداد وبصدد البحث عن عمل ، ويمكن تقسيم الأشخاص بدون عمل إلى صنفين:

الصَّنف الأول:

الأشخاص بدون عمل و سبق لهم العمل.

الصَّنف الثاني:

الأشخاص بدون عمل ولم يسبق لهم العمل.

النِّساء المشتغلات جزئياً:

هي اِمرأة تقوم بالإضافة إلى الأعمال المنزلية بأعمال ثانوية تسمح لها بالحصول على دخل إضافي للعائلة كأعمال في الفلاحة، النسيج، الخياطة، حراسة الأطفال أو دروس في البيت.

ربة البيت:

هي اِمرأة متزوجة أو شابة عازبة تبلغ من العمر أكثر من 16 سنة وتقوم بالأشغال المنزلية فقط.

الطالب:

شخص ليس له عمل مأجور ولا يبحث عن عمل بل يهتم بدراسته فقط.

الفصل الأول:

الواقع الديمغرافي والسسيو اقتصادي للجزائر وأدرار

المبحث الأول:

الإطار العام

لديمغرافية

الجزائر و أدرار

تمهيـــد:

إن كون الجزائر من ضمن مجموعة البلدان السَّائِرة في طريق النُّمُو يعني انعكاس خصائص اقتصادية، سياسية،صحية وديمغرافية أيضاً عليها هذا بالإضافة لكونها مرت بمراحل عديدة كان دخولها فترة الإِستعمار من أبرزها وأكثرها تأثيراً على تاريخها الديمغرافي.

فالجزائر شهدت عدة فترات متباينة الاختلاف من حيث التطور الديمغرافي نبدأها بفترة الاستعمار فخلال قرن ونصف القرن من الزمن خسرت الجزائر مليون ونصف المليون من ابنائها ما يعادل 14,15%من مجموع السكانها أنذاك (10,6 مليون نسمة)[1]

وقد عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا مرتفعا في الستينات إلى نصف عشرية الثمأنينات فبين 1966 و 1987 ارتفع عدد السكان بمعدل اكثر من 3%و هو اكبر معدل شهده التاريخ الديمغرافي للجزائر و تعتبر هذه الزيادة طبيعية نظرا لخروج الشعب من فترة استعمارية حصدت ارواح الملايين من السكان ليصل عدد السكان إلى 15645491 نسمة سنة 1977 هذا بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لتشجيع الولادات عن طريق تحسين الظروف الصحية والاجتماعية.

[1] 14,15 % = 10,6 / 150

1/ تطور عدد السكان الجزائر، ولاية أدرار، و بلدية أدرار حسب التعدادات الوطنية الخمسة

الأعمدة البيانية رقم 01: تطور عدد سكان الجزائر حسب التعدادات الوطنية الخمسة

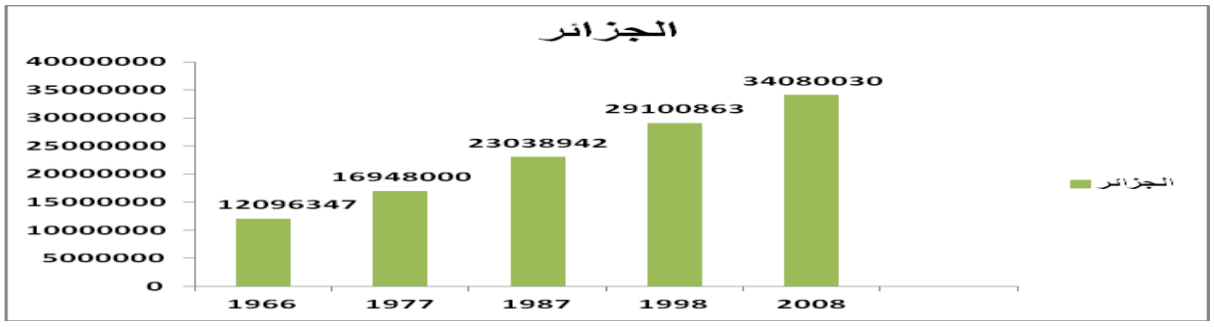

الأعمدة البيانية رقم 02: تطور عدد سكان ولاية أدرار حسب التعدادات الوطنية الخمسة

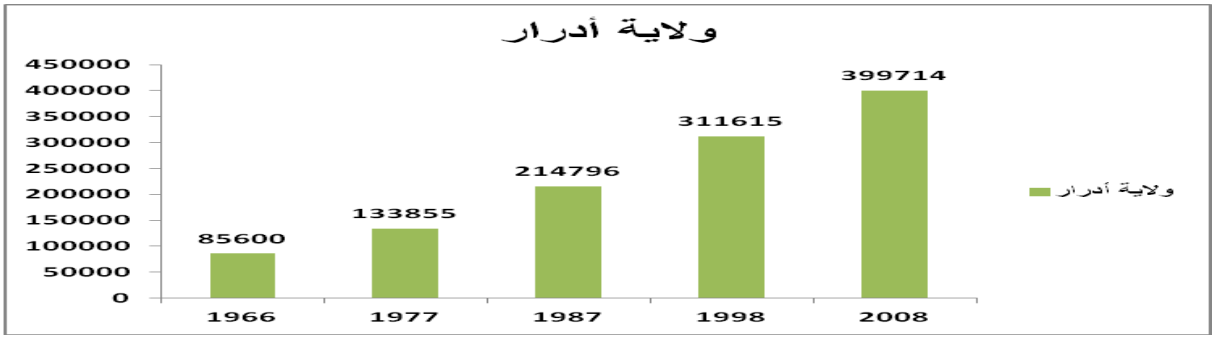

الأعمدة البيانية رقم 03: تطور عدد سكان بلدية أدرار حسب التعدادات الوطنية الخمسة[2]

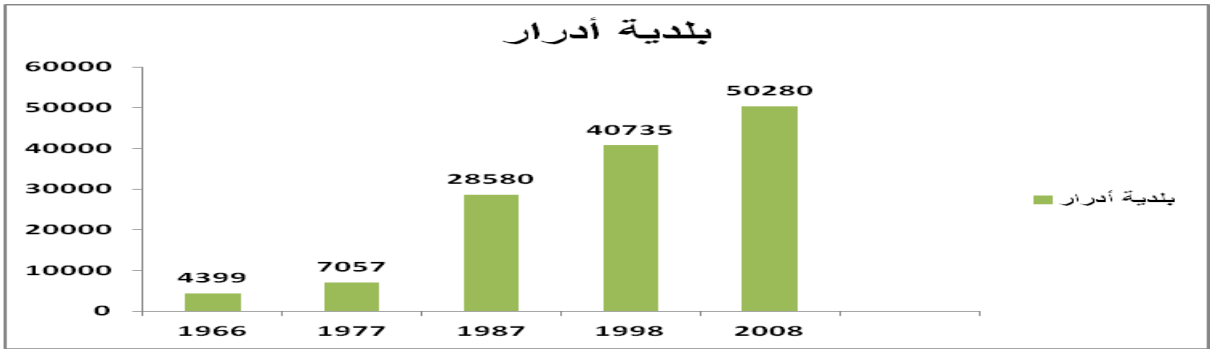

[2] ت.1966 لبلدية أدرار حساب شخصي (ضرب معدل الزيادة في المساحة الكلية للولاية) + الديوان الوطني للإحصائيات

إن الملاحظ لتطور بلدية أدرار من حيث السكان و تمركز الزيادة في فترات من الزمن أو في سنواتٍ محددةٍ إنما يدلُّ مباشرةً على التفتح الذي عرفته الولاية من حيث استقبال السكان من الشمال خلال العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر من جهة وتصاعد وتيرة التطور و التقدم في كل المجالات من جهة أخرى ، ونخص بالذكر القطاعين التعليمي والصحي خاصة ، وما شهداه من تطور ملحوظ من حيث فتح مراكز جدد و مناصب شغل كانت بمثابة المستقطب الرئيسي للسكان.

هذا ما نلاحظه من خلال تصاعد المنحى ابتداءاً من سنة 1977 إلى غاية يومنا هذا اذ انتقل من حوالي 133000 إلى ما يقارب الـ: 400000 ساكن خلال 30 سنة (من 1977 إلى 2008).

نلاحظ أيضا التشابه في وتيرة التزايد بالنسبة للجزائر و ولاية أدرار وهنا يمكننا القول بأن عدد السكان الولاية في تزايد مستمر ما يفتح المجال لدراسات اقتصادية ، تعليمية ، صحية و اجتماعية أيضا في المستقبل؛ لكن ولقراءةٍ أصح يجدر بنا تتبع تطور معدلات النمو في كل من الجزائر ، ولاية أدرار و بلدية أدرار حيث نجد أن التفاوت في المعدلات وتباينها يعطينا الصورة الحقيقية للحالة الديمغرافية لكلٍ من المناطق الثلاث فنجد معدل النمو في الجزائر عامة ينخفض من 3,03 %[3] خلال العشرية من 1979 إلى1988 إلى 1,06 % خلال سنة 2008 .

[3]تم حساب المعدلات العشرية (لعشر سنوات) عن طريق جمع المعدلات السنوية لعشر سنوات متتالية و قسمة المجموع على العدد 10

تطور معدل الزيادة الطبيعية في الجزائر، ولاية أدرار وبلدية أدرار من 1979 إلى 2008

المنحنى رقم 01: تطور معدل الزيادة الطبيعية للجزائر

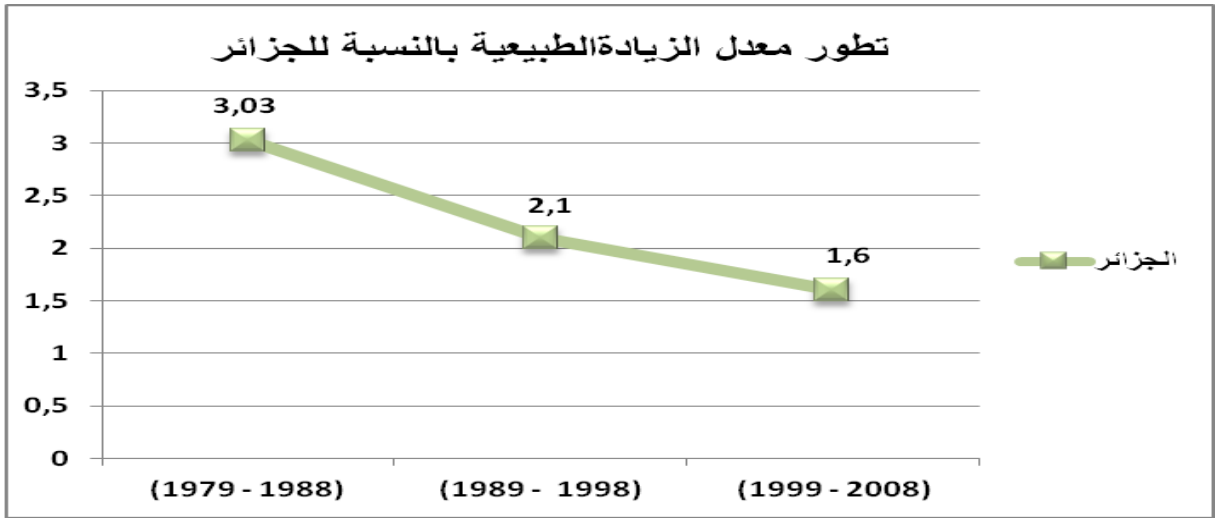

بينما نجد العكس بالنسبة للولاية والبلدية فقد شهدت الولاية والبلدية على حدٍّ السواء ارتفاعاً ملحوظا في معدل نموهما الطبيعي إلى غاية التسعينات (من 1989 إلى 1998) بـــ: 3.03 % وهو أعلى معدل عرفته الولاية والبلدية إلى اليوم والذي يساوي 2.06 % حسب معطيات آخر تعداد (2008).

المنحنى رقم 02: تطور معدل الزيادة الطبيعية لولاية أدرار

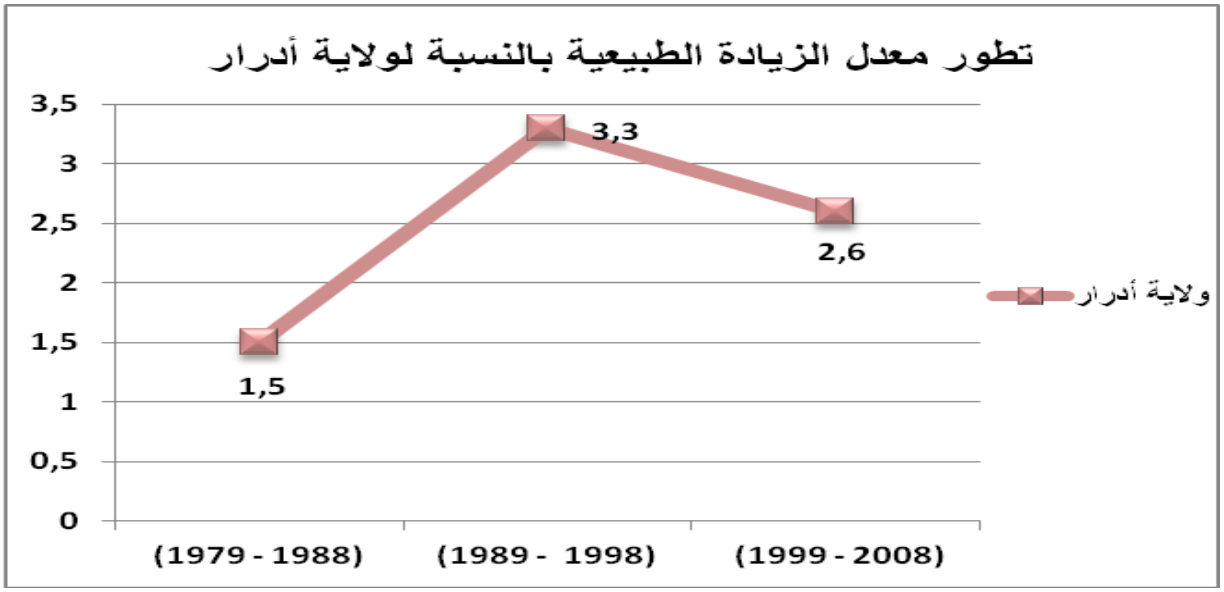

و هذا الارتفاع في معدل النمو الطبيعي من 1988 إلى غاية التسعينات يفند قولنا فيما سبق عن النزوح السكاني خلال العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر و مست نتائجها جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية، الديمغرافية والسسيوثقافية ...إلى آخره.

المنحنى رقم 03: تطور معدل الزيادة الطبيعية لبلدية أدرار

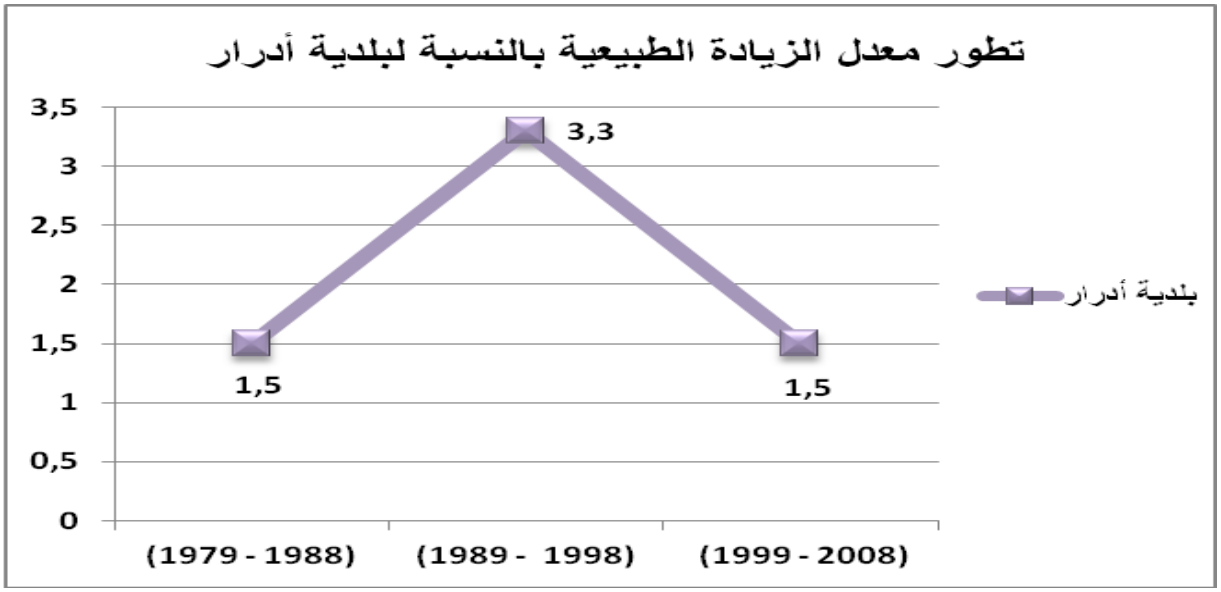

تشهد البلدية على غرار الولاية نفس التزايد في معدل النمو السكاني إلا أننا نجد الفارق في المعدل الأخير والذي يساوي 1.5 % أي أقل من الولاية الأمّ والذي يساوي 2.06 % ، وهذا يفسر بالتوسع العمراني و زيادة المناطق السكنية خارج البلدية إذ نجد زيادة في الكثافة السكانية في بلديات مجاورة حيث انتقلت كثافتها من أقل من 5نسمة للكيلومتر المربع إلى ما بين 5 و 12 نسمة في الكيلومتر الربع الواحد ونخص بالذكر كل من : بلدية أولف، أقبلي، أولاد سعيد، دلدول و المطارفة.

و يعد هذا التغيير في الكثافة السكانية نتيجة لعدة تغيرات على مستوى البلديات تشمل قطاع السكن، الصحة، الزراعة و التعليم[4].

[4] خارطة توزيع الكثافة السكانية، الملحق رقم 01

1/ التركيبة العمرية لسكان الجزائر، ولاية أدرار وبلدية أدرار من خلال تعداد 2008

الجدول رقم 01: التركيبة العمرية لسكان الجزائر ، ولاية أدرار و بلدية أدرار

الجزائر,و.أدرار,ب. أدرار 2008			
الفئة العمرية	**الجزائر**	**ولاية أدرار**	**بلدية أدرار**
0-4سنة	3404918	47854	7820
5-9 سنة	2888376	43604	6843
10-14 سنة	3258773	45559	6986
15-19 سنة	3635170	47761	7296
20-24 سنة	3763506	46997	7126
25-29 سنة	3422377	39739	6089
30-34 سنة	2740995	24704	4466
35-39 سنة	2342778	21746	4271
40-44 سنة	2018327	19605	3874
45-49 سنة	1629436	17432	3427
50-54 سنة	1346694	11445	2192
55-59 سنة	1062579	9393	1563
60-64 سنة	711482	6916	987
65-69 سنة	631303	6457	754
70-74 سنة	504926	4110	457
75-79 سنة	363842	3469	342
80-84 سنة	187129	1571	138
85فما فوق	167419	1279	107
المجموع	**34080030**	**399641**	**64738**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

التركيبة العمرية:

"وهي نسبة كل فئة عمرية بالنسبة لمجموع السكان الكلي، وقد تكون أُحادية،خماسية أو عشارية حسب فئات السن الكبرى، وتتأثر التركيبة العمرية بالعوامل الديمغرافية كالهجرة والخصوبة والوفيات إذ نجد أنَّ الخصوبة تلعب الدور الأول في تغيير التركيبة العمرية لأي مجتمع، أما الوفيات فدورها بسيط لكنه يظهر في أوقات الحروب وانتشار الأوبئة أو المجاعات".

إن المعطيات التي تهمنا في دراستنا هذه من خلال الجدول أعلاه هي :

الفئة العمرية (5 – 9 سنة) و (10 – 14 سنة) والتي تمثل 21,36% من مجموع سكان البلدية .

معرفة وزن السكان الولاية والبلدية بالنسبة لمجموع السكان الجزائر والذي يساوي 1,17% بالنسبة للولاية و 0,19% بالنسبة للبلدية بعدد سكان يساوي 64738.

الدائرة النسبية رقم01:

تمثيل نسبة سكان الولاية والبلدية بالنسبة لمجموع سكان الجزائر

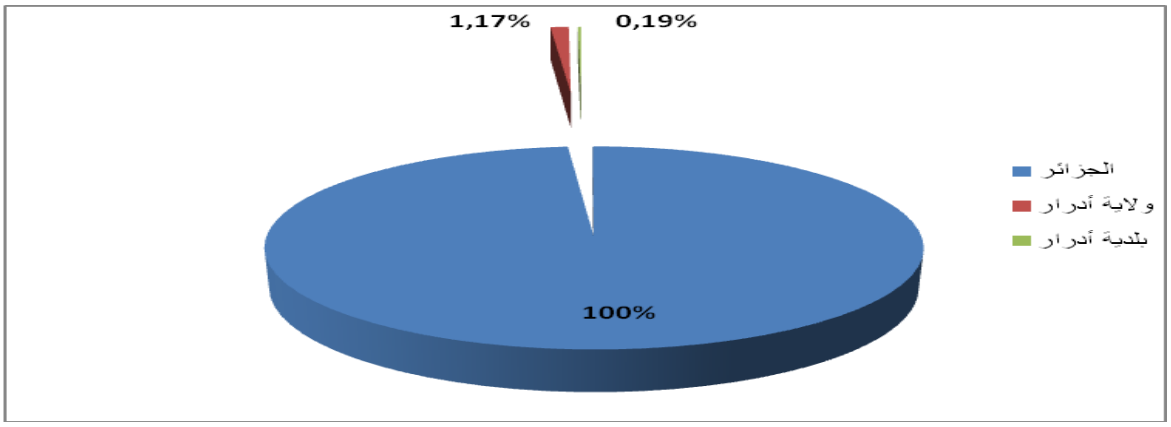

المصدر: معطيات الجدول السابق

2-2: تطور الأهرام السكانية للجزائر من خلال التعدادات الخمس :

يمكن تقسيم التطور الديمغرافي لسكان الجزائر من خلال تقسيم الأهرام السكانية إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى تضم الهرم السكاني لسنة: 1966 و 1977

1: التوزيع حسب السن والجنس لسكان الجزائر حسب التعدادات الخمسة

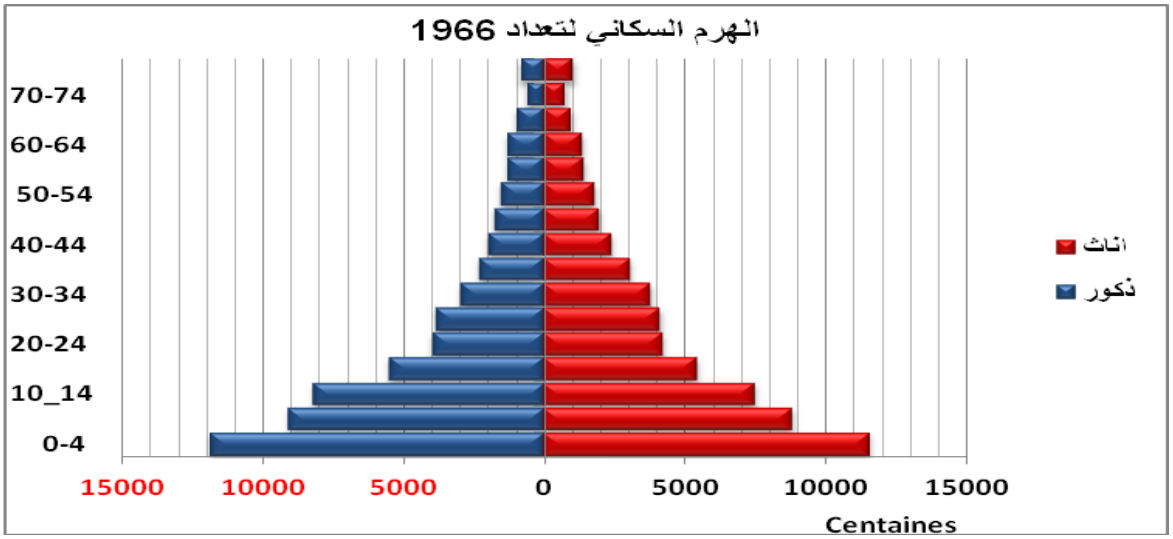

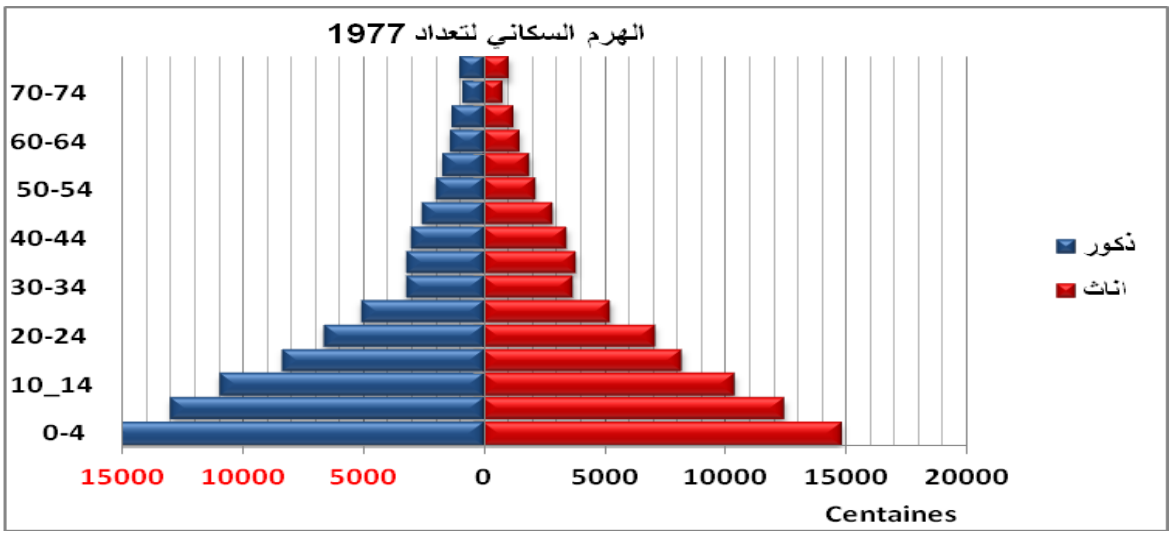

المصدر : رسم الاشكال من جداول التعدادات الخمسة ONS

يمكن تفسير تغير الهرم السكاني من 1966 إلى 1977 إلى:

1- بداية إنخفاض عدد الولادات.

2- ملاحظة نقص في الفئات العمرية 30 – 40 سنة جراء عدد من العوامل أو الظروف التي مرت بها الجزائر إبان الفترة القبلية (حرب التحرير، أحداث 8 ماي 1945، الجفاف والأزمة الزراعية 1945 و 1946 ، الطاعون...)

المجموعة الثانية: و تضم الهرم السكاني لسنة 1987 ، 1998 و 2008.

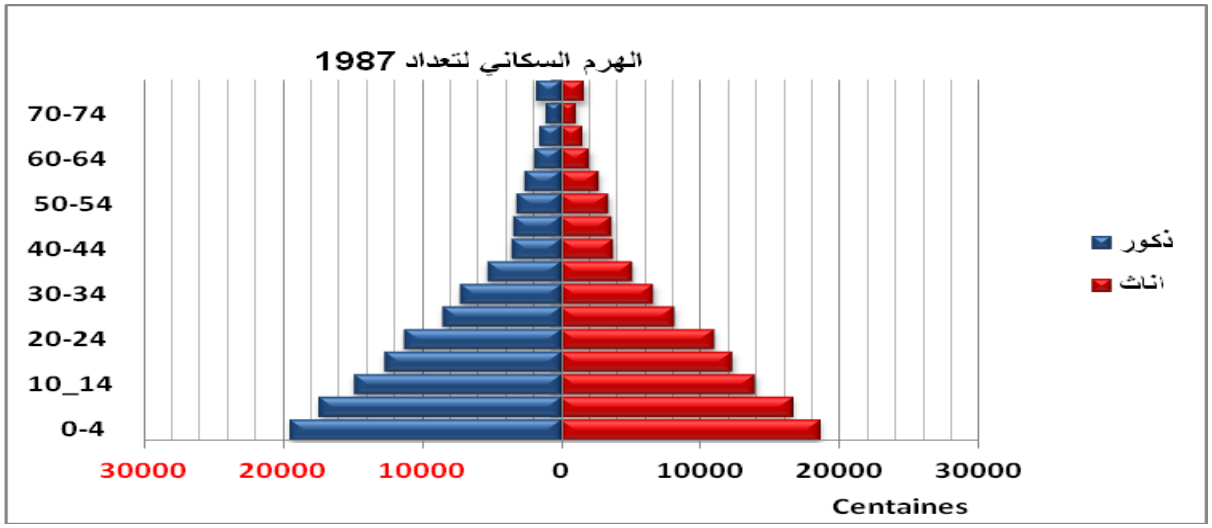

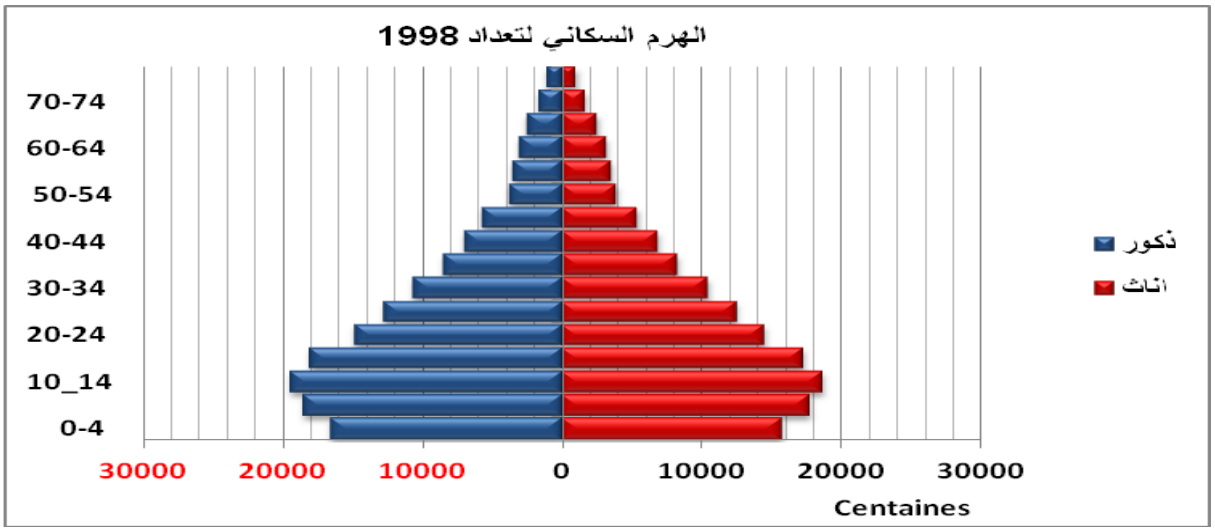

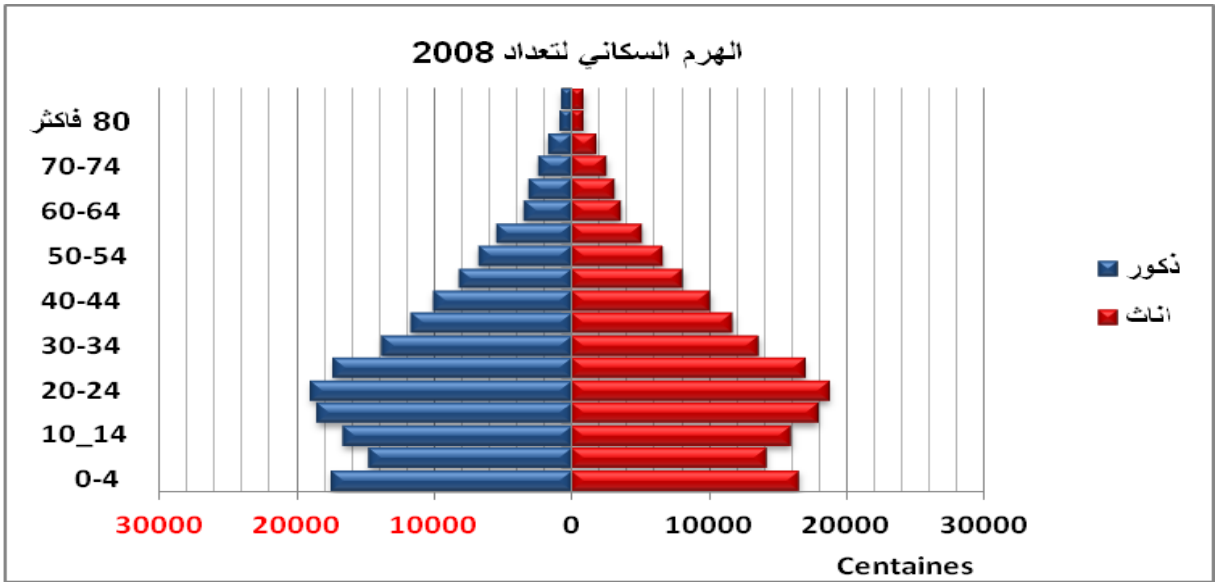

1/ تتميز بداية هذه الفترة بتمثيل فئة الأقل من 20 سنة الأغلبية بمعدل 55،69 % (و ذلك راجع لسياسة الدولة التي كانت نتائجها واضحة في تقليص وفيات الأطفال و تحسن المستوى الصحي للأفراد).

2/ تطور أمل الحياة ومنه بداية تشكل نسبة مهمة لفئة الأشخاص البالغين 70 سنة وما فوق.

3/ تزايد نسبة المسنين بالنسبة لمجموع السكان.

التغير في التركيبة العمرية لسكان الجزائر من خلال التعدادات الخمسة:

التغيير في التركيبة العمرية يوضح لنا أن الفئة العمرية (0- 19) والتي كان تتمثل 55% من مجموع السكان سنة 1987 لم تعد تمثل سوى 47% سنة 2000 و ستصل إلى 35% سنة 2020.

الفئة العمرية (0 – 4) انتقلت من 17 % سنة 1987 إلى 11% في 1998 وستصل 7% فقط سنة 2020.

الفئة العمرية (20 – 60) قدرت بـ: 36% سنة 1966 وستنتقل من 45% سنة 1998 إلى 56% في 2020 وذلك راجع إلى توافد أو قدوم الأجيال التي تتزايد في الأعمار الكبيرة[5] .

جدول رقم 02: تطور وآفاق نسب الفئات العمرية حسب فئات السن الكبرى من 1966 إلى 2020[6].

السنوات		1966	1977	1987	1998	2000	2005	2008	2010	2020
الاعمار	0 – 19	57,4	58,2	55	48,3	47	44	28	40	34,9
	20 – 59	35,9	36	39,2	45,1	46	51	64,4	51	55,8
	60 فمـــا فوق	6,7	5,8	5,74	6,59	7	9	7,6	9	9,3

التحول الديمغرافي يبرهن أيضا التزايد المستمر لفئة الشيوخ 5,74% سنة 1987 إلى 6,59 % في 1998 و 9,39 % سنة 2020 و سيصل إلى 22% سنة 2050، في نفس الوقت الذي تتراجع به أهمية أو وزن الفئة الشابة.

إن الحديث عن التطور المتواصل والمتزايد لفئة 60 سنة وما فوق وتناقص فئة الـ: (0 – 4 سنوات) وتزايد فئة (20 – 60 سنة) إنما يدل على أمرين مهمين ألا وهما :

1: إمكانية حدوث أزمة شغل و هذا ما هو ملاحظ حاليا.

[5] HaFFAD Tahar, Quelques conséquences économiques et sociales de l'évolution démographique en algerie, Revue des Sciences Economique et de Gestion , N° 3 (2004) .

[6] المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

2: إمكانية تحسين المستوى التعليمي (ونخص بالذكر الفترة التعليمية الإجبارية).

و جدير بنا أن نذكر الدور الأساسي الذي لا يمكن تجاهله للتطور المستمر لأمل الحياة عند الولادة و دوره في تمديد فترة الحياة الصحية التي من المحتمل أن يعيشها الفرد والتي انتقلت من 55،13% سنة 1977 إلى 76،5% في 2011.

المنحنى رقم 04: تطور أمل الحياة من 1977 إلى 2010.

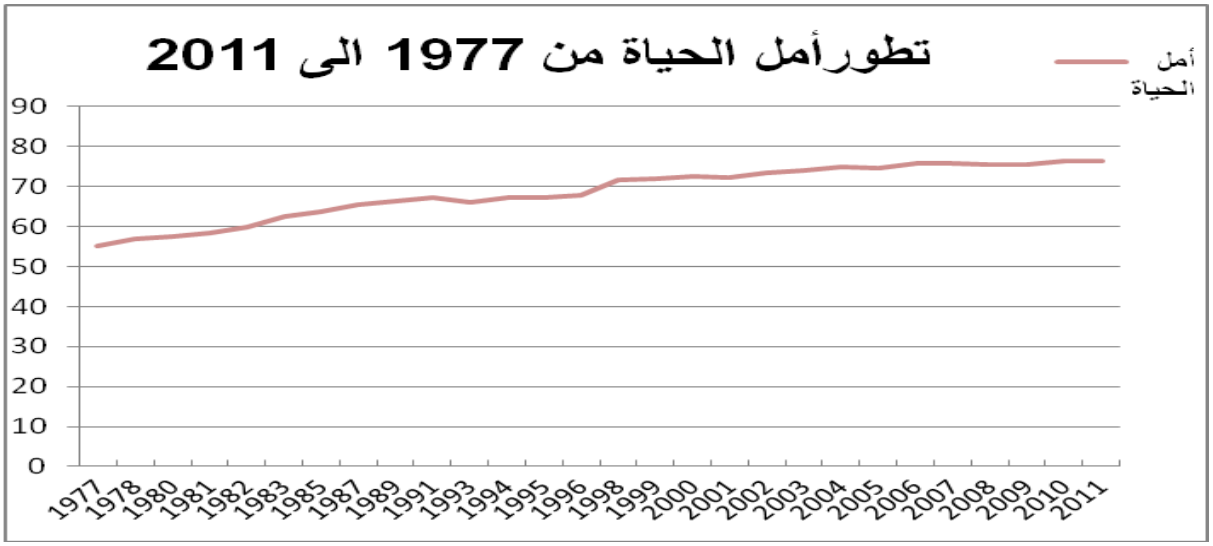

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات

العوامل المؤثرة في تغيير التركيبة العمرية للسكان

1 تطور الوفيات في الجزائر من 1966 إلى 2011 :

ترتبط ظاهرة الوفيات ارتباطا وثيقا بالعامل البيولوجي المرتبط بدوره بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع المدروس، والمترجمة عن طريق الوضع المعيشي الذي يعيشه الفرد و تطور البنيات التحتية لهذا المجتمع بما فيه القطاع الصحي.

إذا تتبعنا التطورات التي مسَّت المعدل الخام للوفيات في الجزائر؛ نجده كان يقدر بـ: 15,9% بعد الاستقلال (1966) ثم عرف استقرارا بين سنتي 1966 و 1971 بحوالي

16,50%ووصلت أعلى قيمة للمعدل الخام للوفيات سنة 1986 17,37% ثم استقر المعدل ثانيةً بين سنتي 1972 و 1976 ففي هذه الفترة لم يتجاوز المعدل 16,25% وهو المسجل عام 1973، ولم ينزل عن 15,87% ثم بدات مرحلة الانخفاض عام 1976 حيث قدر الفارق بين سنتي 1967 و 1981 بـ: 6,20 % كذلك قدر بين سنتي 1981 و 1991 بـ: 3,44%.[7]

ويمكن تفسير الإنخفاض المسجل بعد 1976 والذي كان يفوق في غالب الأحيان انخفاض الولادات إلى انتشار الطب بنوعيه الوقائي والعلاجي في أوساط السكان وذلك بتوفير العلاج المجاني وانتشار المصحات والعيادات في الأرياف والقرى .

ومنه؛ عرف مستوى الوفيات استقرارا منذ بداية العشرية الأخيرة للقرن الماضي لما يقارب 6%.

منحنى رقم 05: تطور معدل الوفيات الخام من 1967 إلى 2011

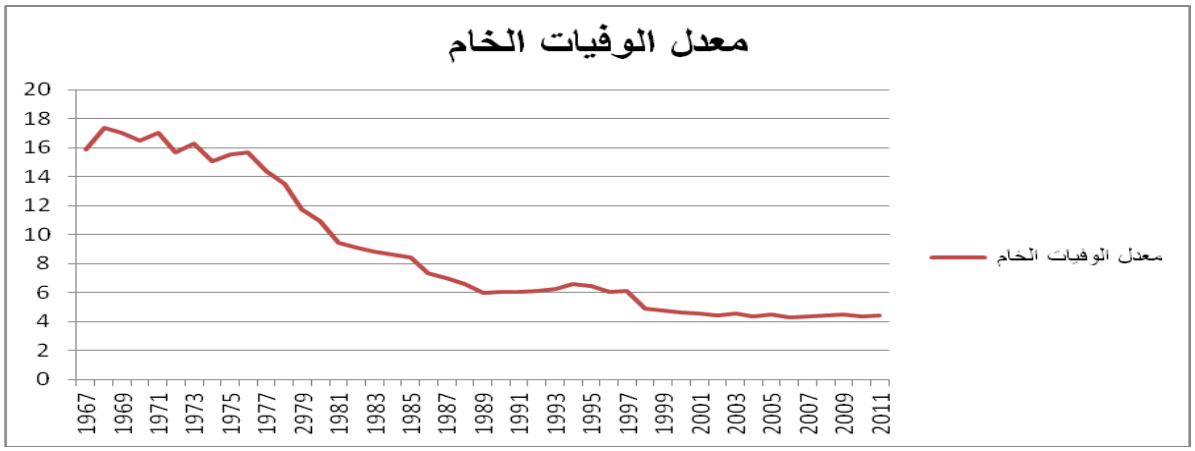

المصدر : الجدول رقم 03

[7] امزيان نعيمة، **الاثار السوسيواقتصادية لحدث التقاعد على فئة العمر الثالث دراسة ميدانية على فئة المسنين ببلدية باب الوادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الديمغرافي، جامعة الجزائر، 2004-2005.ص 25.

و يمكننا تقسيم المنحنى البياني إلى 3 مراحل و هي كالتالي:

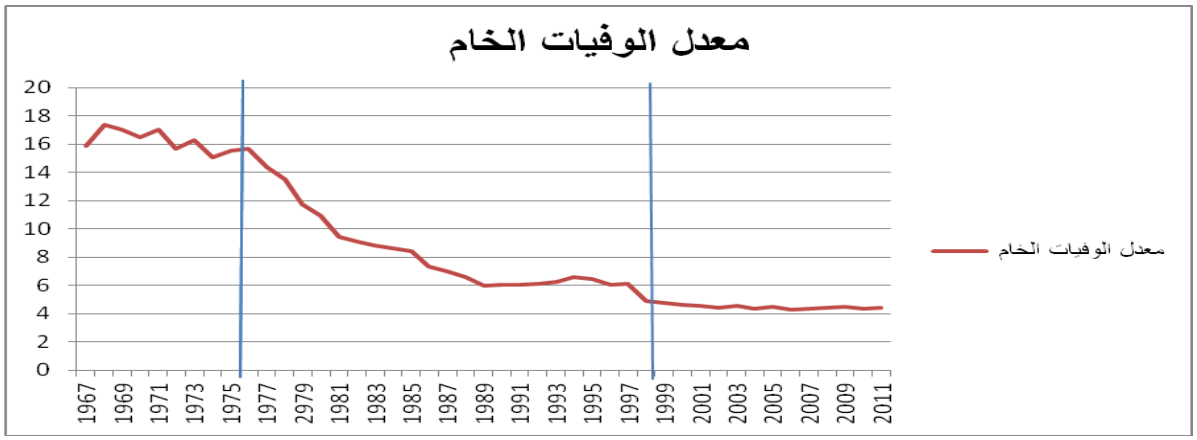

المرحلة الأُولى :

تشهد اضطراب في المعدلات صعودا ونزولا و تمتد هذه المرحلة من 1967 إلى غاية سنة 1976 وذلك يعد أمرا طبيعيا نظرا لتدهور الظروف المعيشية للبلاد كونها حديثة الخروج من فترة استعمارية طويلة وانتشار عدة أمراض و أوبئة فتاكة ناهيك عن سوء التغذية و قلة التغطية الصحية (طبيب واحد لكل 10000 نسمة[8])

المرحلة الثانية:

تمتد من 1976 إلى غاية سنة 1997 ونلاحظ في هذه المرحلة انخفاض واضح لمعدلات الوفيات وذلك نتيجة لعدة أسباب من بينها:

- الاستقرار النسبي لوفيات الأطفال الرُّضع.

- بداية الارتفاع في نسب فئة العمر الثالث (60 سنة فما فوق) كنتيجة منتظرة للانتقال الديمغرافي الذي دخلته الجزائر.

[8] 4-*DEKKAR (N) et autres* ,**La démographie algérienne face aux grande questions de société** , Alger , Mai 1999.p 55

2 تطور الخصوبة في الجزائر من 1966 إلى 2011 :

بالرغم من وجود انخفاض محسوس في المعدل الخام للولادات في السنوات الأخيرة للقرن الماضي، إلا أنَّ الولادات تبقى مرتفعة ، لأن الأجيال التي هي في سن الإنجاب يبقى عددها مرتفع لكونها من مواليد فترة الانفجار الديمغرافي (1966-1978)

وكنتيجة لكل التغيرات المذكورة سابقا؛ نسجل تراجع المستوى العام الخام للولادات الذي كان عبر فترات والتي يمكن تقسيمها إلى 3 مراحل:

1- المرحلة الأولى الممتدة من 1962 إلى 1970:

عرفت هذه الفترة تقلبات عديدة تميزت بمعدلات عالية جداً ، وهي نتائج لسياسة التعويض لما فقده الشعب أثناء الثورة حيث قدر المعدل الخام للولادات بين سنتي 1961- 1966 بـ: 48,5 % و بين 1976- 1970 بـــ: 50,12 %.

2- المرحلة الثانية الممتدة من 1970-1985:

في بداية السبعينات عرف معدل الولادات الخام تراجعا بـ: 1,72% عن سنة 1970 حيث قدر بـــ: 48,44 % واستمر التراجع لكن بنسب قليلة وغير محسوسة لا تقل عن 45% حتى سنة 1978 ثم بدأت مرحلة الانخفاض المحسوس حيث كان الفارق بين 1978-1979يقدر بـــ: 2,34% واستمر الانخفاض إلى أن وصل المعدل الخام للولادات في عام 1985 إلى 39,5 %.

3- المرحلة الثالثة الممتدة من 1986 إلى يومنا:

سُجل بين 1985 و 1986 أكبر تراجع لمعدل الولادات الخام بما يعادل 5% تقريبا فقد انتقل من 39,5% سنة 1985 إلى 34,73%سنة 1986.

وفي نفس الفترة وصل معدل النمو الطبيعي للسكان أقل من 3%ب مقدار يساوي 2,74 %, أما في الفترة ما بين 1986 و 1990 قدر معدل الولادات الخام بـ: 33,05% مع استقرار في المعدل بين 1989 و 1990 (31 %) ثم عاود التراجع بين سنتي 1992 و 1993 بمقدار 1,6% ثم استقر بين 1993 – 1994 بـــ: 28,52%بعدها لوحظ انخفاض محسوس ما بين 1994 و 1995 بـ: 2,9% حيث قدر عام 1994 بـــ: 28,22% وفي سنة 1995بـــ: 25,33% وقد وصل عام 1998 إلى 21,02% ليصل عام 2002 إلى 19,68%[9]

باختصار؛ يمكن القول من خلال المعطيات السابقة عن الخصوبة في الجزائر أنها عرفت ارتفاعا بعد الاستقلال أي ما بين 1960 و 1970.

وابتداء من 1970 سجلنا تغيرات على مستوى السلوك الإنجابي خاصة بعد 1986 وهي سنة يمكن اعتبارها كقطيعة أو بداية للنقلة الإنجابية ونهاية المرحلة الانتقالية لمراحل التحول الديمغرافي التي امتدت طول عشرية السبعينات , ثم تلتها مرحلة الاستقرار الديمغرافي التي دامت إلى 1986 والناتجة عن ارتفاع متوسط سن الزواج و انتشار موسع للمخططات العائلية.

ومع نهاية التسعينات دخلت الجزائر المرحلة الثالثة من مراحل النمو الديمغرافي ومن أهم المؤشرات التي ساعدت في تغيير السلوك الإنجابي للأسرة الجزائرية هو الارتفاع المحسوس الذي تعرفه نسب تمدرس الإناث إضافة إلى خروج المرأة للعمل بحثا عن ذاتها ، ولكن وبالرغم من كل هذه التحولات والنَّقلات الديمغرافية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال في مجال الخصوبة تبقى معرَّضة في العشريات القادمة لمشاكل النمو الديمغرافي لكن بحدّةٍ أقلّ.

[9] Ons . demographie Algerienne 2000. Donneées statistiques . N° 326. Alger .2000.P 02

تطورالمعدل الخام للوفيات وللزيادة الطبيعية في الجزائر من 1966 إلى 2011 :

المنحنى رقم 06: تطور المعدل الخام للوفيات و للزيادة الطبيعية

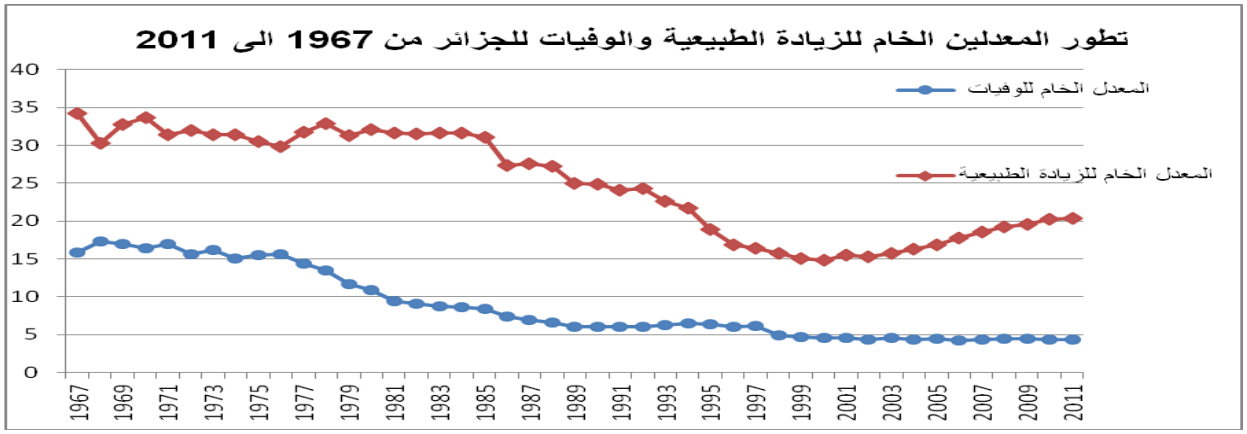

المصدر الجدول رقم 03

ملخص حول النمو السكاني في الجزائر (دراسة عامة):

لقد ساهمت عدة ظروف في التطور السريع للنمو الديمغرافي للجزائر عقب الاستقلال إذ نلاحظ زيادة تفوق 3 % سنويا بين تعدادي 1966 و 1987 (تاريخ أول تعداد و ثالث تعداد) واستمر الارتفاع على نفس الوتيرة لمدة 21 سنة من 11829000 نسمة إلى 23139000 نسمة .

ولكن ابتداء من 1986 باشر معدل النمو الطبيعي في الانخفاض حيث بلغ ولأول مرة في هذه الفترة أقل من 3 % أي ما يعادل 2.74 %.

ومنذ ذلك الحين والإنخفاض متواصل إلى أن بلغ 1.57 سنة 1998 و 1.48 سنة 2000 ثم نلاحظ معاودة الارتفاع الطَّفيف للمعدل من 15.5 سنة 2001 إلى أن يصل إلى 20,4 سنة 2011.

المنحنى رقم 07: تطور عددد السكان من 1966 إلى 2011

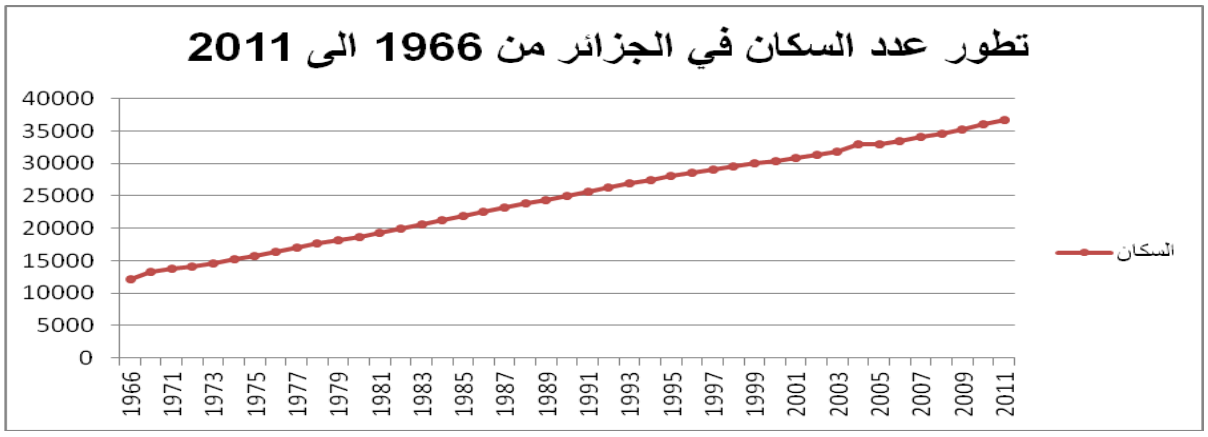

المصدر: الجدول رقم 04 الملحق

المنحنى رقم 08:تطور كل من: الزواجات، الولادات الحية، الولادات الميتة والوفيات من 1963 إلى 2011[10].

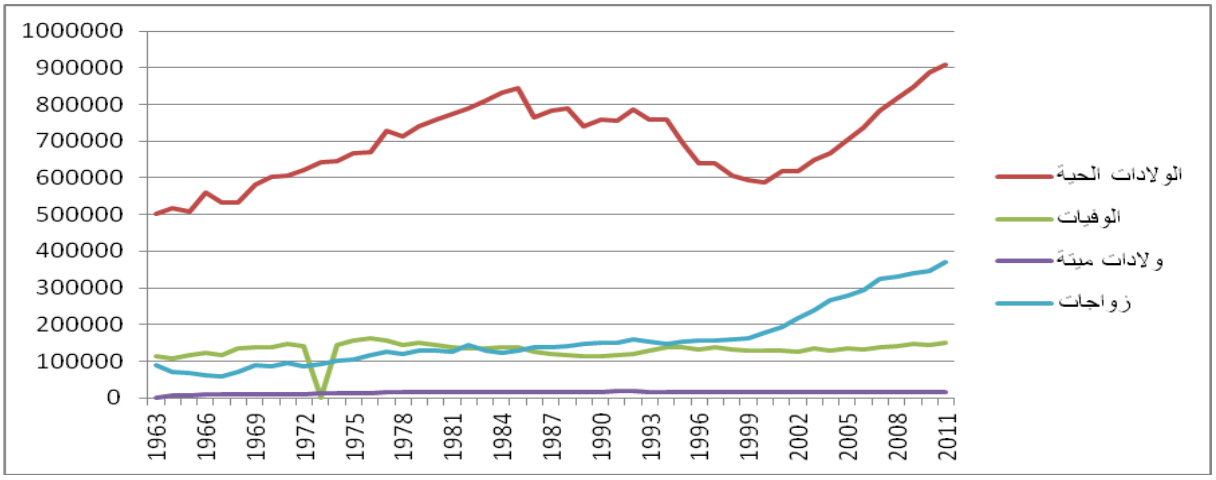

المصدر الجدول رقم 06 الملحق

كان للاستعمار الفرنسي الأثر البالغ على حركة الانتقال الديمغرافي في الجزائر ، فقد تميزت التركيبة السكانية بمستوى مرتفع للوفيات وكذا الأمر بالنسبة للولادات لعدم وجود وسائل منع

[10] نلاحظ وجود بيأنات ناقصة في المنحنى أعلاه و ذلك لعدم وجود معطيات حول الوفيات لسنة 1973 وذلك لعدم وجود نسبة التغطية لنفس السنة (1973)

المصدر الجدول رقم02

الحمل هذه الوضعية سميت من طرف المنظرين للتحول الديمغرافي بالنظام الديمغرافي الطبيعي « le régime démographique naturel »[11] ، هذا ما يترجم لنا النافذة الديمغرافية[12] التي تعيشها الجزائر والتي تعد من ايجابيات ظاهرة التحول الديمغرافي.

مقارنة بين هرمي الجزائر وولاية أدرار لتقديرات سنة 2010 :

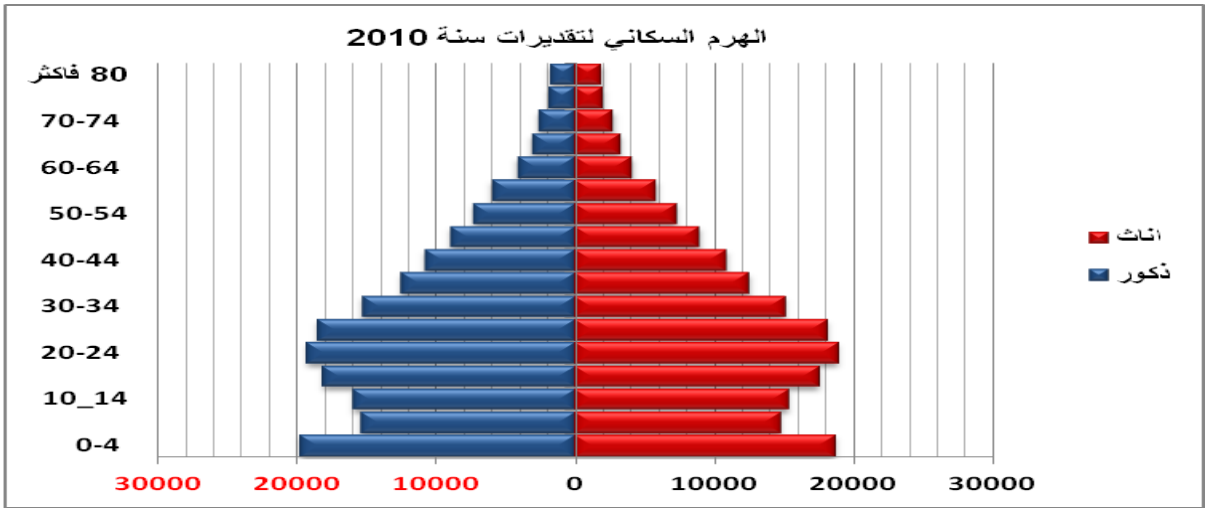

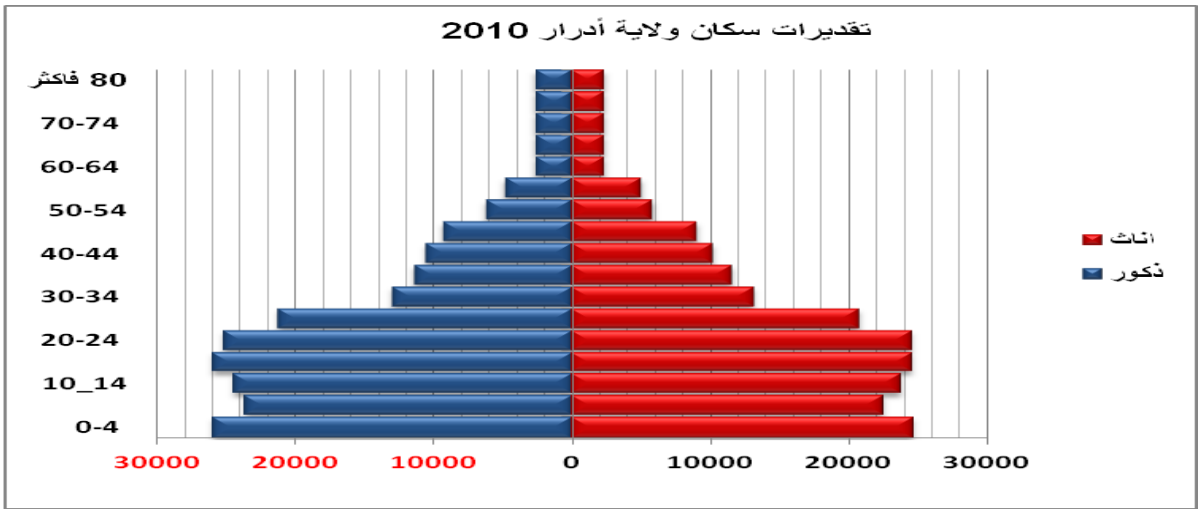

المصدر : الملحق رقم 05 ، الجدول رقم: 57

[11]ص 28 محمد صالي، **نظرية التحول الديمغرافي في الجزائر**

[12]ظاهرة سكانية تحدث للمجتمع حينما ينتقل من مرحلة تتسم بارتفاع نسبة إنجاب وإعالة الأطفال إلى مرحلة تنخفض فيها معدلات الإنجاب ونسبة عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة، و تزداد نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 سنة و 64 سنة مع بقاء نسبة الفئة السكانية في الأعمار المتأخرة التي تبلغ 65 سنة فأكثر منخفضة (بلعجال فوزية ،**العوامل الديموإقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية** ، أُطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الديمغرافية ، جامعة وهران، 2012- 2013)

إن القاعدة هي أول ما يلاحظه المقارن للهرمين ففئة 0 –4 سنوات هي أعرض ما تكون علية بالنسبة للولاية مقارنة بالجزائر بعدد مواليد يساوي 24636 بالنسبة للإناث و 25985 بالنسبة للذكور، ما يعادل 1,31 % من مجموع مواليد الجزائر بالنسبة للذكور و 1,32 بالنسبة للإناث مع العلم أن النسبة الكلية سكان ولاية ادرار يساوي 1,084%من مجموع السكان الوطن .

ثانيا:

نلاحظ فارق يقارب الضعف بالنسبة لفئة 5 – 9 سنوات وهذا يفسر بتطور المستوى الصحي للولاية عن طريق عدة برامج تنموية استفادت منها ولايات الجنوب وكانت ولاية أدرار من بين الولايات المستفيدة إذ تواصل معدل الوفيات بالولاية في الانخفاض إلى أن وصل إلى 5 ‰ [13]

ثالثا:

بالنسبة للفارق الواضح والجلي بالنسبة للفئة 30 – 34 والانتقال من 20 ألف تقريبا سواء بالنسبة للذكور والإناث إلى 13 ألف فيمكن تفسيره بعاملين أساسيين وهما:

الدراسات الجامعية والخدمة الوطنية و يأتي بعدهما الشغل أو الهجرة في سبيل الحصول على وظيفة.

[13] مديرية الصحة لولاية ادرار معطيات سنة 2011-2012

خاتمـــــــــــة:

إنَّ ولايـة أدرار مثلها مثل بـاقي ولايـات الـوطن شـهدت تطـور لـيس فقـط صـحي بـل اقتصـادي واجتمـاعي و سياسـي كن من ضمن الأسباب التـي غيرت و عدلت كل النِّسب و الأرقام من الحسن إلـى الأحسن؛ كل هذا صب في قالب واحد ألا وهو الوطن الأم الجزائر وعجل من توليها المراكز العشر الأولى عربيا من حيث مؤشر التنمية البشرية بعد:

الإمارات العربيـة المتحدة ، قطـر ، البحرين ، الكويـت ، الجماهيريـة العربيـة الليبيـة ، المملكة العربية السعودية ، تونس و الأردن على التوالي و المرتبة 84 عالميا. [14]

تراجـع المعـدل الخـام للوفيـات مـن 4,53 ‰ إلـى 4,39 ‰ بـين سـنتي 2012 و2013 [15] و ارتفاع أمل الحياة من 76,4 إلى 77,0 بين 2012 و 2013 [16]

انخفاض معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات من 55,7 ‰ سنة 1990 إلى 26,1 ‰ سنة 2013 ،و تجدر بنا الإشارة إلى انخفاض معدل الوفيات بولاية أدرار ليصل إلى 5 ‰ حسب مديرية الصحة بالولاية.

هذا بالإضافة إلى تراجع كل من معدل الوفيات و الزواجات[17]

[14] تقرير التنمية البشرية 2010

[15] ديموغرافيا الجزائر 2013 ، حوصلة احصائية 1962 / 2011

[16]) ديموغرافيا الجزائر 2013 ، حوصلة احصائية 1962 / 2011

[17]) ديموغرافيا الجزائر 2013 ، حوصلة احصائية 1962 / 2011

المبحث الثاني:

الإطار العام للتعليم والاقتصاد في الجزائر

مقدمـــــــــة:

حظي موضوع التعليم باهتمام خاص ممن قبل الاقتصاديين منذ نشأة علم الاقتصاد ، ففي ثنايا تاريخ الفكر الاقتصادي منذ زمن الكلاسيك ثمَّة ما يؤكد ذلك الاهتمام الذي تطور من مجرد إشارات وتلميحات في معرض كتابات الاقتصاديين الأوائل إلى علم مستقل في حقل الدراسات الاقتصادية له على غرار سائر العلوم ؛ موضوعه و منهجه و أهدافه.

و في ضوء ذلك يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين ، حيث تبدأ الأُولى مع ظهور كتاب " ثروة الأُمم" الذي ضمنه "**آدم سميث**" بعض أفكاره عن القيمة الاقتصادية للتعليم وتمتد إلى غاية نهاية خمسينيات القرن الماضي.

بالمقابل تبدأ المرحلة الثانية مع بداية الستينات التي يُؤرَّخ لها على أنها الانطلاقة الفعلية لعلم اقتصاد التعليم.

القيمة الاقتصادية للتعليم:

كان من أوائل من تطرق للأهمية الاقتصادية للتعليم في هذه المرحلة هو: "**آدم سميث**" ، وقد كانت معالجته لموضوع التعليم متأثرة بمنهجه الاقتصادي والاجتماعي ، فمعلوم أنه كان عالم اقتصاد وفيلسوفاً في ذات الوقت.

وفي معرض حديثه عن الأبعاد الاقتصادية للتعليم في كتابه "**ثروة الأمم**" يؤكِّد على ضرورة توجيه نفقات معينة للأغراض التعليمية ، و التي ستؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال الذي سماه " **رأس المال الدائم** " والمتمثل في المعرفة والعلم وكيفية استخدامها من قبل الإنسان ، فهذه الأموال المخصصة للتعليم سوف تسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة ، واللَّذان يشكلان جزأً من ثروته الخاصة إلى جانب كونهما جزءاً من ثروة المجتمع.

فضلا عن ذلك؛ فإن سميث يشبه العامل المتعلم بالآلة المتطورة التي تسهِّل العمل وتختزل الجهد والوقت.

ومن الناحية الاجتماعية؛ وبعيداً عن الاعتبارات المالية للتعليم يرى **سميث** أن هناك فوائد مباشرة وغير مباشرة ، فالتعليم يعد أداة فاعلة في القضاء على الفساد ، لذلك طالب الحكومة بالعناية بالتعليم ليس بإقامة نظام تعليمي حكومي بل بتقديم مساعدة للمدارس الخاصة التي يجب في الأصل أن يتحمل أعبائها المستفيدون من خدماتها ، فالدولة هي مسؤولة أخلاقيا على ضمان حق التعليم لأفرادها على أن ذلك لا يعتبر تناقضا في طرحه ، إذ أنه يرى بضرورة إخضاع التعليم للمنافسة من أجل ضمان الكفاءة و الفعالية ، في ذات الوقت يرى بضرورة حضور الدولة كمنظم ومساعد.

و يتفق معه " **جون ستيوارت ميل** " في اعتبار مهارات قوة العمل أساسا للثروة ، إلا أنه يختلف معه في إخضاع التعليم كله للقطاع الخاص ، حيث يرى أن آليات السوق لا تضمن فعاليات التعليم .

فمن يطلب خدمة التعليم بهذا النحو لا يستطيع الحكم على جودة تعليمه (مشكلة عدم تماثل المعلومات)، لكن هذا لا يوحي بأنه يطالب بإخضاع التعليم للدولة ، إنما يقترح جعل التعليم إلزاميا في مدرسة خاصة أو في المنزل إلى سن محددة على أن يكون تنظيم الامتحانات من مهمة الدولة.

كما أنه من مهمتها أيضا تقديم الدَّعم المالي لأبناء الفقراء وكذا للمؤسسات التعليمية قصد ضمان الحق الاجتماعي في التعليم لكافة أفراد المجتمع.

ومن جهته كان " **دافيد هيوم**" موافقا لـ: " **سميث**" الذي كان معاصرا له في إخضاع التعليم للمنافسة.

كما كان " **روبرت مالتوس**" يعتبر التعليم أسلوبا ناجحا لغرس القيم الرامية لتحديد النسل الذي ستكون محصلته في الأخير تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وبهذا الطرح يكون **مالتوس** قد خالف سابقيه فيما يخص دور التعليم ، فهو في نظره عامل غير مباشر في النمو الاقتصادي وليس من ضمن العوامل المباشرة التي تدخل في العملية الانتاجية ، والواقع أن فكرة **مالتوس** هاته تبقى بعيدة عن النظرة المعاصرة لفكرة الاستثمار البشري.

التَّعليم و الأهداف الاقتصادية و غير الاقتصادية:

فضلاً على دور التعليم في تحقيق الأهداف الاقتصادية ممثلة في العوائد النقدية فإن للتعليم دورا حاسما أيضا في تحقيق بقية الأهداف و التي تُعبِّر في واقع الأمر عن الوجه الآخر للتنمية الإنسانية و يصطلح الباحثون على تلك الأهداف بالعوائد غير السوقية أو غير

النقدية للتعليم وهي كل ما يعود على الفرد والمجتمع من مزايا عدا الاقتصادية منها جراء الاستثمار في التعليم.

إنَّ التركيز على الجانب الاقتصادي في العملية التنموية و إهمال جانب أو جوانب اخرى إنما هو انتقاص من حقوق الأفراد ومن ثمة فهو تشويه وتعطيل للتنمية مهاما تحققه من مكاسب مادية ،

وفي هذا الصدد تستطيع السياسة التعليمية أن تخلق توازنا وتكاملا ما بين الأهداف الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية وغيرها.

و لقد أجريت العديد من الدراسات عن أثر التَّعلم على حياة الفرد والمجتمع ومن ذلك اثره على صحة الافراد من خلال:

- **1 العوامل الاقتصادية:**

وذلك من خلال دخل وعمل الفرد ، فارتفاع مستوى الدخل يحفز الأفراد على القيام بنشاطات صحية واستهلاك جيد من الأغذية أيضا ، فارتفاع المستوى التعليمي يسمح للأفراد بامتهان وظائف ليس فيها اجهاد لصحتهم و أبدانهم.

- **2 السلوك المتعلق بالصحة:**

مثل النظام الغدائي ، التدخين ، نمط استهلاك الكحول وغير ذلك ، فقد توصل" **والف** "

و " **زوفكاس**" سنة 1997 إلى أن الأفراد المتعلمين أقلّ الناس إدمانا على التدخين وأنَّ المدخنين منهم أقل تدخيناً في اليوم.

- 3 العوامل النفسية والاجتماعية:

إذ أن الأفراد المتعلمين يتمتعون بثقة عالية في النفس ولهم مكانة اجتماعية مرموقة ، وطبعاً؛ فإن لذلك أثر على صحتهم ، كما أنهم أقل عرضة للأمراض النفسية والعقلية.

ويتعدى أثر التعليم على صحة الأفراد إلى صحة أسرهم كذلك ، فكلما كان الأبوان

و - خاصة الأم - أكثر تعليما انعكس ذلك إيجابياً على صحة أبنائهم .

بالإضافة لذلك فان تحسن صحة الأفراد سيكون له أثر جيد على التَّعليم .

ومن جانبٍ آخر فإن لتعليم المرأة دوراً ايجابياً على الخصوبة واستعمال موانع الحمل حيث أنه هناك علاقة بين المستوى التعليمي للمرأة ، مشاركتها في سوق العمل و الخصوبة ، فالتعليم يزيد من تكلفة الفرصة لوقت المرأة من خلال الأثر الإيجابي لفرص الحصول على دخل من سوق العمل ، فكلما كان المستوى التعليمي مرتفع كانت فرصها في العمل أكبر[1] ومن ثم فسيكون ذلك على حساب نشاطاتها غير السوقية أي داخل المنزل بما في ذلك تربية الأولاد[2] وعليه؛ فالنتيجة المحصلة هي الإقلال من الإنجاب.

إصلاحات التعليم في الجزائر بعد الاستقلال:

حتى نأخُذ فكرةً واضحةً عن تطور النظام التربوي الجزائري نقسم الفترة من 1962 إلى 2008

إلى 04 مراحل هي:

1-المرحلة الاولى :1962 - 1970

[1] فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، ص: 35

[2] Marc Monoussé et Gilles Renouard, 100 fiches pour comprendre la sociologie, Bréal 2009 .

2-المرحلة الثانية :1970 – 1980

3-المرحلة الثالثة: 1980 – 2000

4-المرحلة الرابعة: 2000 – 2008

المرحلة الاولى :1962 – 1970

بعد الاستقلال مباشرة واجهت الجزائر مشاكل عديدة من التخلف الاجتماعي من جهل ، أمية، فقر ومرض ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين ، وهكذا؛ نُصِّبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 15-09-1962 ونُشر تقريرها سنة 1964 ومن أهدافها :

- استعادة الأصالة والمحافظة على الشخصية الاسلامية العربية.

- نشر التعليم على نطاق واسع بين كل الجزائريين .

- الالتحاق بركب الدول المتقدمة خاصة في ميدان التكنولوجيا.

وتمتاز هذه المرحلة أيضا بتنصيب اللجنة العليا لإصلاح التعليم في موسم 1963 – 1964 والتي أعادت النظر في مناهج التدريس الموروثة واستبدالها بأخرى ، وعلى إثر ذلك أُنشئ المعهد التربوي الوطني لتأليف الكتب.

ومن إنجازات هذه المرحلة:

- ✓ **في التعليم الابتدائي :**

فتح المدارس لكل طفل بلغ سن التمدرس مما كرس ديمقراطية التعليم المجاني ومدته ست سنوات كاملة وقد ارتفع عدد التلاميذ من 774080 في موسم 63/62 إلى 1539493 في موسم 69/68 .

✓ **في التعليم الثانوي** : انقسم إلى طورين و هما:

1. تعليم ثانوي طويل :من السنة السادسة إلى الثالثة تنتهي فيه الدراسة بشهادة تعليم الطور الأول.

ومن السنة الأولى ثانوي إلى السنة النهائية يتوج بشهادة البكالوريا للتعليم الثانوي سنة1963 أو البكالوريا التقني سنة 1968 بالنسبة للتقنين.

2. تعليم ثانوي قصير : يمنح في إكماليات التعليم العام ويتوج بالشهادة الابتدائية وبعدها بشهادة التعليم العام.

أما تعداد تلاميذ التعليم الثانوي ، فظل ضئيلا إلى حدٍّ بعيد:

69583 في موسم 64 /65 إلى 98350 في موسم 69/68

I. المعلمين :

إن النقص في عدد المعلمين بعد الاستقلال مباشرة جعل التوظيف كميا للممرنين والمساعدين وعلى الرغم من ذلك كان لا بد من اللجوء إلى انتداب متعاونين من دول عربية عديدة كمصر ، سوريا، العراق ومن دول أُخرى أُوربية كفرنسا وانجلترا ومن آسيا.

فشكل الأجانب 36 %من مجمل معلمي الإبتدائي خلال السنوات الأولى للاستقلال حتى استقر في حدود 15% في نهاية الستينات .

اِنتقل تعداد معلمي الإبتدائي من 19000 معلم في موسم 63/62 إلى 39000 في موسم 69/ 70 أي بزيادة تقدر 100% ، أما في التعليم الثانوي فالتأطير أسند إلى المتعاونين الأجانب بنسبة 70%

المرحلة الثانية :1970 – 1980

هي مرحلة المخطَّطين الرباعي الأول من 73/69 والمخطط الرباعي الثاني من 77/74

ففي المخطط الرباعي الأول كان التطور كمياً أما النوعي فكان محدوداً وقد تجلى ذلك في ميزانية الدولة المخصصة لقطاع التربية و برامج التجهيز و زيادة عدد التلاميذ والمدرسين.

وقد أدى تطبيق هذه السياسة إلى :

- إنشاء المعاهد التكنولوجية للتربية لتكوين المعلمين .
- الشروع في تكوين أساتذة التعليم الثانوي الذين يدرِّسون المواد العلمية باللغة العربية .
- توسيع رقعة تكوين أساتذة التعليم المتوسط.

أما المخطط الرباعي الثاني، فربط إصلاح نظام التعليم بالتخطيط وإعطاء الأولوية للتغيرات النوعية التي يجب أن تشمل المناهج وطرق التدريس والبنايات .

ومن أهم انجازات هذه المرحلة :

- ارتفاع عدد المدارس الإبتدائية إلى9263 مدرسة وعدد التلاميذ إلى 3118827 تلميذاً يؤطِّرهم 85000 معلماً.

- أما في التعليم الأساسي فقد ارتفع عدد المتوسطات إلى 932 متوسطة وعدد التلاميذ إلى 804621 تلميذ يؤطرهم 26900 أُستاذ من بينهم 3600 أُستاذ أجنبي ، بينما في التعليم الثانوي والتقني فقد ارتفع عدد الثانويات إلى 255 ثانوية ومتقنة وعدد التلاميذ إلى 261262 تلميذ يؤطرهم 9400 أستاذ من بينهم 4400 أستاذ أجنبي.

المرحلة الثالثة: 1980 – 2000 :

في هذه المرحلة تم تنصيب الإصلاح الجديد المتمثل في التعليم الأساسي بداية من الثمانينات بموجب الأمر 76–35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين وتم وضع مخطط توضيحي لهيكلة النظام التربوي كما أُوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة في مختلف الأطوار إلى المؤسسات الجامعية ابتداءً من سنة 1999.

ففي هذه المرحلة اِرتفع عدد المدارس الإبتدائية ألى 16186 مدرسة وعدد التلاميذ إلى 4720950 تلميذاً وعدد المعلمين إلى 169559 معلماً منهم 56 أجنبياً، أما في التعليم الأساسي فقد اِرتفع عدد المتوسطات إلى 3419 متوسطة وعدد التلاميذ إلى 2016370 تلميذاً والأساتذة إلى 102137 أستاذا منهم 98 أجنبياً ، وفي التعليم الثانوي اِرتفع العدد إلى 1013 ثانوية و246 متقنة مع عدد تلاميذ قارب 975862 تلميذاً في الثانوي و58315 في التقني وقارب عدد الأساتذة 55588 أستاذاً منهم 118 أجنبياً.

المرحلة الرابعة من سنة 2000 إلى سنة 2007 :

يبَرز في هذه المرحلة إصلاح نظام التربية الوطنية حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في 09 –05 –2000 وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الإبتدائي لموسم 2003 – 2004 ومن أهم الإصلاحات :

- إدراج اللُّغة الفرنسية من السنة الثانية اِبتدائي (أُعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006–2007 حيث أصبحت تدرس في السنة الثالثة ابتدائي).
- إدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي.
- إدراج ابعاد جديدة في المحتوى كالبعد البيئي ، الصحي والتاريخي .
- التكفل بالبُعد الأمازيغي .
- إدراج الترميز العالمي والمصطلحات العلمية .
- إدراج مادة الإعلام الآلي بدءاً من السنة الأُولى من التعليم المتوسط وتدعيمه في التعليم الثانوي بأَن يصبح باسم مادة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كما تم إصلاح التعليم الثانوي ووضع هيكلة جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي .2005

ومن إنجازات هذه المرحلة:

تضاعف عدد الإبتدائيات إلى 17790 مدرسة كما هو موضح في الرسم البياني:

الأعمدة البيانية رقم04:

تطور عدد المؤسسات الابتدائية في الجزائر من 1962 إلى 2010

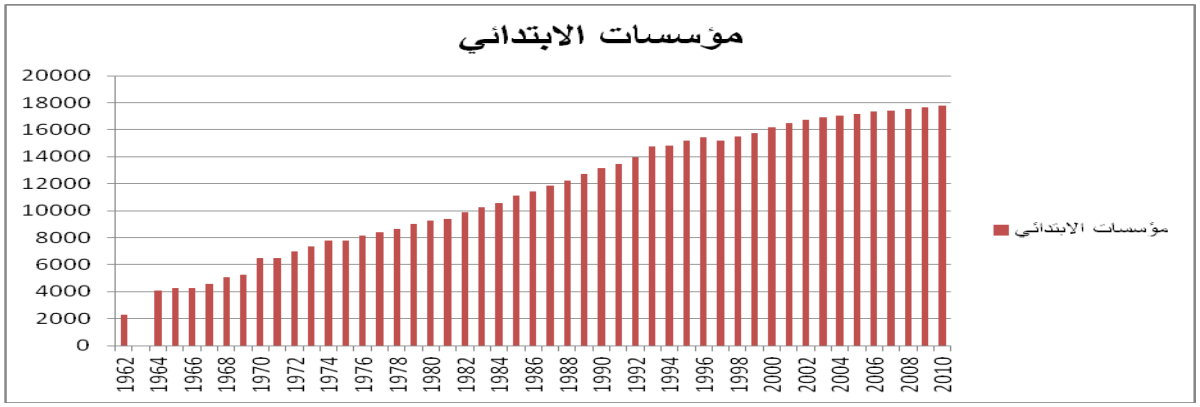

المصدر الديوان الوطني للإحصائيات.

مع عدد تلاميذ قارب 3346 ألف تلميذ.

الأعمدة البيانية رقم05 : تطور عدد التلاميذ في الجزائر من 1962 إلى 2010

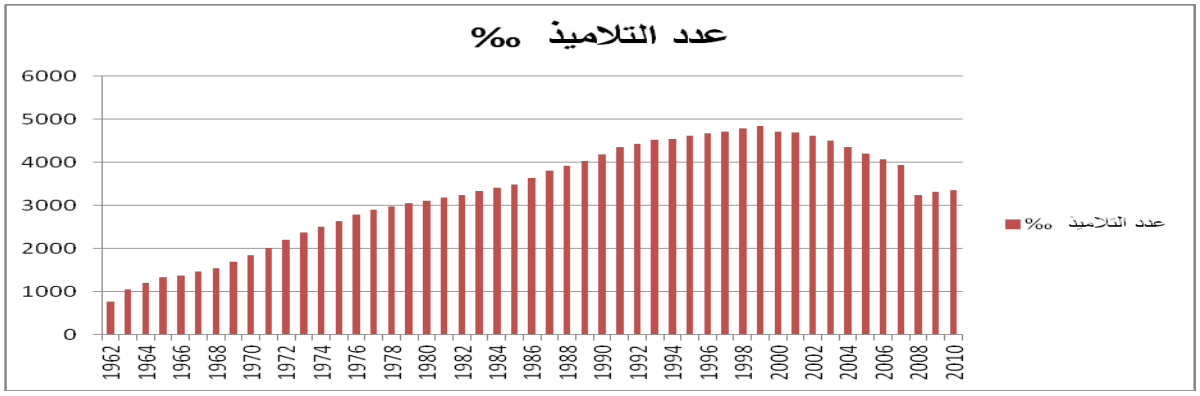

نفس المصدرالسابق.

فقد تحسنت معدلات القيد في هذه المرحلة إذ أنها اِنتقلت من 57 % سنة 1971[3] إلى 93 % سنة 2003 ، ومن حيث الجنس أيضا ، بعدما كان معدل قيد الذكور 70،5

[3]رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية فيصل بوطيبة، **العائد من التعليم في الجزائر**،

% سنة 1971 قفز سنة 2003 إلى 94،95 % ، ومن 44 % إلى 03 ،91 % بالنسبة للإناث خلال نفس الفترة، وهو تطور مهم يدل على أمرين:

أولهما: توسيع التعليم.

وثانيهما: تقلص التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بمقاعد الدراسة فبعدما كان عدد التلميذات لا يتجاوز 3 آلاف سنة 1963 أصبح يقارب اليوم المليونين تلميذة.

و 144885 معلما حيث انتقل عدد المعلمين من 19908 في أول دخول مدرسي ليبلغ ذروته سنة 2006 بـ: 171402 معلم ليتراجع لاحقاً إلى 142332 سنة 2008.

الأعمدة البيانية رقم06 : تطور عدد التلاميذ في الجزائر من 1962 إلى 2010

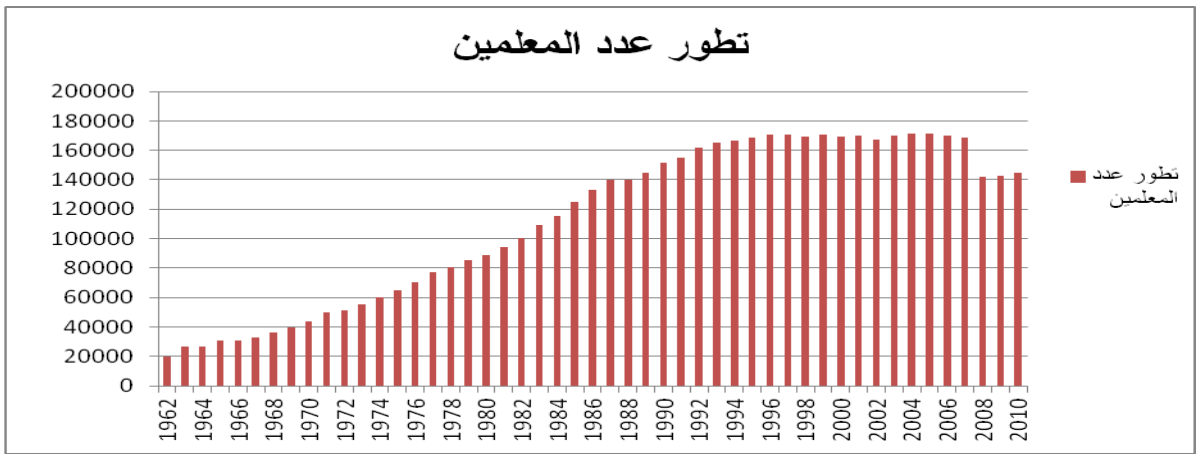

أما في التعليم المتوسط فقد بلغت عدد المتوسطات 384متوسطة و 4456232 تلميذاً يُؤطِّرهم 108249 أستاذاً.

بينما في التعليم الثانوي بلغ عدد الثانويات و المتاقن 1423 بمجموع تلاميذ 1123123 تلميذا و 60185 أستاذاً.

وبشكل عام فقد تضاعفت الميزانية المرصودة للتعليم من إجمالي ميزانية الدولة منذ بداية الاستقلال؛ ولكن وبالرغم مما تحقق من إنجازات في قطاع التعليم بشكل عام و التعليم

الإبتدائي بشكل خاص إلا أن هناك الكثير من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المرحلة المبكرة من التعليم من بلوغ نسبة الإعادة على سبيل المثال حوالي 9 % من مجموع التلاميذ سنة 2007-2008.[4]

واقع التعليم في الولاية:

هذا ونجد ولاية أدرار تساير الدولة في حجم الإنجازات المخصصة للتعليم الإبتدائي إذ انتقل عدد المؤسسات الإبتدائية من 273 مدرسة إلى 323 تتوزع على كامل حدود الولاية.

الأعمدة البيانية رقم07 : تطور عدد المدارس في ولاية أدرار من سنة 1999الى سنة 2012

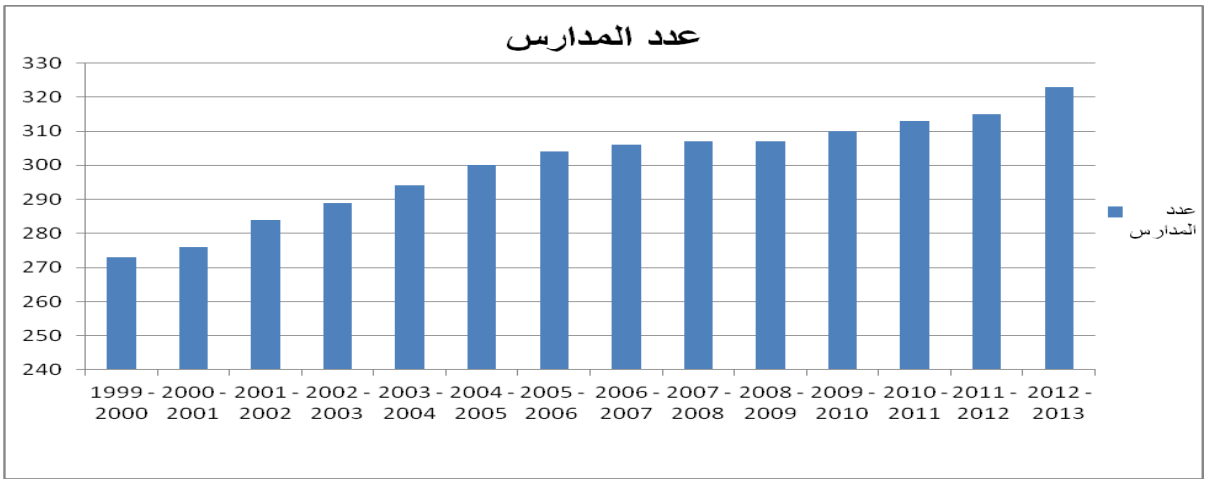

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

موزعة على الشكل التالي:

[4] فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد ، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، ص: 75

خريطة رقم 01: توزيع الابتدائيات في ولاية أدرار 2008

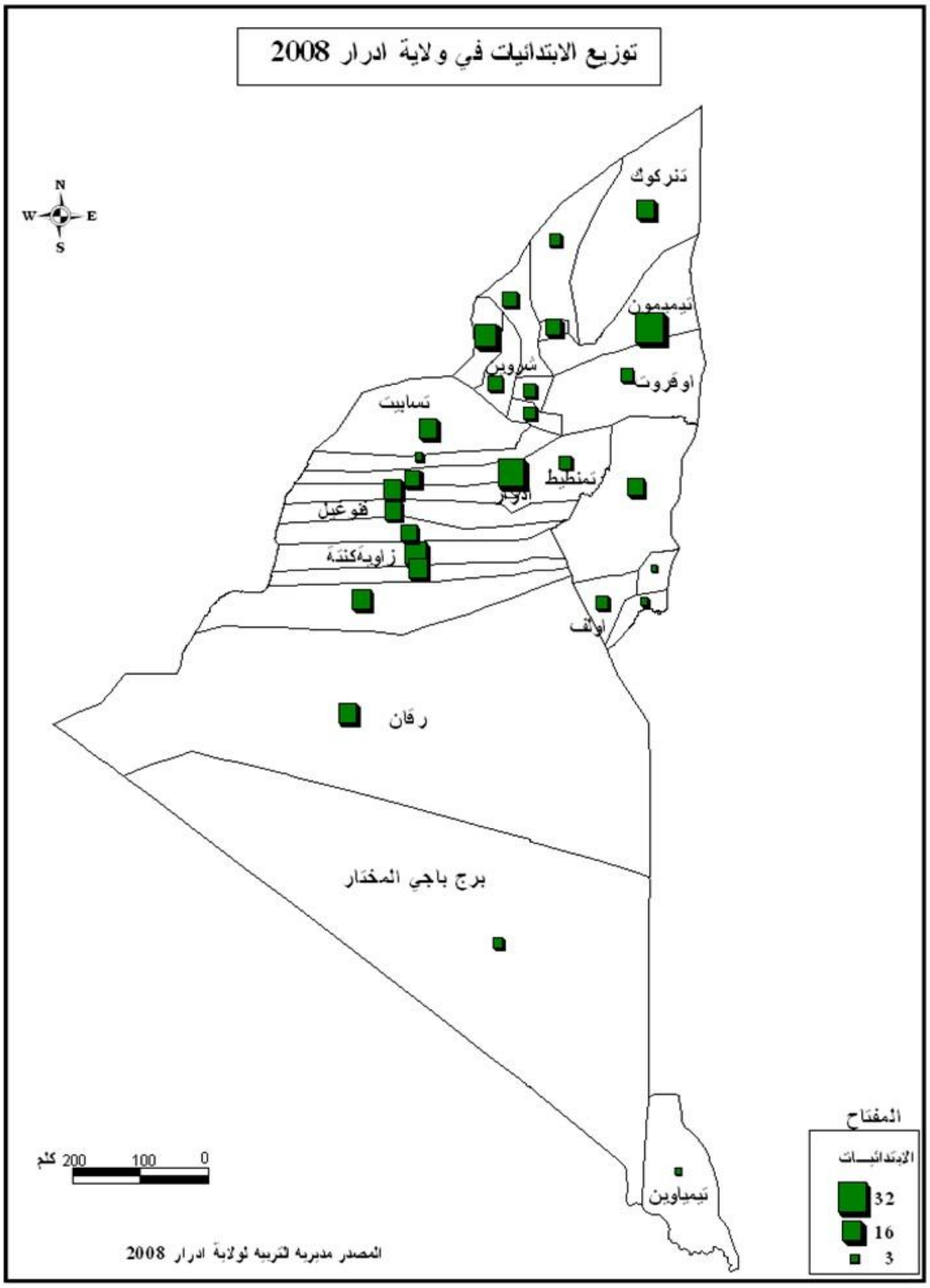

هذا وبالإضافة إلى انتقال في عدد التلاميذ من 59410 تلميذ إلى 54141.

الأعمدة البيانية رقم 08: تطور عدد التلاميذ في ولاية أدرار من سنة 1999 إلى سنة 2012

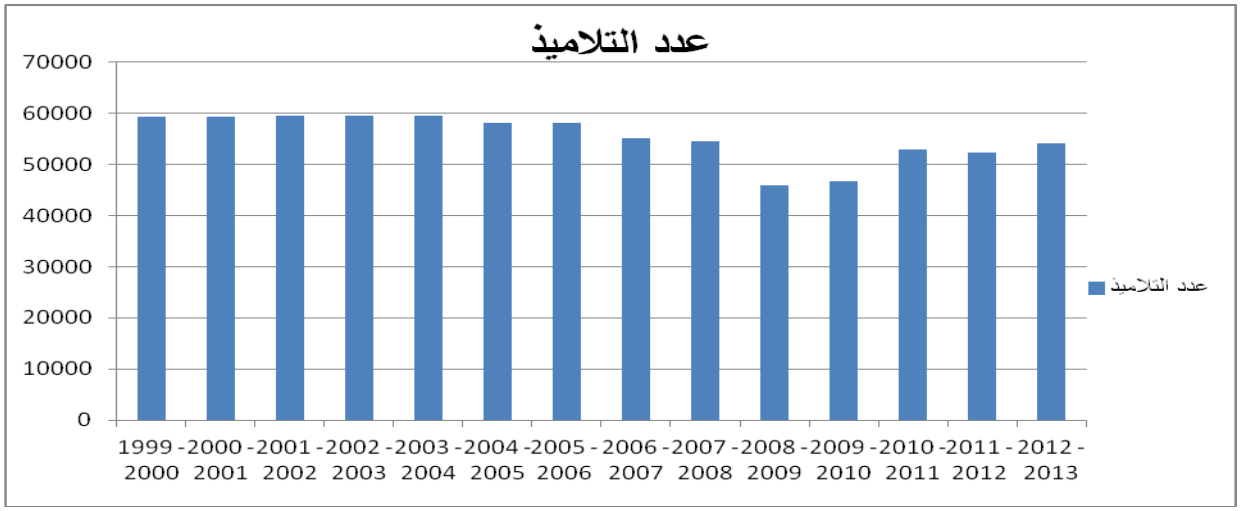

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

تمثل حصة البلدية منها حسب سنوات الدراسة الخمسة:

الجدول رقم 03 : توزيع كل من الفئة المتمدرسة والفئة في سن التمدرس حسب فترة الدراسة

السنة	الفئة المتمدرسة	الفئة في سن التمدرس	النسبة المؤية للتمدرس
2007/2008	13750	14130	97,31
2008/2009	13710	15790	86,83
2009/2010	14300	16200	88,27
2010/2011	15290	16240	94,15
2011/2012	14590	16770	87

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية أدرار (مصلحة الإحصائيات).

وعلية نلاحظ تذبذب في النسب المؤية للتمدرس حسب السنوات إذ تنتقل من 97 % في السنة الدراسية 2007-2008 إلى 86،8 % في السنة الموالية لتعود إلى الإرتفاع بـ: 94،15 % في السنة الدراسية 2010 -2011.

المنحنى رقم 09: النسبة المؤية للتمدرس خلال فترة الدراسة

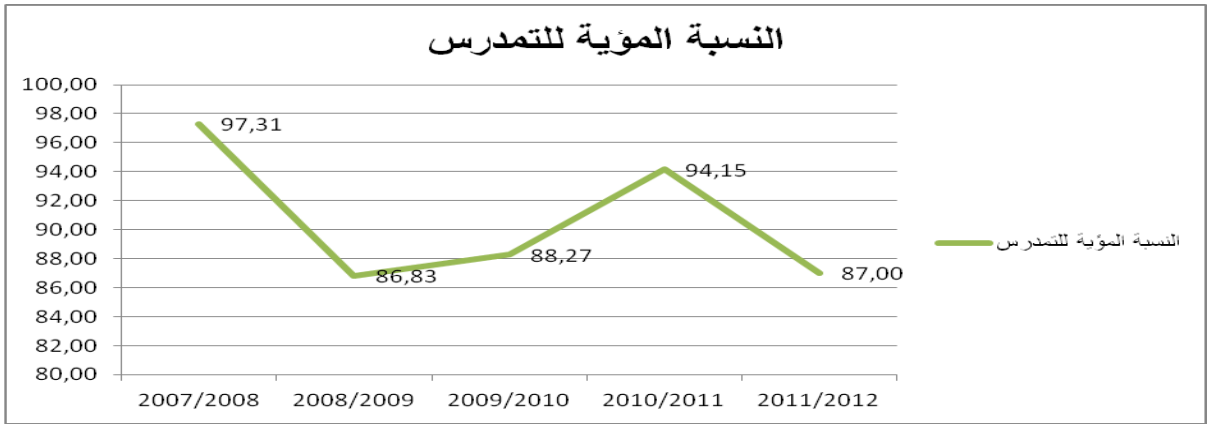

ومنه يمكننا تحديد الفارق بين الفئتين على الشكل التالي:

الأعمدة البيانية رقم 09: الفارق بين الفئتين خلال فترة الدراسة

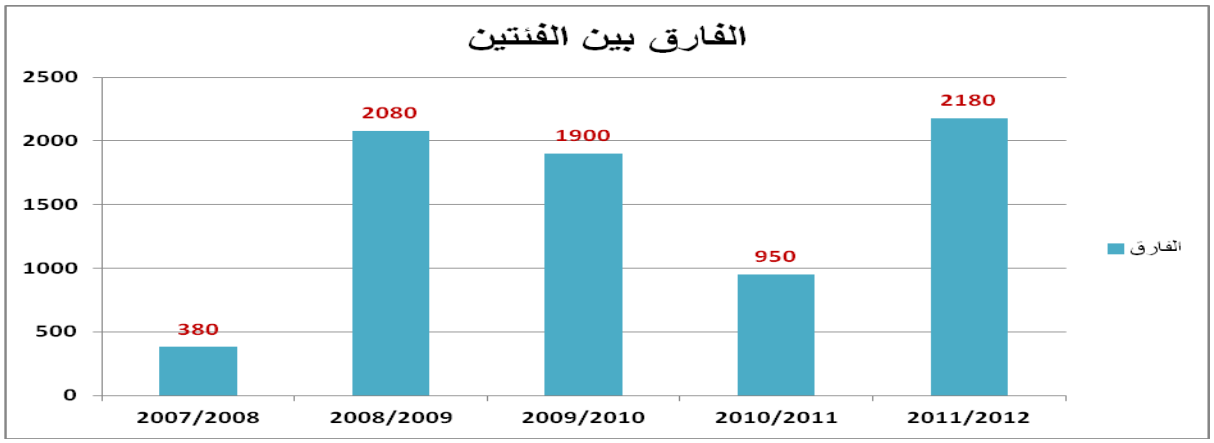

بالرغم من المجهودات الجبارة للدولة من أجل تعميم التعليم و محو الأمية نهائياً إلا أن الفارق الملحوظ ينقر ناقوس الخطر و يشير إلى الزامية دراسة حقيقية و عميقة من أجل فهم الأسباب والظروف التي أدت بهذة الفئة من الأطفال إلى العزوف عن مقاعد الدراسة هذا

ونلاحظ تذبذب في النسب وتفاوت في عددها إذ بلغت أدناها خلال السنة الدراسية 2008/2007 بـ: 380 طفل و بلغت أعلاها بعدد: 2180 طفل في السنة الدراسية.

هذا ويشكل الفارق بين الفئتين 9,46 % ويمكن تفسير هذه النسبة بالهجرة وعدم تسجيل الاطفال من أجل الالتحاق بمقاعد الدراسة وهذا ناتج على شساعة المنطقة و عدم تغطيتها 100% وبشكل متساوى بالقطاع التعليمي.

خلاصة حول واقع التعليم في الولاية:

الطور الأول والثاني (الإبتدائي):

يعتبر هذه الطور إحدى الركائز الأساسية لجميع المخططات المستقبلية والقاعدة الأساسية للتعليم ، حيث قدر عدد التلاميذ في هذا الطور خلال الدخول المدرسي للموسم **2008/2007: 39937** تلميذاً موزعون على **307** مدرسة ابتدائية بمعدل **130** تلميذ/المؤسسة[5].

معدل التَّأطير:

يقصد به نصيب المعلم أو الأستاذ من التلاميذ حيث قدر عدد المؤطرين في الولاية للموسم الدراسي**(2008/2007)** بهذين الطورين **1968** مؤطر بمعدل **20** تلميذ/معلم وهو أقل من المعدل الوطني المقدر بـ **28** تلميذ/معلم. أما بالنسبة للبلديات فهي متقاربة إلى حدٍّ بعيد مع المعدل الولائي وبالتالي فهي لا تعاني من مشكل تأطير فكل المعدلات أحسن من المعدل الوطني باستثناء ثلاثة بلديات برج المختار و تيمياوين بمعدل **30** تلميذ/المعلم وهذا نتيجة زيادة عدد التلاميذ وعدم رغبة المؤطرين في التأطير بهذه البلديات لكونها بعيدة ومشكل التعامل مع سكانها، وبلدية قصر قدور بمعدل 28 تلميذ/المعلم نتيجة النمو المتزايد الذي عرفته ، أما أصغر المعدلات سجلت في فنوغيل، تيط ، زاوية كنته، تامست، على

[5] مديرية التربية لولاية أدرار.

التوالي (9،15،16،16) تلميذ/المعلم وهذا راجع إلى نقص ، عدد التلاميذ في هذا الطور وزيادة عدد المعلمين.

معدل شغل القسم:

يعطي صورة إلى مدى توفر التجهيزات التعليمية بالأخص عدد الأقسام أو القاعات المخصصة للتدريس حيث قدر عددها في موسم **2008/2007** بهذا الطور: **1873** قسما يتوزع عليها **39937** تلميذ وهو ما ينجم عليه معدل شغل في الولاية: **21** تلميذ/القسم.

أما على مستوى البلديات فالمعدلات تختلف من واحدة لأخرى؛ حيث أن أعلى المعدلات سجلت في برج باجي المختار بمعدل 56 تلميذ/القسم و تيمياوين 51 تلميذ /القسم وهي معدلات كبيرة مقارنة مع المعدل الولائي ويعود ذلك إلى زيادة عدد التلاميذ بالإضافة إلى الهجرة التي تعرفها هذه البلديات وقلة الأقسام وضعف مستوى التنمية بها، وأدنى معدل سجل في بلديتي قصر قدور و شروين بمعدل 6 تلميذ/القسم ويعود إلى الهجرة من هذه البلديات نحو البلديات الأُخرى وقلة عدد التلاميذ.

أما بقية البلديات فمعدلات شغل أقسامها مقاربة مع المعدل الولائي سواء كان بالنقصان أو بالزيادة ، فهي تتراوح مابين 17 و30 تلميذ في القسم وهذا دليل كافي على وجود فوارق في تجهيزات تعليمية في هذا الطور.

الإطار العام لاقتصاد الجزائر:

تمهيـــــــــــــد:

لعبت عوائد صادرات النفط دوراً هاماً في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات اقتصادية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم ، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تموّل بفضل عائدات صادرات النفط، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، فيما اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة ما بين 1986-1998 ، بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق، و كان الدافع هو الانهيار المفاجئ لأسعار النفط وقيمة الدولار على اعتبار أنه العملة التي يسعّر بها البترول في الأسواق العالمية.

بينما شهدت الفترة من 2000-2011 ، قرارات اقتصادية بالغة الأهمية لعب فيها ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها إنشاء صندوق ضبط المواد ، تعديل قانون المحروقات ، وكذا التسديد المسبق للدين ، كما كان لتراجع أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 دورا أساسيا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليها الدولة خلال سنة 2009 ، لتخلص الدراسة إلى ضرورة حقن فوائض صادرات النفط في تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالصناعة والزراعة.

مراحل تطور القطاع الاقتصادي في الجزائر:

يمكن تقسيم مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر إلى 4 مراحل وهي:

المرحلة الاولى من 1962 إلى 1982:

في هذه المرحلة تميزت الساحة السياسية بانتهاج النهج الاشتراكي والإعتماد على المؤسسات العمومية ،فعمدت الجزائر لإنشاء المؤسسات الكبيرة الحجم فكان يطلق عليها (سونا وأخواتها) مثل: سوناطراك ، سونلغاز ، سوناكوم...، فأطلق على هذا النوع من الاقتصاد **بالاقتصاد الثقيل** ففي ظل هذا النوع من الاقتصاد اِعتُبر القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني قطاع " هامشي... ذو طابع عائلي وأكثر حرفية ... فبين سنة 1962 – 1982 نشأت 600 وحدة فقط مع فرص استمرار ضئيلة ، ومع تأثير اقتصادي محدود[6]"

المرحلة الثانية من 1982- 1989:

تميزت هذه المرحلة بالاهتمام التدريجي للقطاع الخاص فبدأ يأخذ متنفسا من خلال سياسات الانفتاح، إذ عمدت الدولة إلى تقديم تسهيلات من أجل الدخول في الاقتصاد الحر ويظهر هذا من خلال القوانين والتشريعات الموضوعة من سنةٍ إلى اخرى محاولةً منها إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في اقتصاد السوق تدريجيا ، ويمكن تحديد أهم القوانين من خلال السنوات التالية:

1982: في هذه السنة تم إنشاء إطار تشريعي جديد من خلال القانون رقم 82-11 ل 21-08-82، والذي يسمح بمشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار.

[6] Ministére de la petite et moyenne entreprise et de l'artisantM Acte de l' assise nationale de la Pme. Janvie 2004 .P : 32

1983: إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة وتنسيق الاستثمار.

1987: تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمقاولين الخواص.

1988: إعادة الهيكلة الاقتصادية والدخول في اقتصاد السوق.

المرحلة الثالثة من 1989 إلى 1996:

أما فترة 1989- 1996 فهي الفترة التي تمثل انهيار الإشتراكية وغلق الكثير من المؤسسات العامة وبداية توسع القطاع الخاص كبديل لها في التنمية الوطنية، فكانت الشروط التي تضعها الدولة لهذه المؤسسة جد صعبة ومعقدة، مما يصعب على المقاولين إنشاء مؤسسة ، الأمر الذي أدى إلى إيقاف نشاط العديد من المؤسسات.

المرحلة الرابعة من 1997 إلى الآن:

وهي المرحلة التي عرف فيها القطاع الخاص حركة كبيرة خاصة مع انشاء مختلف الأجهزة المساعدة على إقامة مؤسسات خاصة لأبناء الشعب.

ففي سنة 2001 قامت الدولة بإعادة النظر في كيفية سير المؤسسات الممولة للمشاريع الاستثمارية ، من خلال قانون الاستثمار الجديد حيث قامو بتعديلات مختلفة القوانين الخاصة بالأجهزة ويخص:

" لامركزية نشاطات وكالة تطوير الاستثمار من خلال إنشاء مكاتب محلية – انشاء المجلس الوطني للاستثمار–"[7].

وهذا من أجل تعميم ونشر القطاع الخاص على المستوى الوطني ومن أجل السماح لمختلف الأفراد بالمشاركة في المشروع السياسي.

[7 7] Ministére de la petite et moyenne entreprise et de l'artisantM Acte de l' assise nationale de la Pme. Janvie 2004 .P : 43

الهيكل الاقتصادي الجزائري:

يتكون الهيكل الاقتصادي لبلد ما من عدد من البنى أو الهياكل الفرعية التي من خلالها يمكن استيضاح مسار التطور في ذلك الجانب من جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه ، والأمثلة على ذلك متعددة منها : هيكل القوى العاملة ، هيكل الموازنة العامة ، هيكل التجارة الخارجية ، الهيكل النقدي وهيكل الإنتاج.

مكونات الهيكل الاقتصادي الجزائري:

يتكون الهيكل الاقتصادي الجزائري من 3 قطاعات أساسية وهي:

1-قطاع الفلاحة.
2-قطاع الصناعة والطاقة.
3-قطاع التجارة والخدمات.

إن التخطيط للهيكل الاقتصادي من اختصاص السياسة الاقتصادية العامة من خلال اتخاذ القرارات الخاصة باختيار الوسائل التي يمتلكها المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، والبحث عن الطرق التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف.

وتشمل أهداف السياسة الاقتصادية النقاط التالية بإختصار وهي:

1-التوظيف الكامل أو التشغيل الكامل والقضاء على البطالة.
2-الاستقرار الاقتصادي أو استقرار الأسعار.
3-توزيع الموارد الاقتصادية والإستخدام الأفضل لها.
4-توازن ميزان المدفوعات (تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد القومي).
5-تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحقيق الزيادة في الدخل الوطني والاستثمارات.
6-تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.

برامج التشغيل في الجزائر:

إن آليات التشغيل التي اِعتمدتها الحكومة الجزائرية في إطار تنفيذ سياستها في مجال التشغيل متعددة ومتنوعة ؛ ومختلفة المناهج والمسالك ؛ منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها مايتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توف المزيد من فرص العمل، ومنها مايتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاص ببعض الفئات العمالية، مثل حاملي الشهادات الجامعية ، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني ، وحتى من هم دون تأهيل ، الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة ، وتشغيل الشباب بصفة خاصة ، على أساس أن هذه الشريحة تشكل الإشكالية المعقدة لسياسات التشغيل في الجزائر.

هذه التجربة يمكن اختصار محاورها فيما يلي:

- المحور الأول: ويتعلق باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب ، وفي هذا الإطار تم اِتخاذ إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين الشباب و تجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، وتتمثل الأهداف التي رسمت بالنسبة للجهازين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في الوصول إلى تحقيق تمويل حوالي 17.000 مشروع كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013 مع تقديرات باستحداث أزيد من 55.000 منصب مباشر سنوياً وخلال نفس الفترة.
- المحور الثاني: ويتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز دعم الإدماج المهني ، في إطار المرسوم التنفيذي 08-126 مؤرخ في 19 أفريل 2008، والمتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني والموجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة ، وهو

الجهاز القائم على مقاربة اقتصادية في محاربة البطالة ، والذي يهدف إلى الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعون على الفئات الثلاث التالية:

- **الفئة الأولى:** الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.
- **الفئة الثانية:** الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولوا تربصا تمهينيا.
- **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محددة المدة مدته لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى ، وينص الجهاز كذلك على عقد التكوين للتشغيل كما ينص على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين ، إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ومن جملة الآليات والبرامج المعتمدة لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التشغيل ، نذكر مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة الذي صادقة عليه الحكومة في أفريل سنة 2008، والذي يشكل سبعة محاور مترابطة بعضها ببعض الهدف منها الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل ، وفي نفس الوقت تحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل؛ ولتحقيق هذين الهدفين الرئيسين يقترح مخطط النشاط مايلي:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولِّد لمناصب العمل.
- ترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشغل اتجاه المؤسسات.

ويعتبر هذان المحوران المتكاملان لمخطط النشاط المحورين الأساسيين لعملية تحسين مستوى عروض العمل في بلادنا، وهو ما يمكن استخلاصه من الإجراءات التي اتخذتها

الحكومة في هذا السياق ، لاسيما من خلال تحديد استراتيجية صناعية والانطلاق في تطبيقها، إلى جانب إقرار تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المؤسسات الإنتاجية القائمة وتلك المنتظر قيامها في إطار الاستثمارات المنتجة.

وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف أعباء الضمان الاجتماعي ، وتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS وترقية التكوين المؤهل ، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتيسير الإدماج في عالم الشغل.

هذه الإجراءات ترمي من خلالها الحكومة إلى تكييف الطلب على التشغيل والمؤهلات مع حاجيات سوق العمل، بهدف الوصول تدريجياً إلى توافق بين مخرجات التكوين وسوق الشغل، وهو يمكن مختلف القطاعات من المساهمة في تحقيق هدف التوافق من خلال تحسين قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.

ويوجد إلى ماسبق أربعة محاور أخرى ضمن مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة لا تقل أهمية عن سابقتها وهي:

- ترقية التكوين المؤهل (لاسيما في الموقع) لتسهيل الإدماج في عالم الشغل.
- إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل.
- متابعة ومراقبة تقييم آليات تسيير سوق العمل.
- إنشاء و وضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.

هذه المحاور الأربعة وإن لم يكن لها علاقة مباشرة مع مستوى العرض والطلب، إلا أنها عناصر أساسية في تسيير سوق العمل من حيث أنها تساهم في تصحيح الاختلالات وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين عروض العمل والطلبات، إلى جانب أنها تضمن تكافؤ الفرص بين كل المواطنين في سعيهم للحصول على الشغل، وتساعد على معرفة سوق العمل معرفة

أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات، وكلها أدوات ضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط النشاط.

إلى جانب المحاور السابقة نجد كذلك محور ترقية تشغيل الشباب ، والذي يشكل محوراً هاماً من مخطط النشاط، وهو يكتسي أهمية خاصة ويشكل موضع اهتمام كبير من قبل السلطات العامة عبر كافة دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الجديدة لمخطط النشاط لترقية تشغيل الشباب ومكافحة البطالة تعتمد أساساً على ما يلي:

1/ دعم تنمية المبادرات المقاولاتية: وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ثلاثة أجهزة عملية لخلق النشاطات، ويتعلق الأمر بما يلي:

- جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب البطال الموجه للشباب ذوي المشاريع والبالغين بين 19 و 35 سنة (40 بالنسبة للمسيرين، عندما يولد المشروع ثلاثة مناسب عمل في المجموع)، والذي يحدد سقف استثماره بمبلغ 10.000.000 دينار جزائري.
- الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والمخصص للبطالين البالغين بين 35 و 50 سنة الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة الذي يبلغ سقف استثمارها 5.000.000 دينار جزائري.
- جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المخصص لتحفيز الشغل الذاتي وتطوير المهن الصغيرة، ويبلغ سقف استثمارها 400.000 دينار جزائري.

2/ دعم ترقية الشغل المأجور: لقد تمت ترجمة ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الشبكة الوطنية للتشغيل

(ANEM) بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ويتمثل الهدف المرجو إليه في رفع النسبة السنوية للتوظيف المستمر من 12%إلى 33% ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات والذين هم بدون وظيفة.

نتائج سياسات التشغيل في الجزائر

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر نتائج إيجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي: تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001 و 2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.

- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر بـ 150 مليار دينار جزائري.
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلها إذ نرى تراجعاً في معدل البطالة كما هو مبين في الشكل التالي:

المنحنى رقم 10 : تطور نسبة البطالة و الشغل في الجزائر من 2000 الى 2010

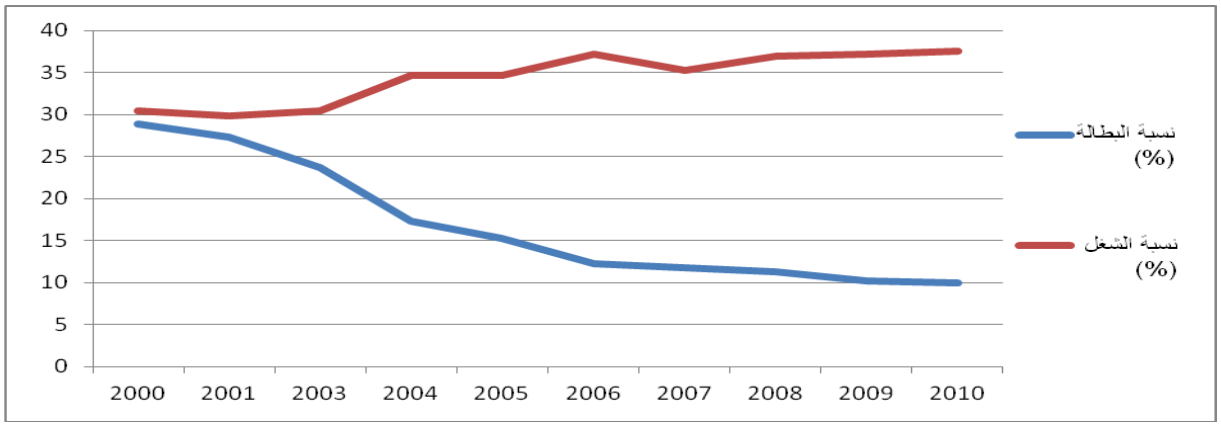

إن برامج التنمية المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث مايفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية ، وإلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى مايفوق 6 % رافقه تحكم أفضل في مستويات التضخم.

كما أن معدل البطالة في نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 انخفض إلى غاية 10%، مقارنة بسنة 2009 التي كان فيها معدل البطالة فيها 10.2%، كما أن نسبة البطالة عند الذكور بلغت 8.1%و 19.1%لدى الإناث، أما الشباب المقر عمرهم ما بين 16 و24 سنة فقد قدر معدل البطالة لديهم بـ 21.5%، 7.1%بالنسبة للفئة فوق 25 سنة. وبالنسبة لمعدل البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا (الجامعي) فقد قدرت بـ 21.4% (11.1%عند الذكور و 33.6%عند الإناث).[8]

وتجدر الإشارة هنا ؛ إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010 – 2014 ، والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل،

[8] المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، معطيات حول التشغيل والبطالة في الجزائر، www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/emplois/2008/EMPLOISETCHOMAGE.pdf، تاريخ التحميل: 2011/09/12، ص6. و الديوان الوطني للإحصاءيات، Emplois et chomage (au Quatrième Trimeste 2010) ، www.ons.dz/IMG/pdf/emplois_chomage_2010.pdf، تاريخ التحميل:2011/09/13، ص1.

حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014، منها 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معل البطالة ، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد بما يلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 300.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008[9].

[9] سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، د.عبد الحميد قومي، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يوم 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة

المجتمع النسوي النشيط

تمهيـــد:

كما أسلفنا الذكر فقد انتهجت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي ، فجعلت البنية الاقتصادية للبلاد مبنية على أساس المؤسسات العمومية، فعملت على فتح أبواب مؤسساتها لجميع أفراد المجتمع بتأهيل أو بدون تأهيل ، وكان دخل الفرد الواحد من العائلة يكفي لإعالة كل الأسرة مما لا يضطر المرأة للخروج للعمل ، ومن بين العوامل التي جعلت المرأة الجزائرية لا تفكر في الخروج للعمل قلة المرافق التي تعتني بالأطفال.

ولكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية في سنوات السبعينيات والتي نتج عنها التسريح المكثف للعمال؛ أصبحت الأسرة الجزائرية تواجه ضغوطاً اقتصادية ، واضطر بسببها مسؤل العائلة بقبول خروج زوجته أو أُخته أو اِبنته للعمل من أجل مساعدته في مصروف المنزل ، خاصة أنها قطعت شوطا من التعليم يؤهلها للبحث عن العمل والخوض في غماره ، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير في توعية وتوجيه الفكر الشعبي لتقبل الأفراد عمل المرأة لما يذر من فائدة للأسرة وللمجتمع و للاقتصاد الوطني.

وفي هذه الحقبة من الزمن تمركزت النساء عند دخولهن سوق العمل في القطاع الثالث (التَّعليم والصحة).

تطور معدل النشاط النِّسوي في الجزائر:

إن العمل النِّسوي في الجزائر يرتبط تطوره بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية عامة " فيمكن ملاحظتها من خلال قيمة العمل للمجتمع في عمومه... هذه القيمة موجودة في البناء القانوني والسياسي للمعرفة الاجتماعية"[10] ، فبالرغم من الضغوطات السياسية والاقتصادية لمشاركة هذه الأخيرة في قوات العمل إلا أنها بقيت ضئيلة مقارنة بالمشاركة الرجالية ، فاليد العاملة النسوية ضعيفة.

" علما أنها سجلت تحسنا هاما نسبيا في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2000 وقد ارتفعت هذه النسبة من2،4 % سنة [11] 1977 إلى 9,3 % سنة 1987 إلى 10،45 % سنة 1998 لتبلغ 14،2 % سنة 2003[12]"

جدول رقم04: تطور معدلات النشاط النسوي في الجزائر

السنوات	1977*	1987*	1991*	1998**	2003**	2008*	2011*
المعدلات %	2,4	9,3	10,5	10,45	14,2	15	17,7

فالجزائر تعتبر من الدول القليلة عالميا التي تتميز بمشاركة نسوية ضعيفة في سوق العمل تتحكم في بنيتها متغيرات مختلفة كالجنس في اختيار نوع النشاط والمستوى التعليمي رغم أنها تشكل 50 % من المجتمع الكلي أي الفئة من 16 – 59 سنة.[13]

[10] MUSETTE SAIB Mahammed , l'insertion des groupes vulnérables :un défi economique au Maghreb ?, 1er trimestre 1994,P :16

[11] بلعجال فوزية ، العوامل الديمواقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية، جامعة وهران ، قسم الديمغرافية ، 2012-2013 ص: 150

[12] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، لجنة علاقات العمل، 2004، ص: 102

*معطيات الجدول رقم 21 ص:151 ، بلعجال فوزية.

** عدمان رقية محمد،المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي (دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات)، رسالة لنيل شهادة المجستير في علم الاجتماع تخصص: تنظيم وعمل، 2007-2008 ، ص:54

على الرغم من الزيادة الضعيفة لمعدل المشاركة النسوية ، إلا أنه ولابد من الإشارة إلى الزيادة الكبيرة في حجم النساء الناشطات الذي يعتبر عنصراً كاشفاً عن تطور المجتمع من خلال مشاركة اكبر للمرأة في المجال الاقتصادي.

فبين عامي 2001 و 2010 بلغت زيادة المجتمع النسوي النشيط القوة عدد 534000 شخص ، أي ما يعادل نسبة 29،3 % مقابل 19 % للرجال خلال نفس الفترة.

إن المشاركة في الحياة العملية ذات اِرتباط وثيق بالمستوى التعليمي خاصة بالنسبة للنساء وبالتالي، فإن سلوك المرأة نحو النشاط الاقتصادي يعتمد في المقام الأول على التعليم والتخرج وهو العامل الرئيسي الذي يحدد إمكانية الإدماج في سوق العمل [14] Emploi Enquête 2010.

[13]نفس المرجع السابق، بلعجال فوزية، ص: 151
[14]نفس المرجع السابق، بلعجال فوزية ، ص: 152

واقع الشغيل و البطالة بالولاية

مقدمة:

تعتبر محاربة البطالة ومكافحة التهميش من بين الأهداف الإستراتيجية للسلطات العمومية للبلاد للتكفل بالفئات الهشة للمجتمع. وقد سخَّرت من أجل تجسيد هذه الأهداف كل الوسائل الضرورية لاسيما المالية منها بغرض إدماج مهني ناجح لجميع فئات المجتمع القادرة على العمل كالأجهزة المنشاة لدعم التشغيل.

و يعتبر الاعتراف يوما بعد يوم بنجاحات العديد من منشئي المشاريع دليل على جدوى وفعالية الآليات في ترسيخ الاستقرار المهني والاجتماعي للأفراد والجماعات وبرهان على نجاح السياسة المنتهجة في تسير مختلف أجهزة التشغيل .

إن الإجراءات التي تم اتخاذها خلال اجتماع المجلس الوزاري المنعقد يوم 22 فبراير 2011 ، تحت رئاسة رئيس الجمهورية تكرس الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية حيث كان لها الأثر الايجابي في النتائج المحققة ميدانياً من طرف مختلف الأجهزة الموضوعة في مجال تشغيل الشباب ومكافحة البطالة.

1- توزيع السكان النشيطين حسب البلديات[15]:

قدِّر عدد السكان النشيطين لولاية أدرار لسنة **2008** بـــ **101758** نسمة بمعدل نشاط ولائي يقارب **26%** وتقدر هذه الفئة بـــــ **52%** من مجمع عدد السكان الإجمالي وأما فيما يخص هذه الفئة على مستوى البلديات يتضح توزيعها من خلال الجدول رقم (07)

و نجد تفاوت نسبي لمعدلات النشاط بين هذه البلديات إذ سجل أكبر معدل ببلدية ادرار **29.06%** وهو معدل مرتفع مقارنة مع المعدل الولائي المقدر بـ **26.06%** ، ويرجع ذلك لارتفاع مستوى الخدمات بالإضافة إلى استحواذ هذه البلدية على مساحة معتبرة من الأراضي الزراعية ، ثم تأتي بعد ذلك كل من بلدية أولف واقبلي وتسابيت بمعدلات **28.03%**، **28%**، **27%** على الترتيب وهذا لكونها ذات طابع شبه حضري بالإضافة إلى تمركز مختلف التجهيزات خاصة التعليمية و الإدارية و الخدماتية منها وهذا ما يجعلها تستقطب عدد أكبر من هذه الفئة والتي تساهم فعلا في شتى القطاعات الاقتصادية.

---

[15] **البلدية**

« هي الوحدة الإقليمية الأساسية الأولى في بنيان الدولة في النواحي السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية وهي كجماعة أولى من جماعات الدولة تباشر أعمال التنمية التي تخصها وحدها ضمن حدودها وذلك بواسطة أجهزتها الخاصة بها.

أو هي الجماعة القاعدية الإقليمية السياسية الإدارية الاقتصادية والثقافية الأساسية وهي تتمتع بالشخصية المعنوية العمومية التي ينتج عنها الاستقلال المالي وحرية التقاضي ولها نفس الامتيازات والحقوق والواجبات المقررة للأشخاص ماعدا المرتبطة منها بالشخصية الطبيعية وكذلك إن أموالها غير قابلة للتداول » ([15] المادة الأولى: من القانون البلدي 1990).

2- توزيع البطالة عبر بلديات ولاية أدرار:

قدر عدد البطالين حسب مديرية التخطيط وتهيئة العمرانية لولاية ادرار لسنة **2008** حوالي**19390**بطال بنسبة **19.06%** من الفئة النشيطة – الجدول رقم:(07) والخريطة:رقم(11)– يبينا لنا توزيع معدلات البطالة لبلديات الولاية المتفاوت إذ لم تتجاوز **10%** في كل من(انجزمير،تيمياوين، بودة ،تمنطيط،أولف) ما يعادل **17147** بطال. كما أن حوالي**06** بلديات(سالي، تامست، أدرار، تيمقطن، سبع، قصرقدور) تتراوح نسبة بطالتها مابين(**11% و 20%**) وهي كلها معدلات مقاربة للمعدل الولائي، أما بقية البلديات تفوق فيها نسبة البطالة **21%** تقدر بـ **15** بلدية تتصدرها بلدية تيمقطن بـ**27.31%**.

ونبرر أسباب التباينات في معدلات البطالة من حيث ارتفاعها إلى توفر المشاريع التنموية و الخدمات و الحرف وغيابها في المناطق النائية التي لم تشهد تنمية مثل بلدية (تيمقطن،أولاد عيسى ، طلمين) بالإضافة إلى أن هذه البلديات يغلب عليها النشاط زراعي على النشاطات الاقتصادية الأخرى.

الخريطة رقم 02: توزيع معدلات البطالة في ولاية أدرار

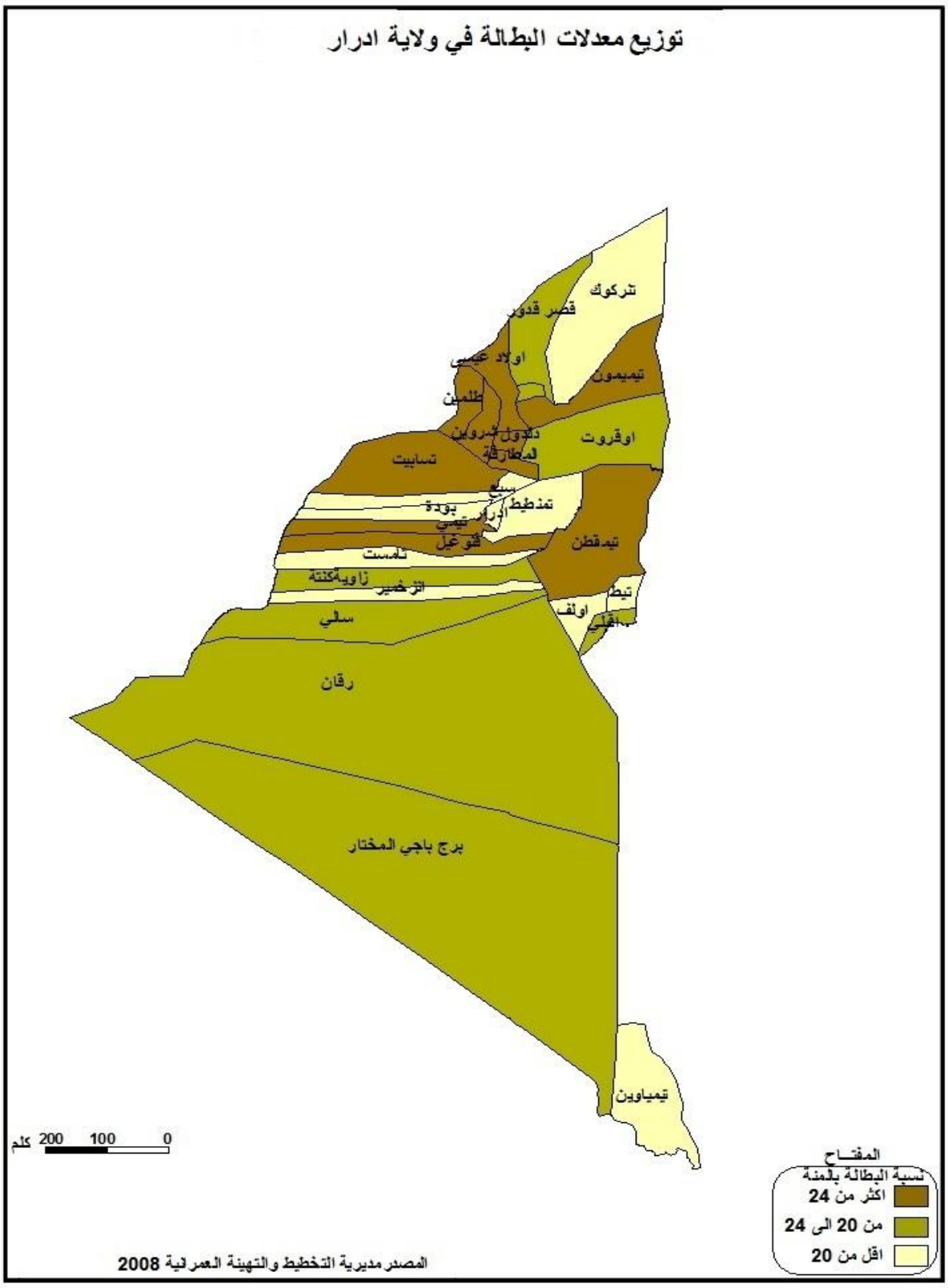

مؤشرات اجتماعية واقتصادية لولاية أدرار[16]:

عدد السكان : 399734 نسمة ، الفئة النشيطة : 111844، الفئة المشغلة : 98328 ، و نسبة البطالة : 12,08 %

معطيات حول سوق العمل الولائية:

جدول رقم 05: احصائيات حول سوق العمل بالولاية محل الدراسة [17]

العدد	العنوان	العدد
01	عدد السكان الاجمالي	432265
02	السكان المشتغلون	114560
03	السكان العاطلون عن العمل	15,860
04	السكان النشطون *	130,420
05	معدل البطالة **	12,16
06	معدل التشغيل ***	29,52
07	معدل الشغل ****	15,42
08	معدل النشاط *****	11,38

* السكان النشطون= السكان العاملين+السكان العاطلين عن العمل.

$3 + 2 = 4 \Longleftarrow 130420 = 15860 + 114560$

** معدل البطالة= السكان العاطلون عن العمل / السكان النشطين.

[16] حسب معطيات التعداد العام للسكن والسكان 2008

[17] المصدر: مديرية التشغيل لولاية ادرار, الوضعية الفصلية للشغل والبطالة , الفصل 1,2,3و 4 سنة 2012

5 = 3 / 4 ⟸ 15860 / 130420 * 1000 = 12،16 ‰

*** معدل التشغيل= السكان النشطون المشتغلون / مجموع السكان الكلي.

**** معدل الشغل= السكان النشطون المشتغلون / السكان في عمر العمل (15- 59 سنة)

***** معدل النشاط= السكان النشطون / السكان في عمر العمل (15- 59 سنة)

من الأرقام السالف ذكرها نجد العدد الإجمالي للسكان ينقسم إلى 220455 ذكور و 211810 إناث كما هو موضح في الشكل التالي:

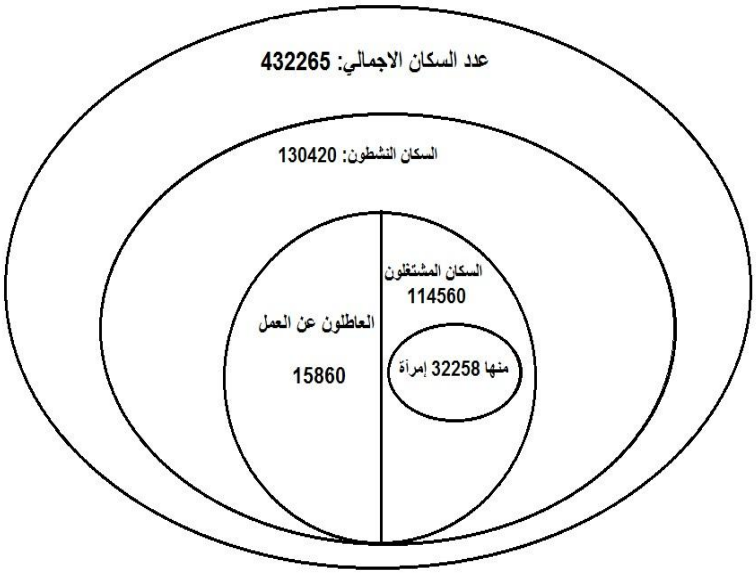

السكان المشتغلون (نساء) 32258 امرأة و 4130 امرأة عاطلة عن العمل ، [18] و تنقسم الفئة العاملة للنساء بالولاية الى التالي:

18924 = فلاحة ، 1437 = صناعة ، 862 = النقل ، 986 = تجارة و خدمات ، 10049 = ادارة.[19]

[18] مديرية التشغيل لولاية أدرار

[19] جداول من مديرية التشغيل لولاية ادرار 2012 (ملحق)

الدائرة النسبية رقم 01: توزيع الفئة العاملة من النساء حسب القطاعات

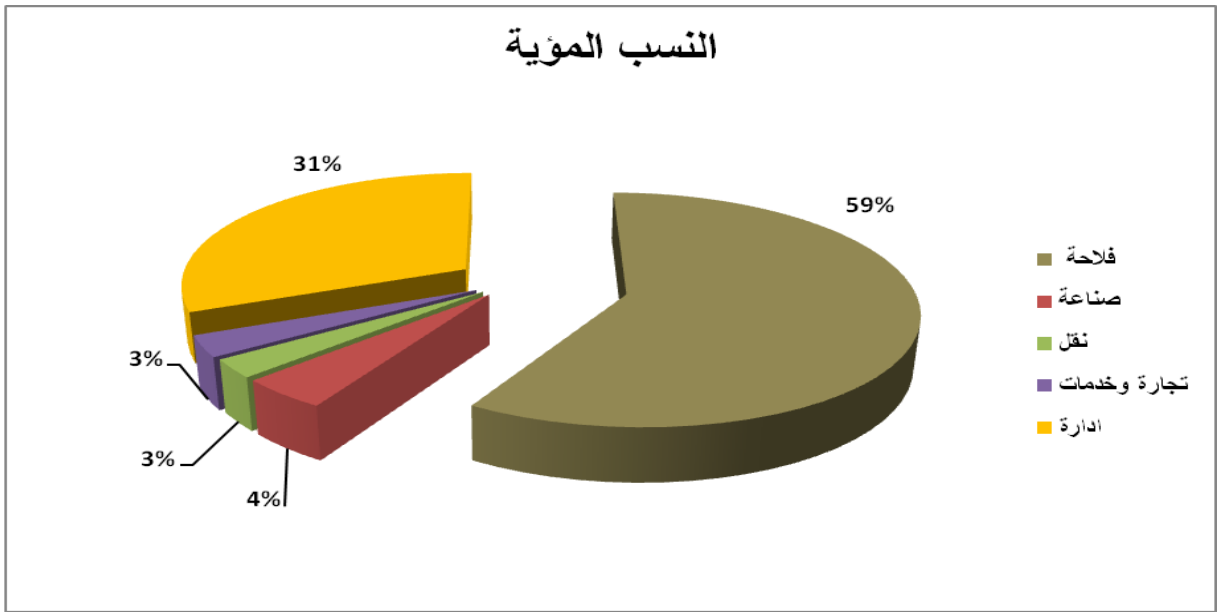

أن نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب إدارية (31 بالمئة) إنما يعكس لنا صورة عن المستوى التعليمي لسكان المنطقة ، كما تشكل فئة النساء العاملات في القطاع الفلاحي والتي تفوق النصف (59 بالمئة) الطابع التقليدي للمنطقة المرتكز بالدرجة الأولى على القطاع الفلاحي والزراعي.

الأعمدة البيانية رقم 11: توزيع الفئة النشيطة من النساء حسب فئات العمر الكبرى

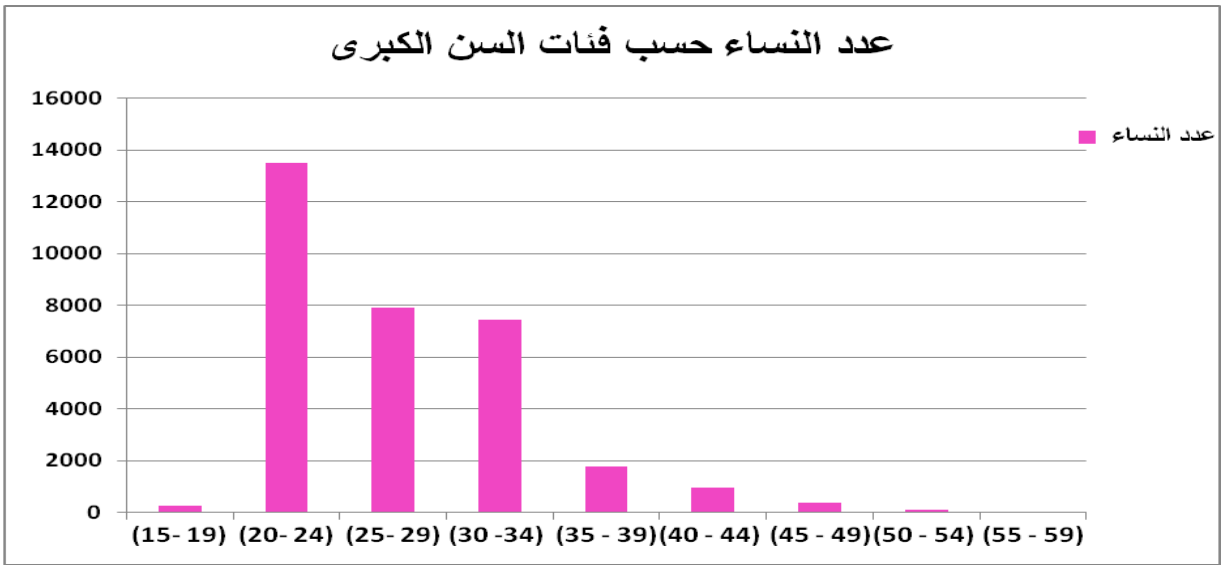

إن التقسيم أعلاه يعكس لنا صورة عن المستوى التعليمي و المهن المشغولة من طرف النساء في البلدية، فالفئة العمرية (20 – 24) تعكس الدخول المبكر لسوق العمل حسب متطلبات العمل (الشهادة) ونقصد هنا فئة الثانويات اللواتي يأتين في المرتبة الاولى في البلدية بعد الجامعيات

(وهو ما أعطته لنا الدراسة الميدانية)، و منه نستنتج أن هناك علاقة طردية بين عمر المرأة و تواجدها في سوق العمل فكلما زادت الفئة العمرية كلما تقلص وجود عناصر هاته الفئة في سوق العمل.

المنحنى رقم12: توزيع نسب الفئة النشطة من النساء حسب الفئات العمرية الكبرى

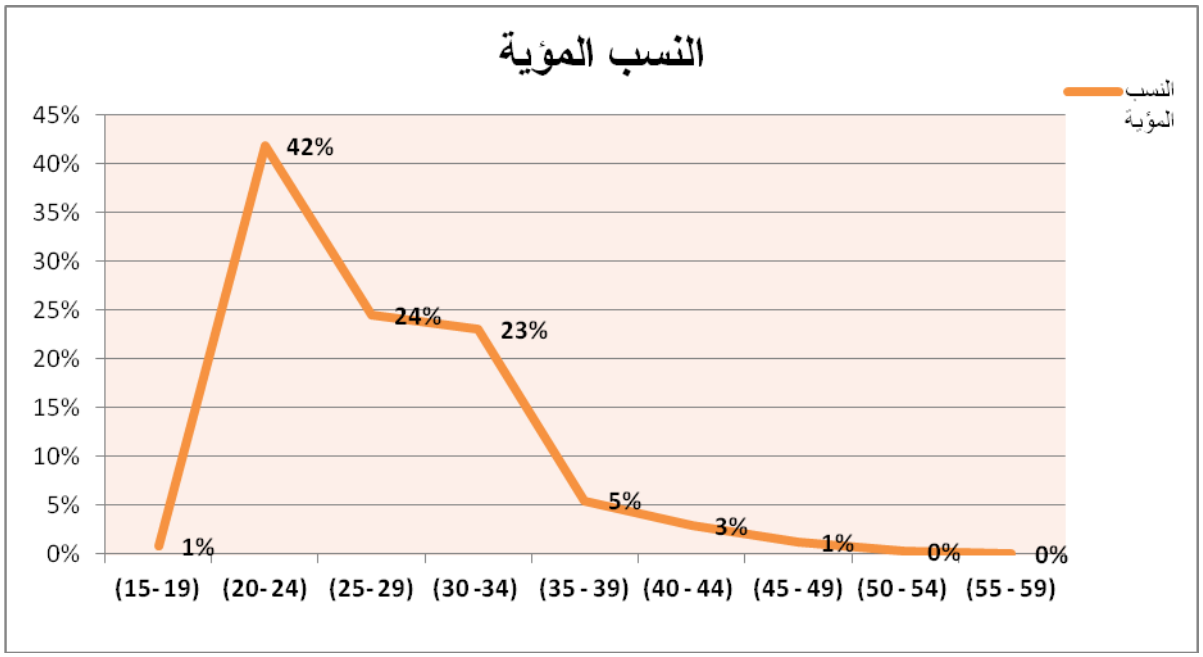

نستنتج من المنحنى أعلاه أن متوسط سن العمل أو بالأحرى الدخول في سوق العمل (نظرا لشبابية الفئة العمرية (20 – 24)[20] يعكس بعض جوانب الطابع المحلي المتأثر بالعوامل الاقتصادية، الديمغرافية و الاجتماعية.

[20] مفهوم الشباب:" تحدد المنظمات التابعة للأمم المتحدة هذه الفئة العمرية بالسنوات(15 – 24 سنة) ، جاء ذلك في تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة لأغراض السنة الدولية للشباب عام 1995، وهذا السن هو المستخدم في جميع الاحصائيات العالمية الخاصة بالشباب".
المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ، **حاجات الشباب والثقافة السائدة**، د. عبد الوهاب راوح، وزير الشباب والرياضة.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

المبحث الأول:

الإطار النظري

والمنهجي للبحث

الميداني.

تمهيـــــــــــد

لم تقتصر أهمية دور الام في الحياة على عملية حفظ بقاء واستمرار النوع البشري، بل تعدت ذلك إلى المساهمة في بناء وتطوير وتنمية المجتمع، فهي مسؤولة شأنها شأن الرجل في تنمية وتقدم المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

إن العمل المنتج ليس بجديد على المرأة الجزائرية عامة والأدرارية خاصة، حيث كانت ولازالت تشاطر الرجل– في البادية والحضر – العمل المنتج و قسوة الحياة إلى جانب مسؤولياتها في تربية ورعاية الأطفال وإدارة شؤون المنزل.

هذا؛ وقد اعترف المجتمع الحالي بضرورة وأهمية عمل الأم ليس لأنها أثبتت الجدارة والانضباط في مجال عملها فقط ، بل لأن مردود عملها المادي أصبح بمثابة عامل أمن للأسرة، ولأنه يرفع من مستواها المعيشي ويضمن لها حياة عادية في حالة ضعف دخل الزوج ، وفاته أو بطالته.

كما أن فرص تعليمها و حصولها على الشهادات التعليمية جعلها تندفع أكثر نحو ميدان العمل الخارجي ، بحيث مارست ولا تزال تمارس مختلف الوظائف وفي شتى الميادين.[1]

إن اختلاف المواقف والآراء حول مبدأ عمل الأم يبقى من ضمن القضايا التي حتمها التغيير والتطور الحضاري للمجتمع هذا من جهة ، ولكن من جهة أُخرى لابد أن نعلم أن إنجاب المرأة العاملة للأطفال ليس كافيا ، بل يجب عليها أن تقدم لهم العناية الكاملة من كل الجوانب منذ ميلادهم بِاعتبار أن الأم هي معهد للتربية الذي ينشأ فيه الطفل ويترعرع في كنفه ، لأن الأم تعتبر من العناصر الفعالة في العملية التربوية إذ يقع عليها العِبء الأكبر في إعداد الأجيال الصاعدة و تربيتها ، فالأم العاملة مجبرة على بذل الجهد الكبير في سبيل

[1] كاميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية الورأة العاملة، القاهرة، دار الثقافة العربية للطباعة، 1972، ط 1، ص 47.

العناية والاهتمام بأطفالها مهما كانت الظروف التي تعيشها سواءاً في العمل أو داخل المنزل ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التربية في حد ذاتها فن من الفنون ، وعلى كلِّ أمٍّ عاملة أن تعي ذلك ، إذ يقول الطاهر منادي في مجلة الجيش (مارس 1985):

" فالام العاملة تعامل خارج البيت على أساس أنها عاملة فقط دون مراعات أدنى اعتبار لمسؤولياتها الأسرية والاجتماعية ، ونفس الشيء في البيت تعامل كزوجة وأم وربة بيت و عليها أن تفي بكامل واجباتها المنزلية."[2]

[2] الطاهر منادي ، المرأة وواجبات المنزل والتزامات الشغل ، مجلة الجيش، العدد 25، مارس ، 1985، ص 12.

المبحث الاول:

1منهجية البحث:

لا يمكن لأي بحث أن يتم ولا يحقق أهدافه إلا بوضع منهجية واضحة تعتمد على تحديد المسار للوسائل المستخدمة في ذلك ، فالتساؤلات هي الأساس التي يعتبرها البعض بمثابة فرضيات ، والبعض يعتبرها مصدر اشتقاق هذه الفرضيات غير أن ذلك يتطلب تحديد عنوان البحث وفرضياته كما لابد من تحديد مجال البحث البشري والزماني والمكاني وتوضيح المنهج والدراسة والأدوات المستخدمة التي تمثل الوسيلة لغاية هي تحقيق الفرضيات أو نفيها.

2 التساؤلات الكبرى للبحث:

لما كان الغرض من البحث هو الوصول إلى إجابة مرضية ، أو على الأقل تلمس الحقيقة النسبية في بعض جوانبها ، وإذا كان كل جواب لابد أن تسبقه تساؤلات (كما يقول " **جون ديوي**" أن المشكلة لا يمكن حلها إلا بعد أن يشعر المفكر بالحيرة ويطرح تساؤلات ويضع فرضيات) ، فقد راودتنا بعض التساؤلات حول بحثنا نرجو أن نتوصل إلى إجابة عنها و أهمها:

- هل نزول الأم إلى سوق العمل له تأثير على النتائج الدراسية لطفلها؟
- هل للدخل المادي للأسرة تأثير على المستوى الدراسي للطفل؟
- هل يؤثر المستوى التعليمي للأم على النتائج الدراسية للطفل؟
- هل تلعب الحالة الزواجية للأم دوراً في التأثير على النتائج الدراسية للطفل؟

3 الفرضيات:

الفرضية تتبؤ بالقانون الذي يتأكد بالتجربة الواقعية أو المخبرية و هي كما يعرفها

" **موريس أنجرس**":

" تصريح يتنبأ بعلاقة بين عنصرين أو أكثر ويتضمن تحقيقا امبريقيا"، وقد اعتمدنا بعض الفرضيات لتكون مدخل للدراسة الميدانية مقسمة إلى فرضية رئيسية و أربع فرضيات فرعية وهي كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

نزول الأم إلى سوق العمل يؤثر على النتائج الدراسية لأبنائها.

الفرضيات الفرعية:

- وجود علاقة بين المستوى الدراسي للأم و المستوى الدراسي للطفل.
- وجود علاقة بين الحالة العائلية للأم والمستوى الدراسي للطفل.
- وجود علاقة بين العمر عند أول زواج و المستوى الدراسي للطفل.
- وجود علاقة بين رتبة الطفل بين اخوته و مستواه الدراسي.

4 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في البعد المكاني، الزماني و البشري.

- **المجال المكاني:**

قمنا بالتحقيق الميداني في ولاية أدرار ، بلدية أدرار ، وسط المدينة بالتحديد[3] (chef lieu) في 3 من أكبر وأقدم المدارس الابتدائية وفي المقاطعتين الأولى تحت

[3] تقديم مفصل للولاية في الملحق

إشراف المفتش "سرحاني عبد القادر" والمقاطعة الثانية للمفتش " الداودي محمد"و هي:

- مدرسة عبد الحميد ابن باديس و العقيد لطفي (المقاطعة 1).
- مدرسة عائشة أم المؤمنين(المقاطعة 2).[4]

لمحة وجيزة على المدارس محل الدراسة:

1 مدرسة عائشة أم المؤمنين:

وهي أقدم و أول مدرسة في الولاية أُنشأت سنة 1925 تقع وراء مقر قصر الثقافة للبلدية قرب الساحة العامة حيث تتكون من 385 تلميذاً منها 160 إناث.

2 مدرسة عبد الحميد ابن باديس:

تعود سنة انشائها الى 1965 وهي ثالث مدرسة في الولاية بعد مدرسة عقبة ابن نافع بحي "أدغا" تقع قرب مقر ولاية أدرار [5] بعدد تلاميذ يساوي:310 منها 147 اناث.

3 مدرسة العقيد لطفي:

أُنشأة سنة 1994 بحي 400 مسكن وسط المدينة و عدد تلاميذها 415 تلميذاً منها 193 إناث.

[4] تعتبر مدرسة عائشة ام المؤمنين أقدم وأول مدرسة في ولاية أدرار منذ الفترة الاستعمارية 1925 بعدها مدرسة عبد الحميد ابن باديس في 1965.

[5] انظر خريطة أدرار الملحق

- **المجال الزمني:**

وهي المدة الزمنية للتحقيق والتي امتدت من يوم الأربعاء 19 فيفري 2013 إلى غاية يوم الثلاثاء 04 مارس 2013.

- **المجال البشري:**

تتشكل عينة البحث من 500 تلميذ من الفئة العمرية (6 – 14 سنة) موزعة على ثلاث مدارس ابتدائية ، وبالتالي نقول 500 أسرة ، ونقول كذلك 500 أم عاملة أو ربة بيت.[6]

1-5 أدوات الدراسة:

أ: الجانب المنهجي:

فرضت علينا نوعية البحث الإعتماد على أداتين وهما الملاحظة والإستبيان ، وذلك راجع لتركيبة العينة التي تشمل على 5 طبقات وعليه فقد قمنا بـ:

- **الملاحظة:** حيث قمنا بالنزول إلى الميدان وذلك من أجل تكوين فكرة أولية على مجتمع البحث و نوعيته.
- **الإستبيان:** وهو " قائمة تتضمن مجموعة من الاسئلة معدة بدقة ترسل إلى عدد كبير من أفراد المجتمع الذين يكونون العينة الخاصة بالبحث[7] "، وينقسم الإستبيان إلى نوعين مباشر وغير مباشر.

الإستبيان المباشر: وهو الذي يوزع مباشرة من الباحث أو الفريق المساعد له وتتم تعبئة الإستمارة مباشرة من قبل المبحوثين.

[6] انظر الفصل التمهيدي، تحديد المفاهيم.

[7] مروان عبد المجيد ابراهيم ،**أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية** ،الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق،الاردن، 2000 ، ص: 165

الإستبيان غير المباشر: وهو الذي يتكون من أسئلة يمكن من خلال الإجابة عنها إستنتاج البيانات المطلوبة ، ويتم الإستبيان غير المباشر عن طريق وسائل الإتصال التالية:

- البريد المرسل (الإلكتروني أوالكتابي).
- عن طريق الهاتف.
- عن طريق الصحف والمجلات.
- عن طريق الاذاعة والتلفزيون.

وعليه؛ فقد قمنا باستبيان غير مباشر حيث وزعنا الإستمارات على حسب نسبة كل مدرسة بالنسبة لعينة الدراسة على التلاميذ ثم قمنا بعد ذلك باسترجاع الإستمارات من طرف مدير المدرسة.

ب: الجانب التقني:

إعتمدنا في دراستنا الاحصائية للمعطيات الكمية للتحقيق الميداني على ثلاث تقنيات وهي:

- المتوسط الحسابي.
- الجداول الثنائية المتغيرين (Tableaux croisé) .
- اختبار كاف تربيع (Khi-deux de Pearson).

1- عينة البحث:

2-1 نوع العينة:

العينة الطَّبقية :

وفيها يقسم المجتمع إلى طبقات معينة بموجب مواصفات معروفة ، تؤخذ وحدات من كل طبقة للحصول على عينة مؤلفة من مجموع هذه الأجزاء.

وهذه العينة تمثل المجتمع بجميع طوائفه و طبقاته ويتم اِختيارها بأن يسحب من كل طبقة عينة عشوائية يتناسب حجمها مع حجم الطبقة فتكون العينة الطبقية هي العينة المكونة من هذه العينات وعلى ذلك تكون العينة الطبقية هي العينة العشوائية التي تمثل فيها طبقات المجتمع بأعداد تتناسب مع حجمها.[8]

2-2 حجم العينة:

كان اختيارنا لعينة الدراسة عمدي و حددنا حجم العينة بـــ: 500 تلميذ و ذلك نظرا لعدة عوامل نذكر من بينها:

عامل الوقت ، العامل المادي و العامل الجغرافي (شساعة المنطقة).

إذ لا يمكن لنا إجراء مسح شامل أو بالأغلبية لجميع مدارس البلدية وذلك لضيق وقت الجمع و التحليل ، ومن أجل تقليل نسبة الوقوع في خطأ الملاحظة فكلما كان النموذج كبيراً كان خطأ الملاحظة كبير، وكذا التكاليف.[9]

هذا ولا يفوتنا ذكر العامل الأساسي الثاني الذي ألزمنا بالتقيد بالعينة المختارة ألا وهو موضوع الدراسة ؛ فبحكم طابع الموضوع المدروس والذي يمس الفئة العاملة من الأمهات توجب علينا تضييق محيط الدراسة للم أكبر عدد ممكن من الأمهات الواتي لديهنَّ على الأقل طفل يدرس في الإبتدائية.

كما أن شساعة المنطقة (633 كلم ²) و عدم توفر الدعم المادي لتوسيع الدراسة كان لنا بمثابة العائق الذي حال بيننا وبين توسيع نطاق الدراسة.

وعليه، كان تقسيمنا للعينة على النحو الاتي:

[8] مروان عبد المجيد ابراهيم ،**أسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية** ،الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق،الاردن، 2000 ، ص: 162

[9] الأستاذة درمي هوارية، دروس الديمغرافية ،سنة ثانية ، الدرس الثالث: مصادر المعطيات الديمغرافية، قسم الديمغرافية ، جامعة وهران، الجزائر 2006/2005

الجدول رقم 06: توزيع العينة على المدارس محل الدراسة

المقاطعات	عدد التلاميذ	النسبة (%)	عدد الاستمارات
المقاطعة الاولى	310	27,93	140
	415	37,39	186
المقاطعة الثانية	385	34,68	174
المجموع	1110	100	500

وعليه ، فإننا نجد 140 استمارة للمدرسة الأولى في المقاطعة الأولى (مدرسة عبد الحميد ابن باديس)، 186 استمارة للمدرسة الثانية في نفس المقاطعة 1 (مدرسة العقيد لطفي) و 174 استمارة لمدرسة عائشة أم المؤمنين.

هذا التقسيم الأولي يتبعه تقسيم ثانوي حسب الأقسام و عدد التلاميذ في كل منها بالنسبة للسنوات الخمسة ، و على نفس المبدأ (مبدأ النسبية) إذ قمنا بتوزيع عدد الإستمارات لكل مدرسة على مجموع عدد التلاميذ لكل سنة (سنة أولى ، ثانية ، ثالثة و سنة رابعة).

مثال مدرسة عائشة أم المؤمنين											
السنة	السنة أولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		السنة الخامسة		المجموع
الجنس	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
العدد	66	38	67	47	53	40	38	28	45	37	459
النسبة (%)	0,1	0,08	0,15	0,1	0,12	0,09	0,08	0,06	0,1	0,08	100%
عدد الاستمارات	25	14	25	18	20	15	14	11	17	14	174

الخريطة رقم 03: توزيع الإبتدائيات ، المتوسطات و الثانويات في الولاية

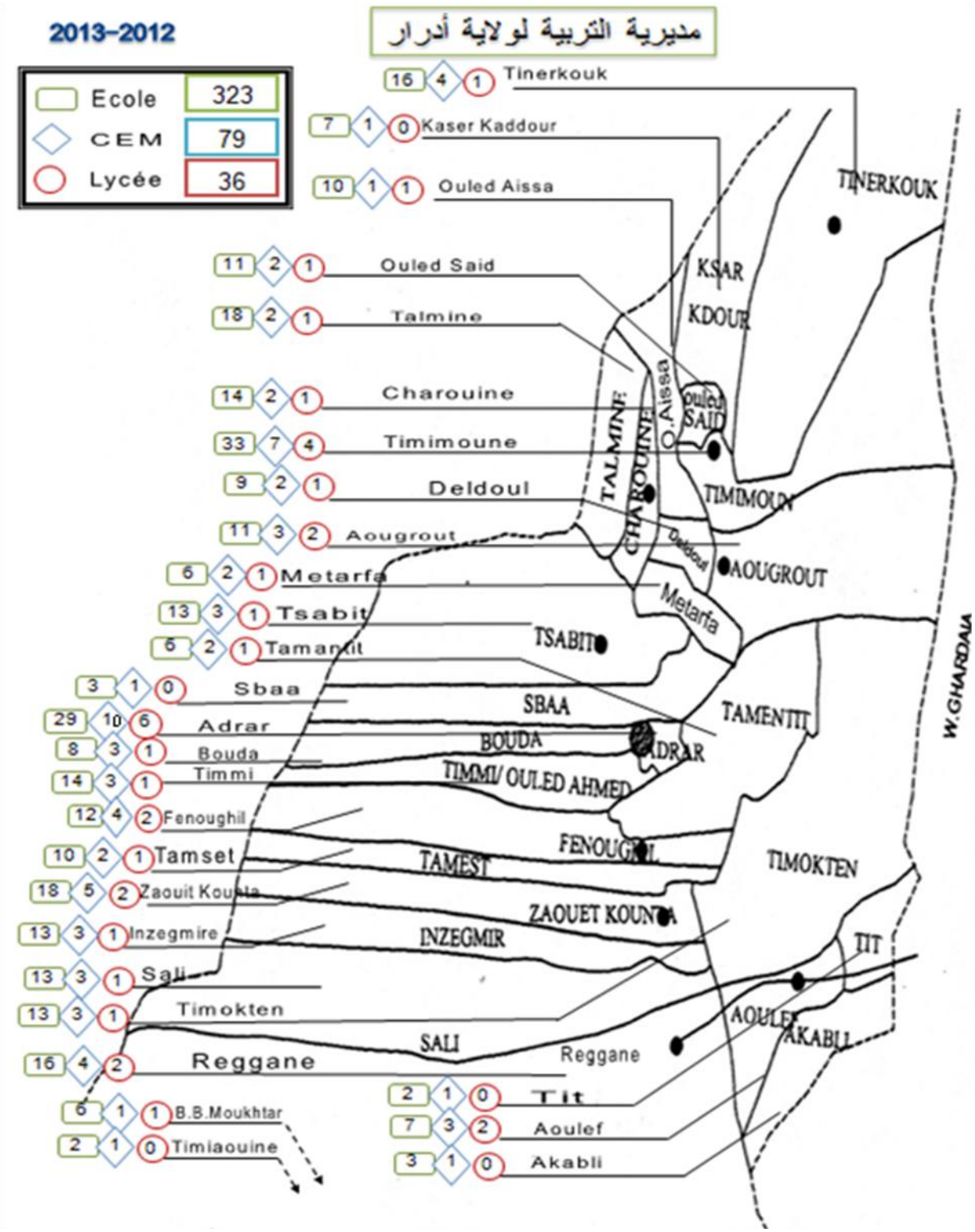

وعليه نجد أن مجموع مدارس البلدية يساوي 29 مدرسة إبتدائية و بما أننا أخذنا 3 منها فنحن بصدد تمثيل 10 % من هذه المدارس.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية الوصفية لمجتمع البحث:

دراسة وصفية لتلاميذ العينة المدروسة: تحديد كل من حجم الذكور والإناث في الدراسة الميدانية:

الجدول رقم 07: توزيع عدد الاناث والذكور حسب السنة والجنس

السنة * الجنس			
السنة	الجنس		المجموع
	انثى	ذكر	
أُولى	33	52	85
ثانية	44	40	84
ثالثة	41	66	107
رابعة	57	60	117
خامسة	57	50	107
المجموع	232	268	500

حيث تفاوتت النسب على حسب أعداد التلاميذ لكل سنة :

الأعمدة البيانية رقم 12: توزيع عدد الاطفال حسب السنوات

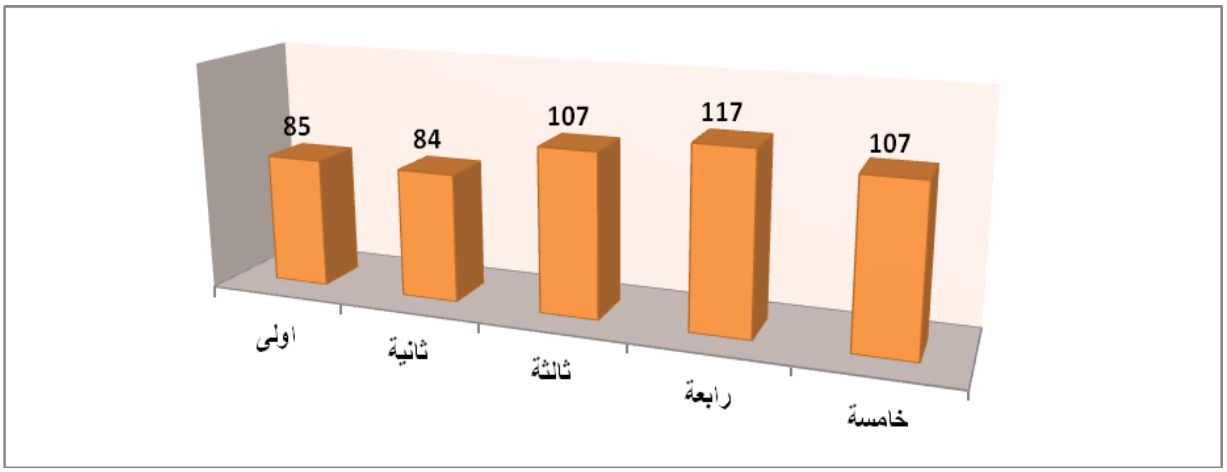

مقسمة كما يلي ما بين ذكور وإناث:

الأعمدة البيانية رقم 13: توزيع عدد الأطفال حسب الجنس

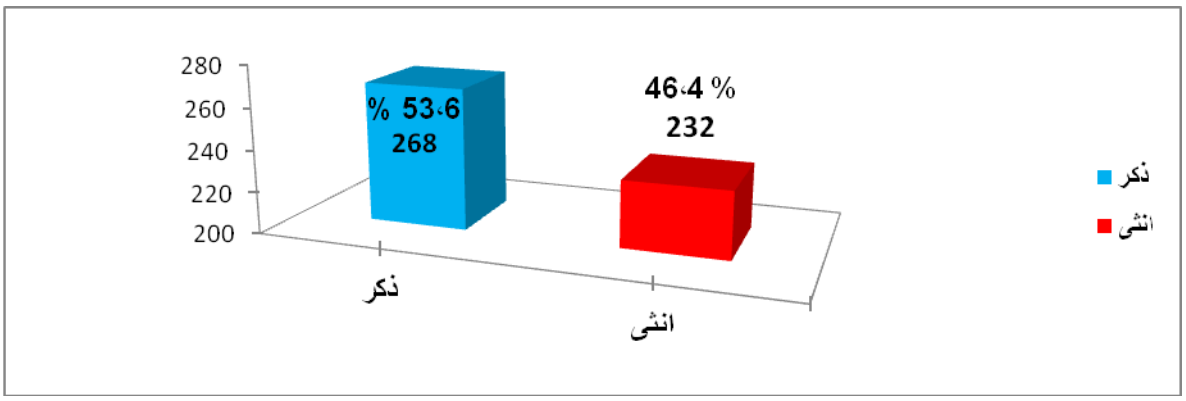

الأعمدة البيانية رقم 14: توزيع عدد الأطفال حسب الجنس والسنة

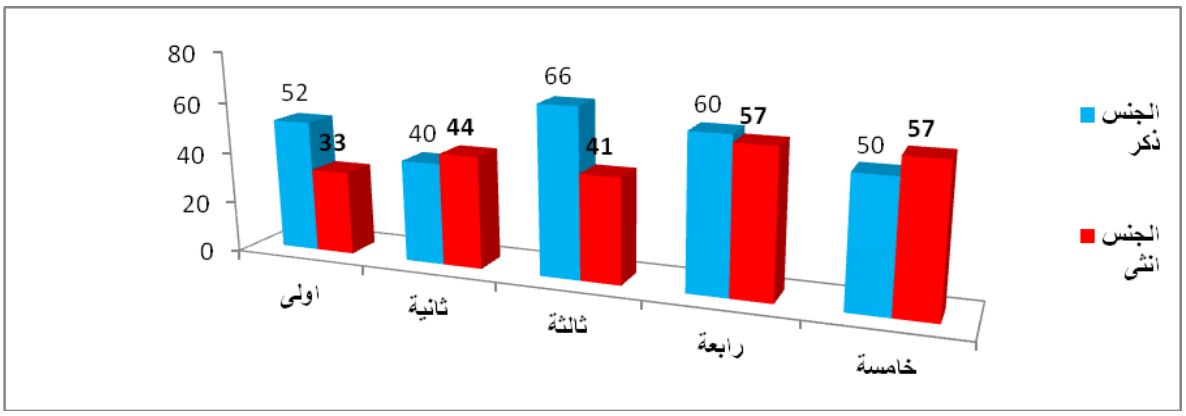

إن التفاوت في أعداد الإناث والذكور طبيعي ؛ إذ نجد الذكور في المقاعد الدراسية الإبتدائية أكثر من الإناث

(44,82% في 2001/2000 ، 46 % في 2002/2001، 96 ،46 % 2003/2002 ليصل إلى 47% في 2008/2009[10]).

[10] بن خدير نادية حبيبة، **عوامل غياب المرأة في صنع القرار في المنظومة التربوية الجزائرية من وجهة نظر عينة من الاستاذات ، دراسة ميدانية بولايتي ورقلة** و تبسة، جامعة قاصدي مرباح ،2011-2012 ورقلة، ص: 41 .

الجدول رقم 08: متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية

الجنس	متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية					المجموع
	5	6	7	8	9	
ذكر	24	57	68	83	34	268
انثى	13	32	76	79	32	232
المجموع	37	89	144	162	66	500

الأعمدة البيانية رقم 15: متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية حسب الجنس

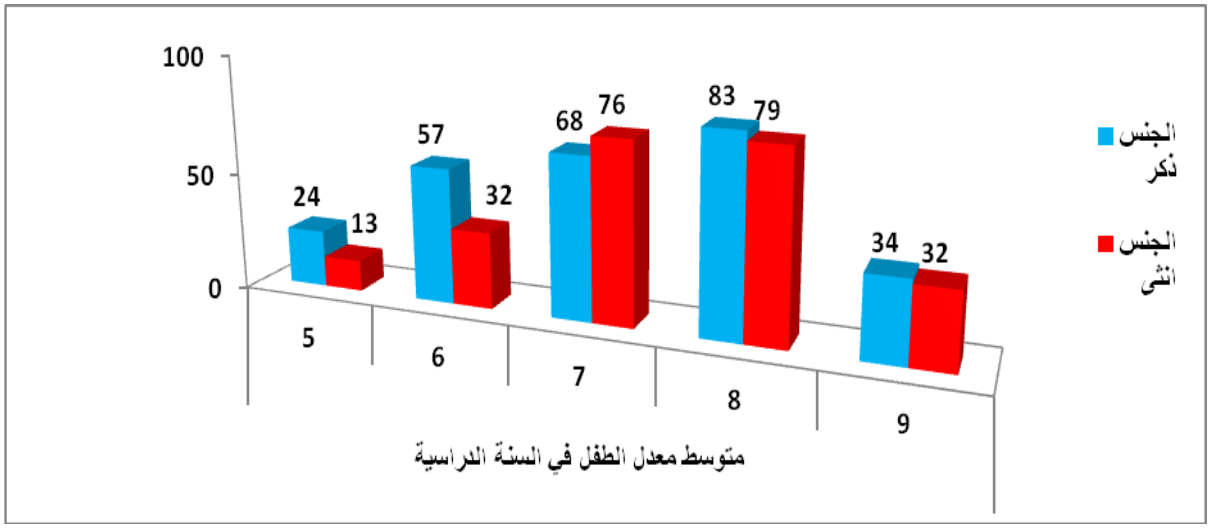

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن فئة الذكور هي الفئة المتحصلة على أعلى المعدلات (83 طفل معدلهم السنوي 8 من 10) لكن تجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الفارق بين الذكور والإناث يساوي 4 فقط.

وهنا يمكننا القول بأن هناك تساوي بين الجنسين نوعا ما فيما يخص النتائج الدراسية.

الأعمدة البيانية رقم 16: مرات الرسوب لكلا الجنسين

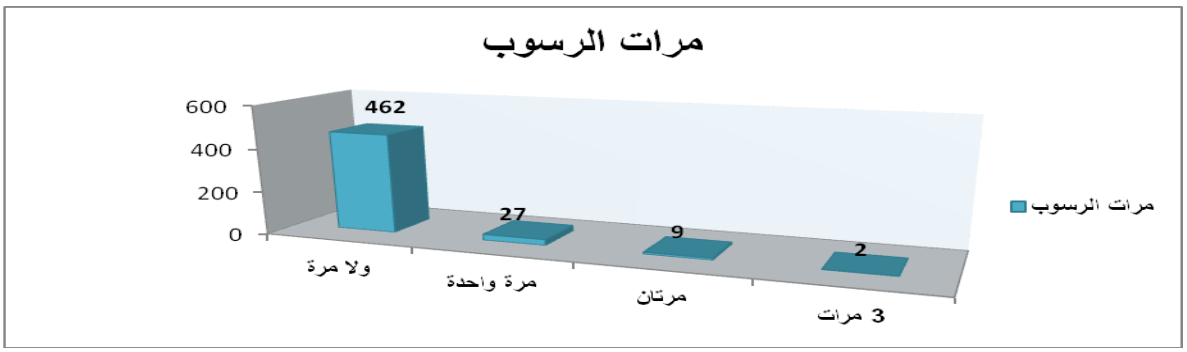

و هنا يمكننا القول بأن نسبة 92 % من الاطفال الذين لم يعيدو السنة ولا مرة تعتبر نتيجة لجهود قطاع التربية سواءا على مستوى الوطن أو الولاية، وبالتالي يعكس لنا معدل النجاح بالنسبة للتلاميذ.

الأعمدة البيانية رقم 17 : تحديد حصة الإناث والذكور في مرات الرسوب

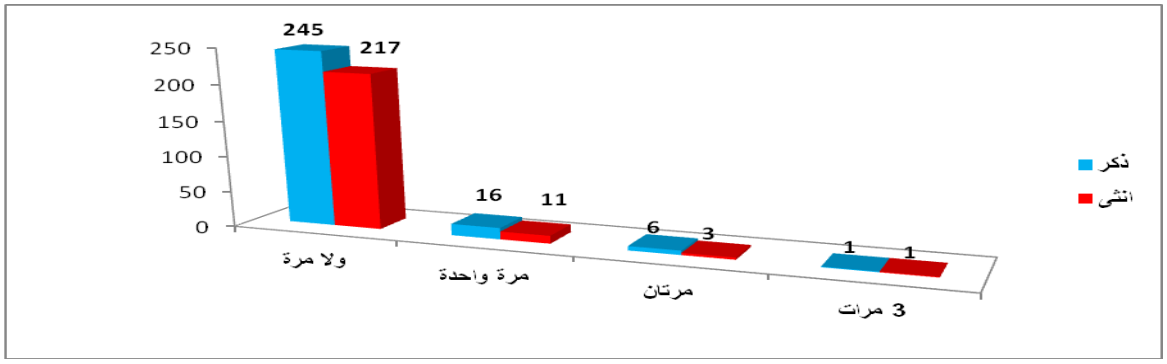

دراسة وصفية للأسر العينة من حيث المتغيرات الاقتصادية والسوسيو ثقافية:

1- الجدول رقم 18: عمل رب الاسرة[11]

بدون عمل	الادارة	التجـــــــــارة والخدمات	النقل	البناء والاشغال العمومية	الصناعة
4	65	18	1	12	1

[11] على أساس وضع فرضية بانعدام وجود خصوبة خارج الاطار الشرعي والقانوني للزواج .

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن 65 % من عينة البحث هم موظفون تليهم فئة التجار والخدمات بـ: 18 % ثم البناء و الاشغال العمومية بـ: 12 % كل هذا يعكس لنا الصورة السوسيو اقتصادية للبلدية محل الدراسة.

الدائرة النسبية رقم 02: توزيع نسب القطاعات

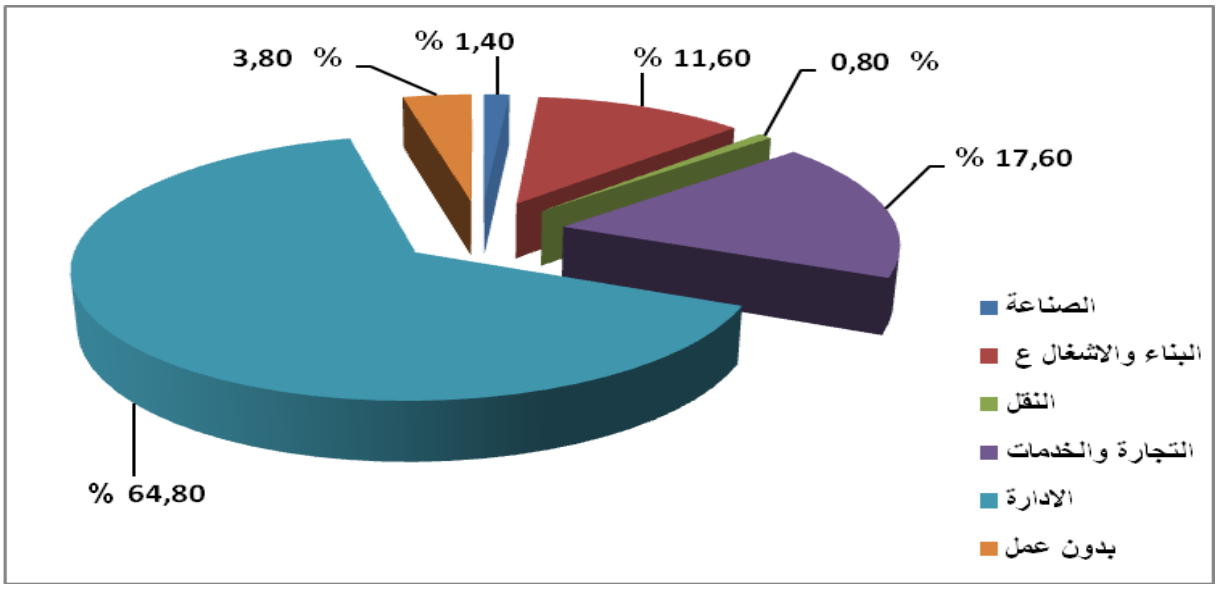

2- مستوى الدخل الاسري:

الأعمدة البيانية رقم 19: توزيع مستوى الدخل الاسري[12]

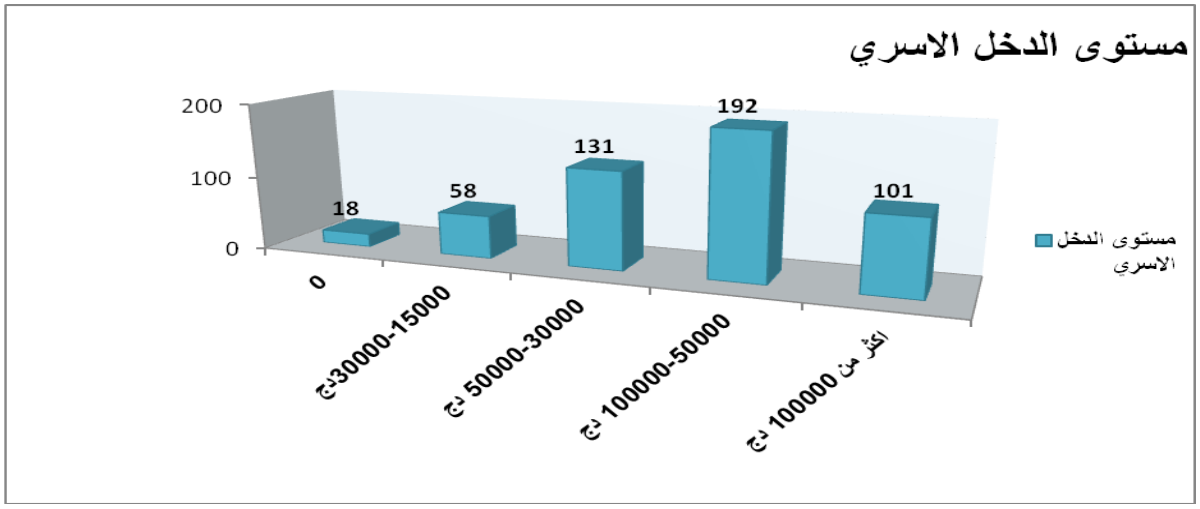

[12] مع عد احتساب راتب الام في حالة عملها

إنَّ مستوى الدخل الأُسري يعطينا صورة اخرى عن نوع المناصب المشغولة من طرف عينة الدراسة، اذا نجد ذوي الدخل ما بين 50000 و 100000 دج يمثلون 39 % من مجموع العينة و هذا ما يحدد لنا نوع الشغل (الموظفين).

3-نوع الاقامة.

الأعمدة البيانية رقم 20: تحديد نوع الاقامة

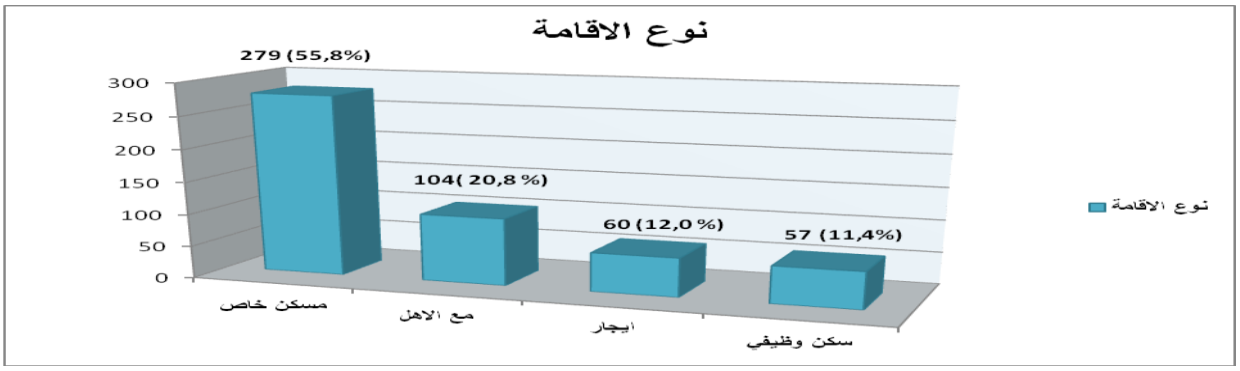

يُظهر لنا الشكل أعلاه الحالة السكانية لقاطني بلدية أدرار بحيث 56 % يمتلكون مساكن فردية ذات ملكية (مع اعتبار السكنات التساهمية والاجتماعية سكنات ذات ملكية) و 20 % من السكان مقيمين مع الأهل و هذه النسبة تشمل عدد من النساء المطلقات و الشيوخ[13].

بالنسبة للسكن الوظيفي يعطينا صورة على التطور الذي تشهدة البلدية من خلال فتح مناصب شغل جديدة.

[13] وذلك لعدم وجود دور للعجزة بالولاية أو البلدية

4- عدد الأطفال في الاسرة.

الأعمدة البيانية رقم 21: توزيع عدد الأطفال في الأسر المدروسة

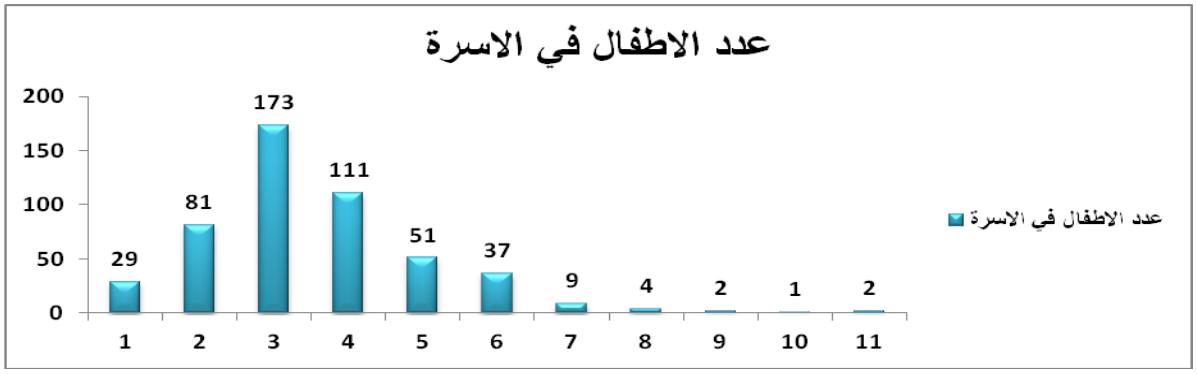

الجدول رقم 10: متوسط عدد الأطفال لكل امرأة

متوسط عدد الأطفال الاحياء		
N	Valide	500
	Manquante	0
Moyenne		3,56

بعد التحقيق الميداني وجدنا أن متوسط عدد الأطفال الاحياء في البلدية حسب الأسر= 3,56 طفل[14] وهو يقارب المعدل الوطني لعدد الأطفال بالنسبة لكل امرأة والذي انخفض من 3 إلى 93، 2 في 2013 (انظر الملحق ديمغرافيا الجزائر 2013) و بهذا نستطيع القول بأن بلدية أدرار ووفق المعطيات الإحصائية للتحقيق الميداني تساير الجزائر في معدل الإنجاب بمعدل 3 أطفال لكل امرأة.

[14] SPSS، حسب بالبرنامج

دراسة وصفية لنساء العينة من حيث المتغيرات الاقتصادية والسوسيو ثقافية:

1- عمر الام :

الجدول رقم 11: توزيع عمر الأم حسب الفئات العمرية الكبرى

الفئات العمرية	عدد النساء	النسب المؤية
15 19	1	0,2
20 24	1	0,2
25 29	34	6,8
30 34	142	28,4
35 39	151	30,2
40 44	112	22,4
49 54	47	9,4
50 54	10	2
55 59	2	0,4
المجموع	500	100

اشتملت عينتنا على 30 % من مجموعها نساء تتراوح أعمارهنَّ بين 35 سنة و 39 سنة أي بعدد 151 امرأة، تأتي بعدها فئة الـ : 30 - 34 سنة بنسبة 28 % ، بعدها نسبة 22 % بالنسبة للفئة العمرية 40 – 44 سنة بـ: 112 امرأة وهذا يعطينا صورة أولية على متوسط عمر المرأة للدخول في الجياة الإنجابية بالنسبة للبلدية محل الدراسة.

2 – المستوى التعليمي للأم:

الأعمدة البيانية رقم 22: توزيع النساء حسب المستوى التعليمي

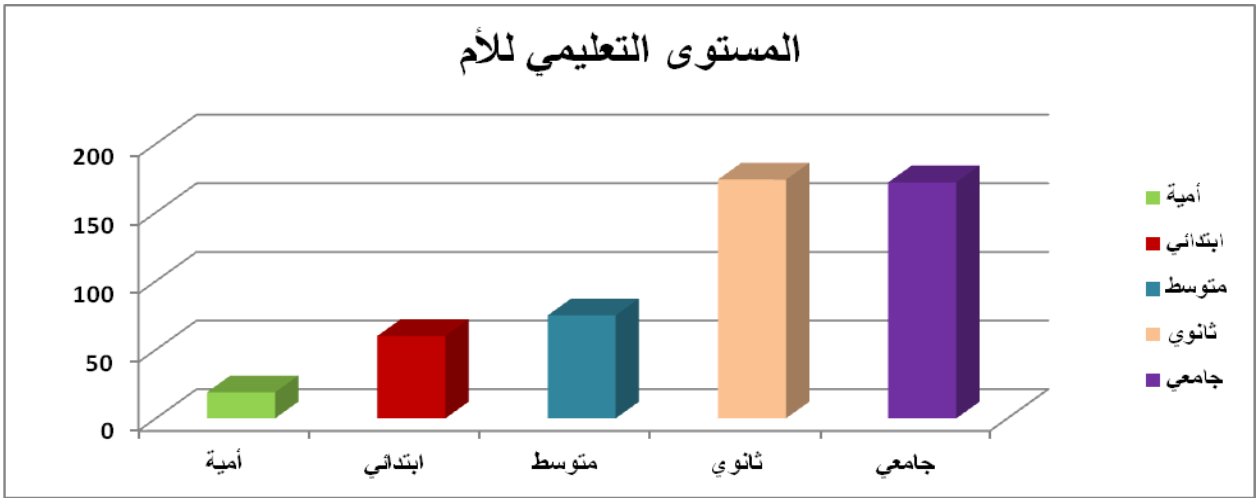

المصدر: معطيات التحقيق الميداني

تشير معطيات التحقيق الميداني بأن 35 % من نساء العينة ذو مستوى تعليمي ثانوي تليها فئة الجامعيات بـ: 34 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على وضعية المستوى التعليمي للنساء بوسط المدينة محل الدراسة (أدرار) من جهة؛ وعلى المنشآت القاعدية للتعليم كمراكز التكوين المهني، الجامعات ، المدارس الإبتدائية ، الثانويات ...إلى آخره.

كما تشكل فئة الأُميات من مجتمع الدراسة نسبة 3,8 % أو 4 % بالتقريب ؛ وعليه نستطيع القول بأن نسبة الأمية منخفضة في البلدية (وسط المدينة ACL)[15] وذلك راجع إلى عدة عوامل أهمها إنخفاض المعدل الوطني للأمية و موقع التحقيق (وسط المدينة).

[15] Aglomiration Chef lieu (ACL) .

3- الحالة العائلية للأم:

الأعمدة البيانية رقم23: توزيع نساء العينة حسب الحالة العائلية

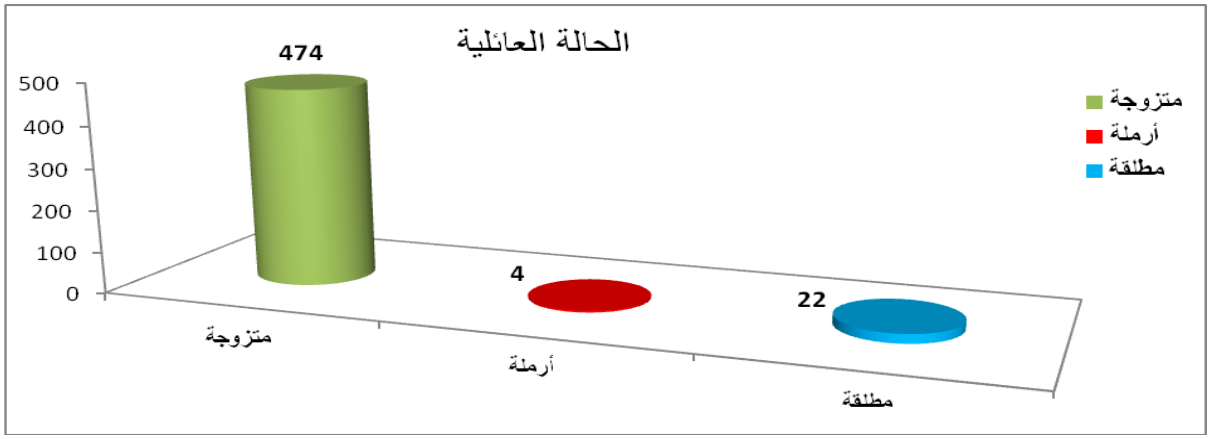

تشكل النساء المتزوجات نسبة 95 % في عينة الدراسة تليها فئة النساء المطلقات بـــ: 4،4 % ثم الارامل بـــ: 0،8 %.

الدائرة النسبية رقم 03: تمثيل نسب النساء حسب الحالة العائلية

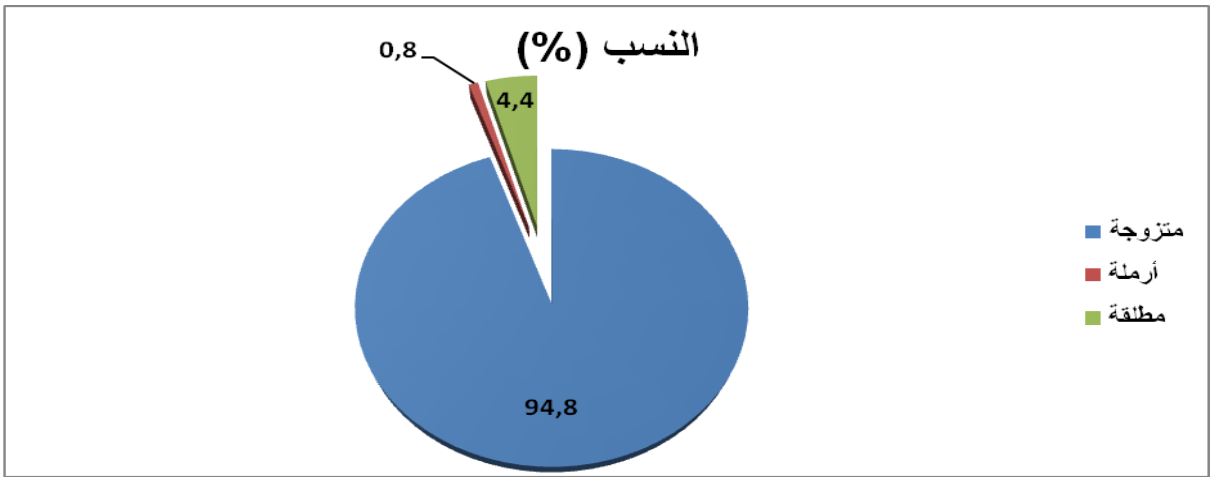

4 - عمل الأم:

تمثل النساء العاملات نسبة 55,2 % من مجموع نساء العينة و هذا ما سيساعدنا على الدراسة الموضوعية لمسألة النساء العاملات بالولاية ، والباقي يشكل نسبة النساء غير العاملات (44,8%)

الأعمدة البيانية رقم 24: عمل الام

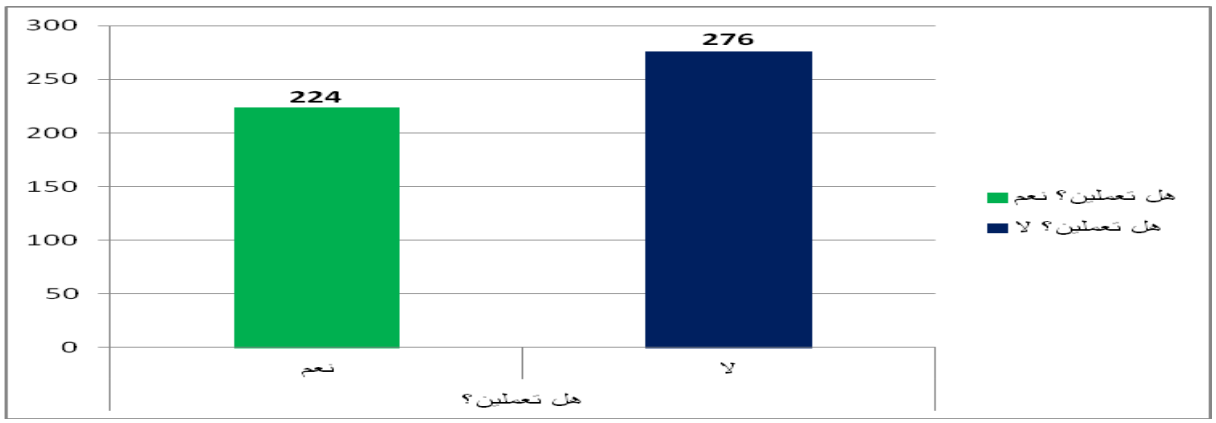

وتنقسم الـــ: 44,8 % بدورها إلى نساء مشتغلات خارج المنزل و نساء مشتغلات داخل المنزل يمتهن حرف توفر لهن مدخول مادي.

الأعمدة البيانية رقم 25: طبيعة عمل الام

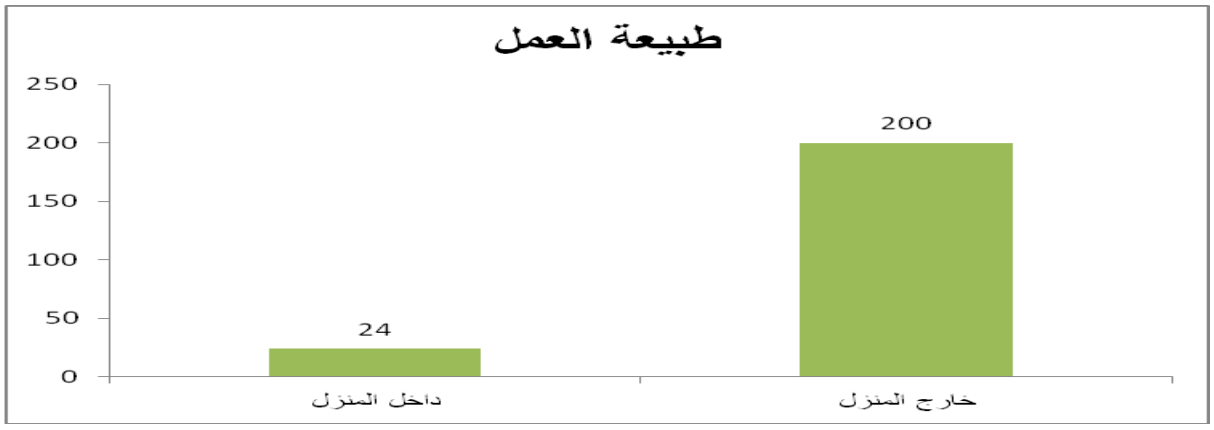

الأهرام البيانية رقم 01: طبيعة العمل خارج المنزل

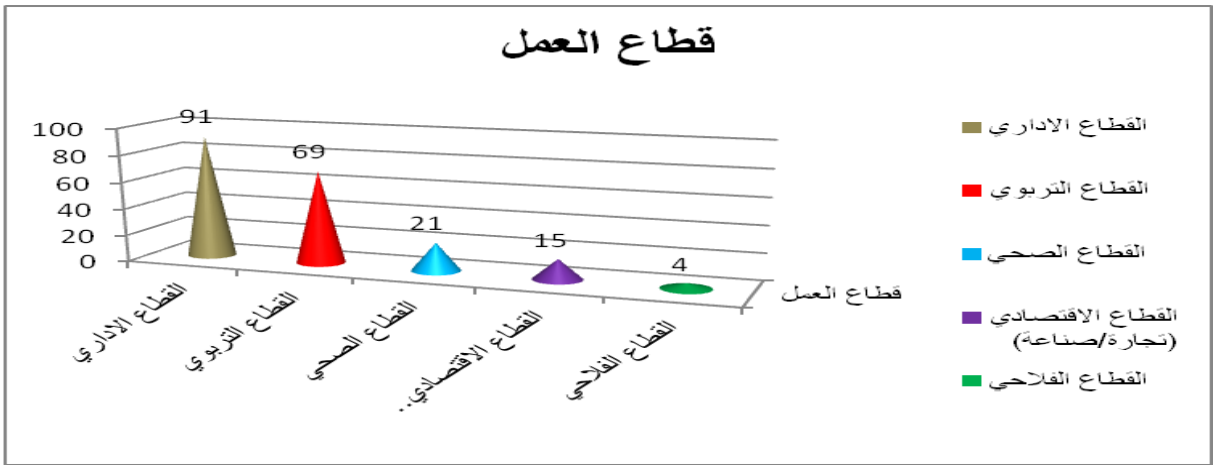

تشغل النساء المناصب الإدارية أكثر من غيرها و هذا راجع إلى سببين رئيسيين وهما: المستوى التعليمي و الطبيعة الفزيولوجية للمرأة حيث يصعب عليها تولي الأعمال التي تتطلب جهداً فزيولوجيا خاصاً ، يليها القطاع التربوي بـــ: 69 إمرأة عاملة به سواء كانت معلمة ،أستاذة أو مديرة.

الأعمدة البيانية رقم 26: توزيع العمل حسب المستوى التعليمي

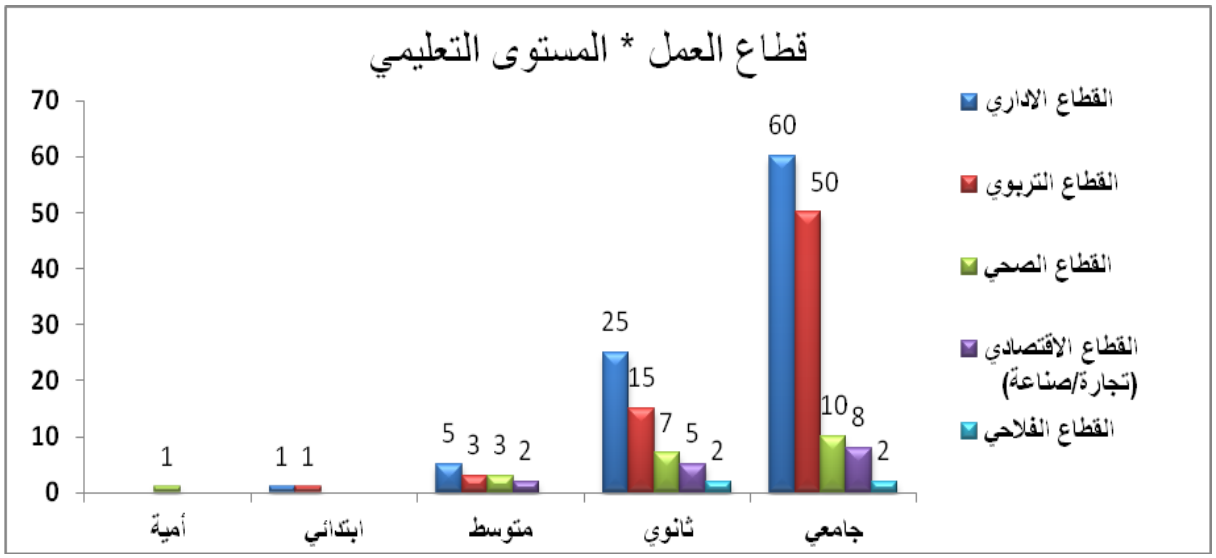

كما تتوزع المهن للنساء على النحو التالي:

الأعمدة البيانية رقم 27: مهنة الام

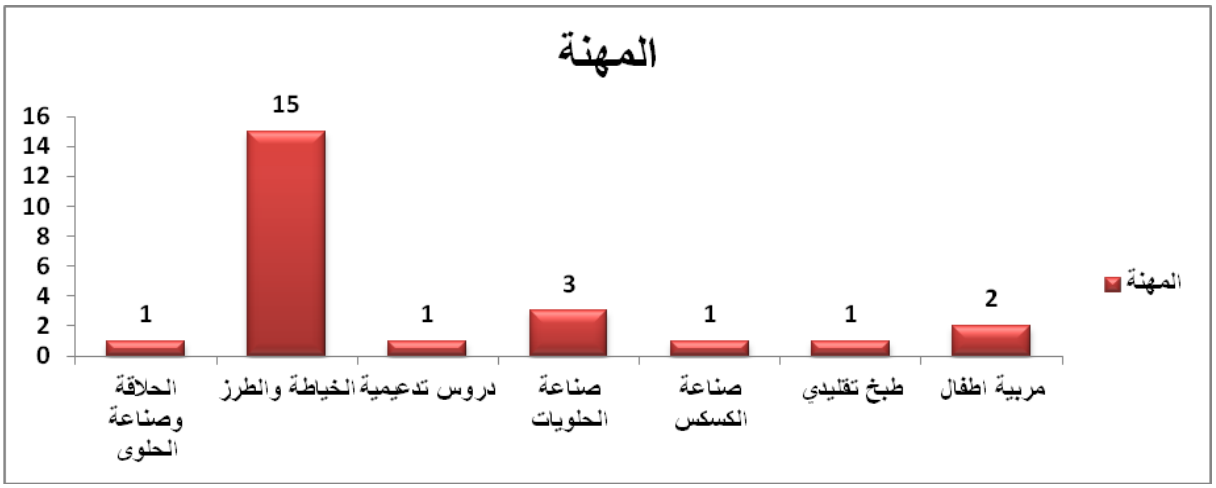

الأعمدة البيانية رقم28: توزيع المهن حسب المستوى الدراسي لنساء العينة

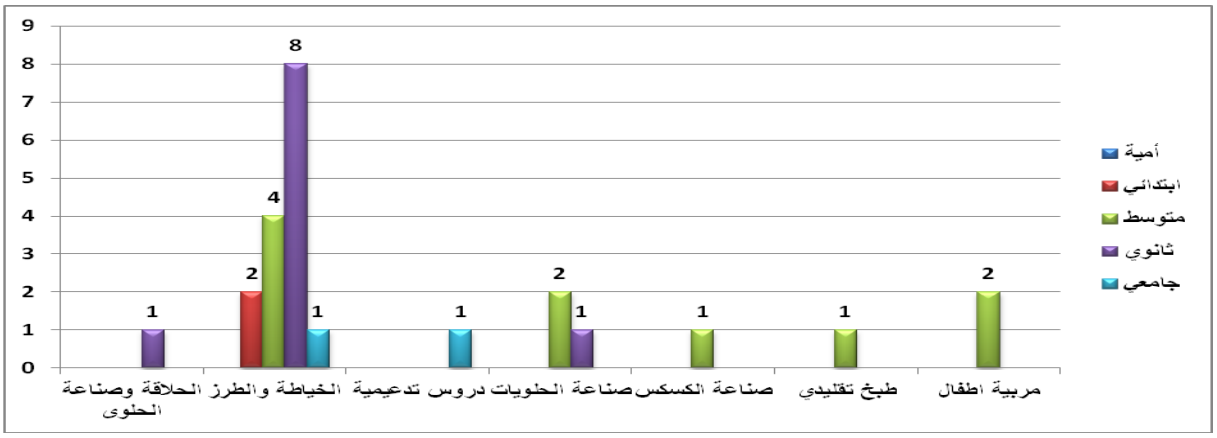

تعتبر الخياطة المهنة الأولى في البلدية تليها صناعة الحلويات ثم المهن الأُخرى بالتساوي وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على تنوع الحرف والمهن التي تمارسها نساء البلدية هذا ونلاحظ عدم اقتصار الحرف على النساء ذوي المستوى التعليمي المتدني و ذلك بدليل وجود فئة الجامعيات من بين مجموع النساء الحرفيات.

دوافع العمل:

من خلال تفريغنا للمعطيات لاحظنا ارتباط الدافعين المادي والاجتماعي في أغلب الإجابات إذ كانت الدوافع تتغير من مساعدة الزوج إلى مساعدة العائلة ، أما فيما يخص الدافع التعليمي فكان في القطاعين التعليمي و الصحي لممارسة التكوين العلمي على أرض الواقع.

الأعمدة البيانية رقم 29: دوافع عمل الام

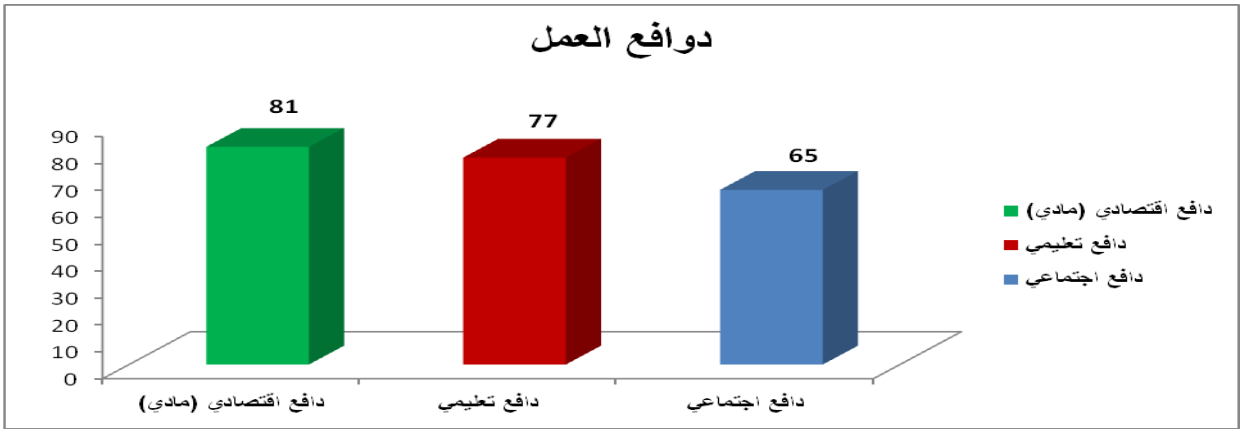

كما سبق لنا الذكر في التمهيد الذي افتتحنا به هذا الفصل عن تغير العقليات و المبادئ من حيث تقبل فكرة عمل المرأة ؛ و المراتب التعليمية التي وصلت لها ما فتح لها باب الشغل من زاويته الواسعة و تزايد و ثقل المسؤلية الملقاة على عاتقها.

صرح نساء العينة عن أسباب خروجهن للعمل بدوافع مختلفة إلا أن الدافع المادي كانت له حصة الأسد من بين المتغيرات الأخرى بـــ: 81 % كما أننا و عند تفريغنا لمعطيات البحث الميداني كانت العديد من الإجابات مزدوجة بين الدافع الاجتماعي والمادي ، فهناك من ترى بأن مساعدة زوجها و التكفل بأبنائها دافع اجتماعي ملزمة به، كما نجد الدافع التعليمي ينحصر على النساء العاملات في القطاعين الصحي والتعليمي.

تحليل أثر المتغيرات الاقتصادية و السوسيو ثقافية على المستوى الدراسي للطفل:

1-متوسط معدل الطفل و نوع المسكن:

الأعمدة البيانية رقم 30: علاقة متوسط معدل الطفل و نوعية المسكن

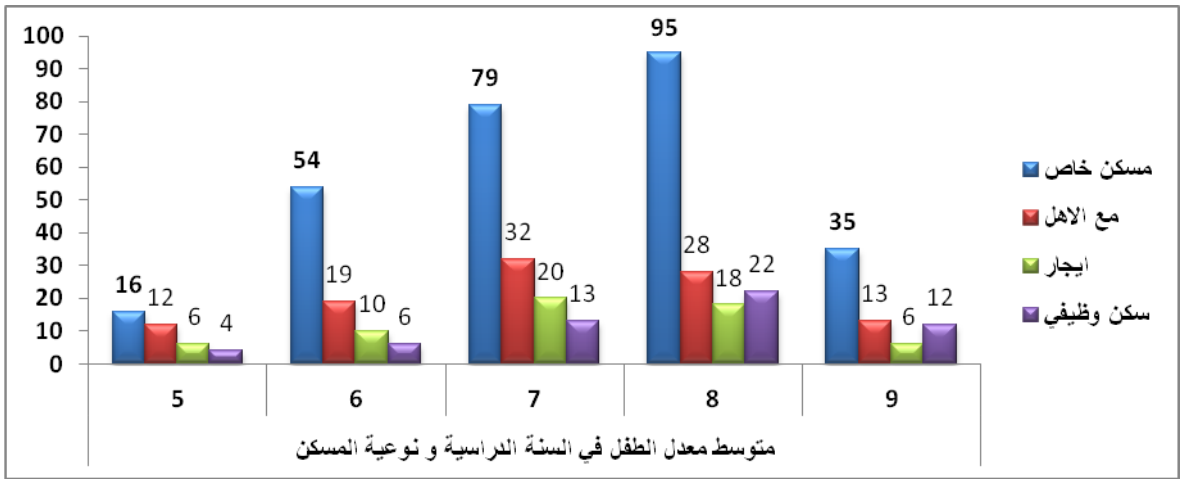

نلاحظ من خلال الشكل البياني عدم وجود تأثير بين حالة المسكن و معدل الطفل وذلك نظرا للتوزيع المتوازي للمعطيات ، كما نلاحظ في ذات الوقت أن ذوي السكن الوظيفي (يعني أولياء ذو مستوى تعليمي عالي) تقل نسبة أطفالهم في فئة المعدل 5

من 10 و 6 من 10 و ترتفع لدي فئة النجباء و هذا يقودنا إلى البحث عن عوامل اخرى لقياس العوامل المؤثرة في النجاح الدراسي للطفل.

الأعمدة البيانية رقم 31: توزيع عدد الأطفال حسب نوع المسكن

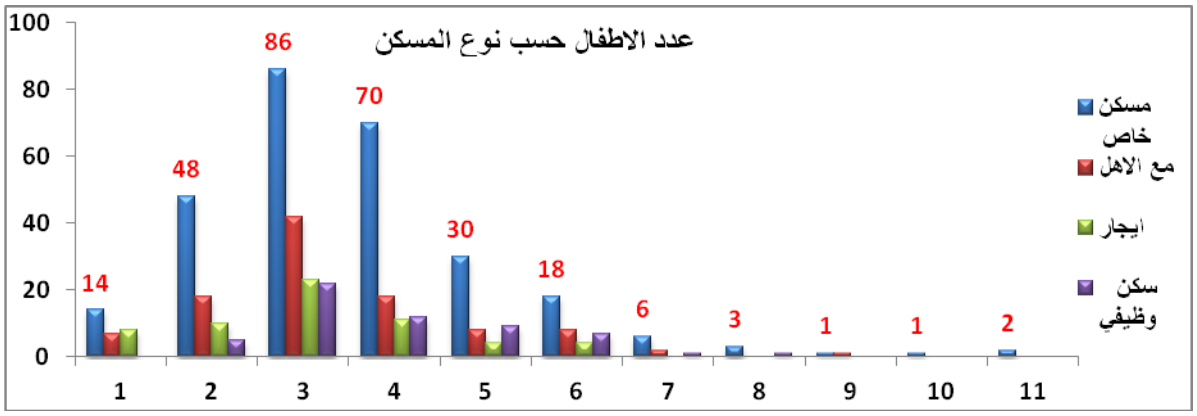

إن الإحساس بالاستقرار الذي يمنحه المسكن الخاص يشجع على الإنجاب ولهذا نجد الملاكّ يتميزون بأكبر تكرار لعدد الأطفال المنجبين على عكس السكن الوظيفي و الإيجار.

2- متوسط معدل الطفل و مستوى الدخل الأسري:

الأعمدة البيانية رقم 32: مستوى الدخل و المعدل الدراسي للطفل

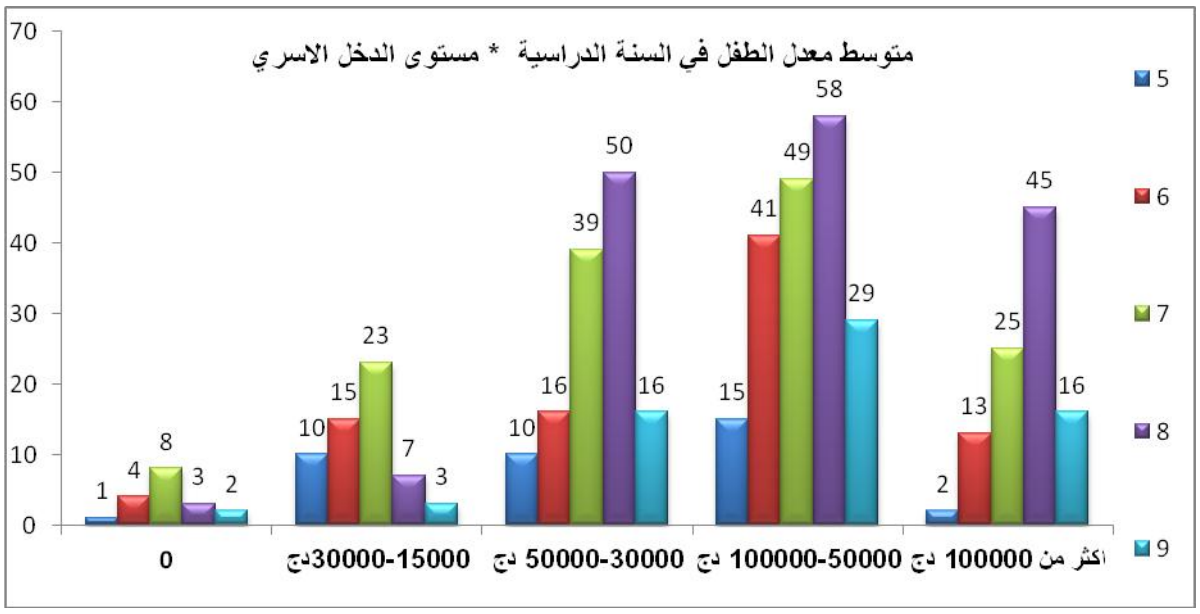

يعطينا الشكل البياني أعلاه ترجمة لعدم ارتباط الدخل المادي بالنتائج الدراسية للأبناء بحيث نجد الفئة الأولى والتي تمثل فئة الآباء غير العاملين متحصلون على كل المعدلات من 5 الى 9 من 10 و نجد العكس في فئة ذوي الدخل الاكثر من 100000 دج أي (10 مليون سنتيم) تناقص الاطفال المتحصلين على 9 من 10 بل وتتساوى مع الأسر ذوي الدخل المحدود بين 3 ملايين سنتيم و 5 ملايين سنتيم ويزيد عدد الأطفال الذين يتراوح معدلهم السنوي 8 من 10 في الفئة الثالثة (من 3 الى 5 ملايين سنتيم) بـــ: 50 طفل مقابل 45 طفل في العائلات ذوي الدخل الاكثر من 10 ملايين سنتيم.

الأعمدة البيانية رقم 33: العلاقة بين الفئات العمرية للأمهات و النتائج الدراسية

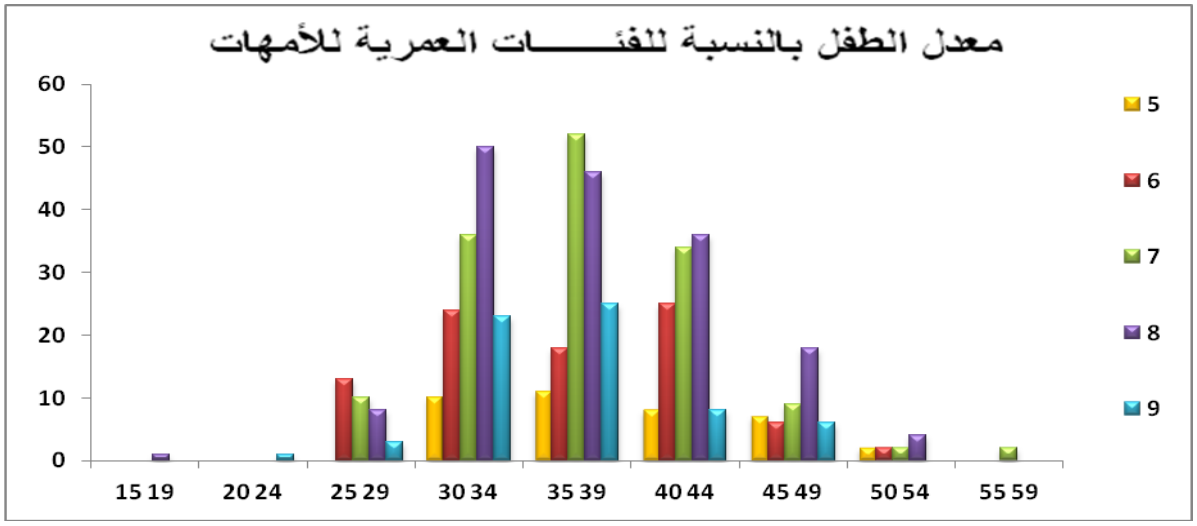

يتضح لنا جليا الدور الكبير لعمر الأم على المستوى التعليمي لطفلها بحيث أنه كلما زاد أو قل عمر الام كلما تدنت المعدلات الدراسية للطفل ويمكن تفسير ذلك بالوعي و النضج الذي تتميز به هاته الفئات العمرية و يمكن ربط ذلك بالمستوى التعليمي للأم (الدخول المتأخر في الحياة الإنجابية من أجل استكمال المراحل الدراسية).

الأعمدة البيانية رقم 34: عدد الأطفال حسب المستوى التعليمي للأم:

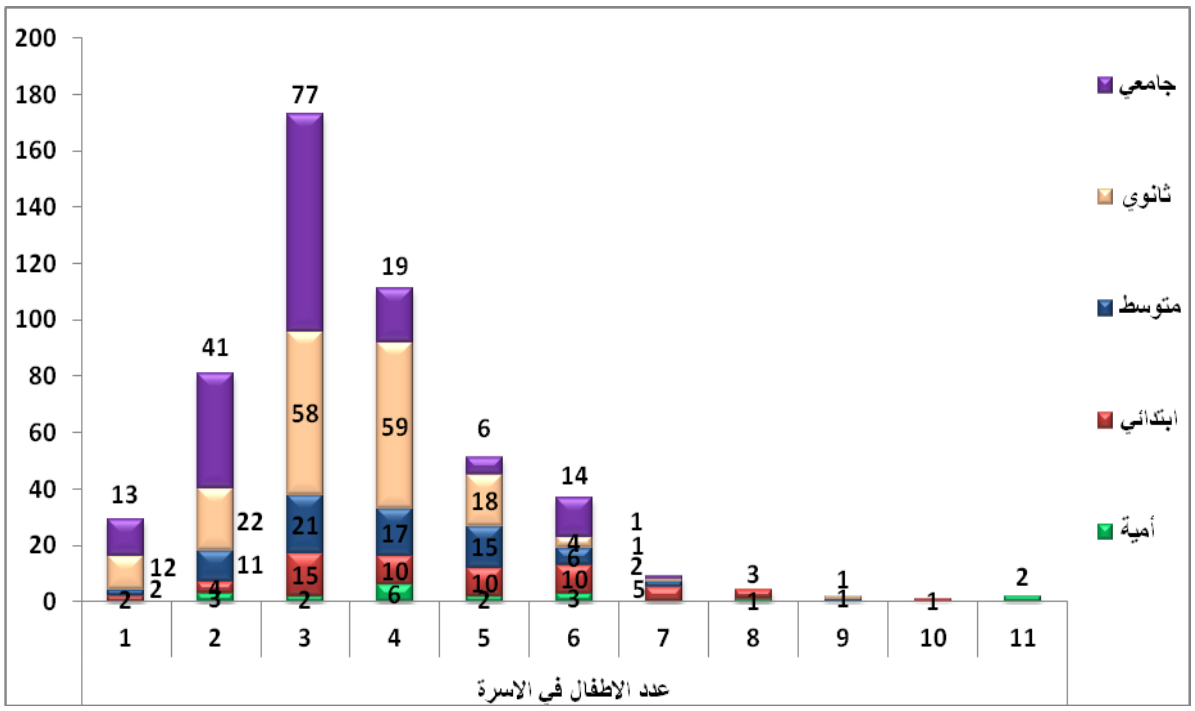

يبلغ العمود لـــ: 3 لأطفال أعلاه بـ: 180 حالة 77 منها لفئة الامهات الجامعيات بينما نجد حالتين للأمهات الأميات بـ: 11 طفل و هذا يوضح لنا العلاقة الطردية بين عدد الأطفال و المستوى التعليمي للأم ، أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي للأم قل عدد الاطفال والعكس : كلما قل المستوى التعليمي للأم زاد عدد الأطفال.

الأعمدة البيانية رقم 35: العلاقة بين معدل الطفل ورتبته بين اخوته.

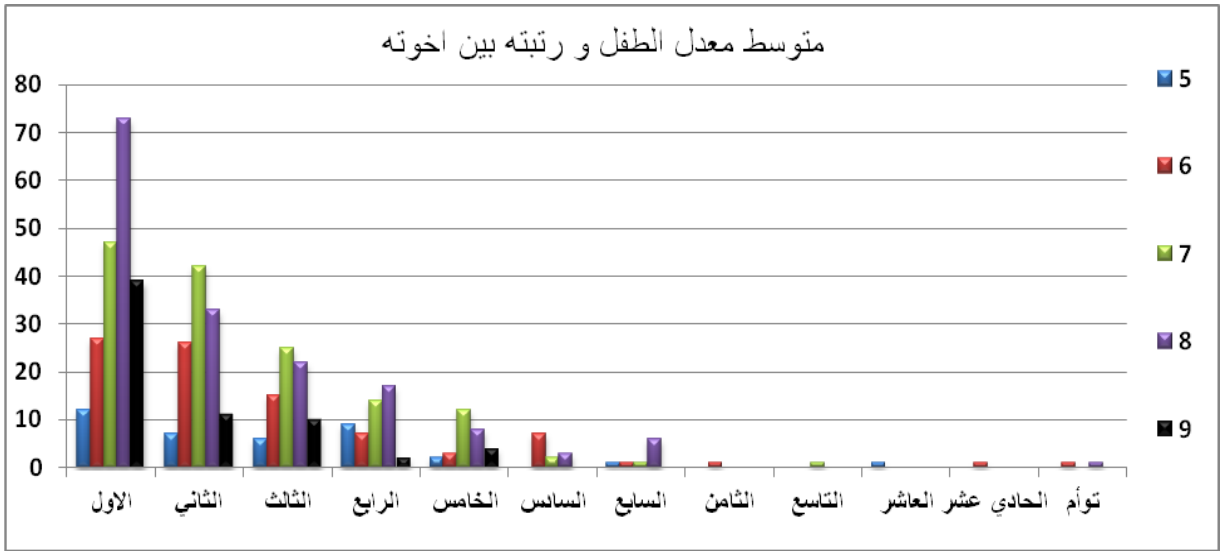

يتضح لنا جليا من خلال الشكل العلاقة الوطيدة بين رتبة الطفل و معدله الدراسي ؛ إذ يتناقص عدد الأطفال ذوي المعدل 9 من 10 كلما تأخرت رتبة الطفل بين إخوته و لتأكيد النتيجة نقوم باختبار khi-2 :

الجدول رقم 12: رتبة الطفل بين اخوته و المعدل الدراسي

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Sig asym (b)
Khi-deux de Pearson	122,874[a]	88	,008
Rapport de vraisemblance	109,088	88	,063
Nombre d'observations valides	500		

دائما نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة اذا كانت قيمة كاف تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كاف المجدولة ونقبل الفرضية الصفرية ونرفض البديلة عندما تكون قيمة كاف تربيع المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة[16] وعليه نطرح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

H0 = رتبة الطفل بين اخوته لا تؤثر على مستواه الدراسي .

H1 = رتبة الطفل بين اخوته تؤثر على مستواه الدراسي.

قراءة الجدول:

Khi-deux de Pearson = 122,874 عند مستوى الدلالة 0,05.

قيمة كاف تربيع المجدولة = 110,9 وعليه، قيمة كاف تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كاف تربيع المجدولة وعليه، نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي نقول أن رتبة الطفل بين اخوته تلعب دورا في التأثير على مستواه الدراسي.

[16] الجدول في الملاحق

الاعمدة البيانية رقم 36: العلاقة بين المستوى التعليمي للأم و متوسط معدل الطفل[17]

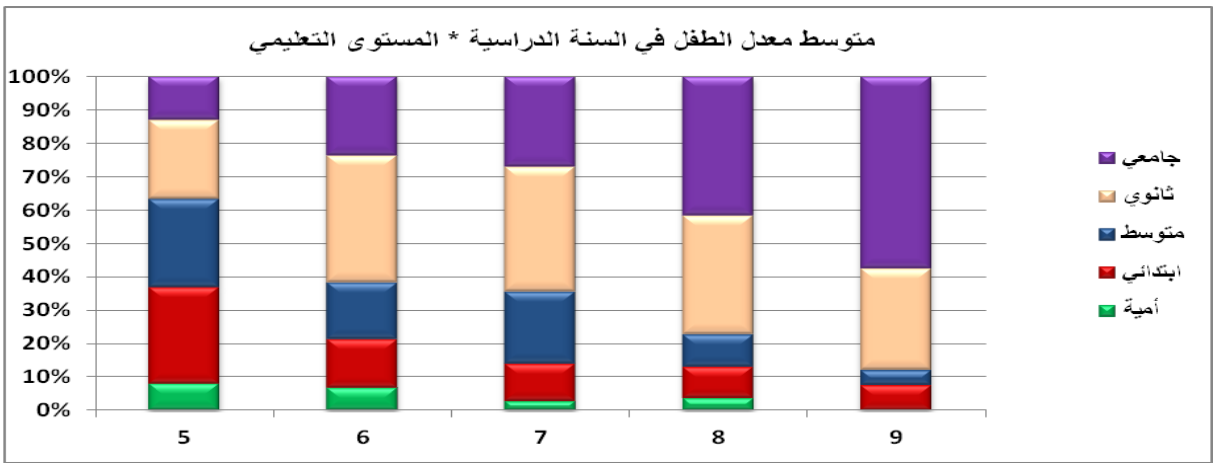

يوضح لنا الشكل البياني العلاقة الطردية بين المستوى التعليمي للأم و النتائج الدراسية لأبنائها حيث تتعدم فئة النساء الأميات عند الأطفال ذوي المعدل السنوي 9 من 10 (النجباء) ، وعليه فكلما زاد المستوى الدراسي للأم زاد معدل المستوى الدراسي للطفل.

الأعمدة البيانية رقم 37: علاقة الحالة العائلية للأم بالمستوى الدراسي للطفل

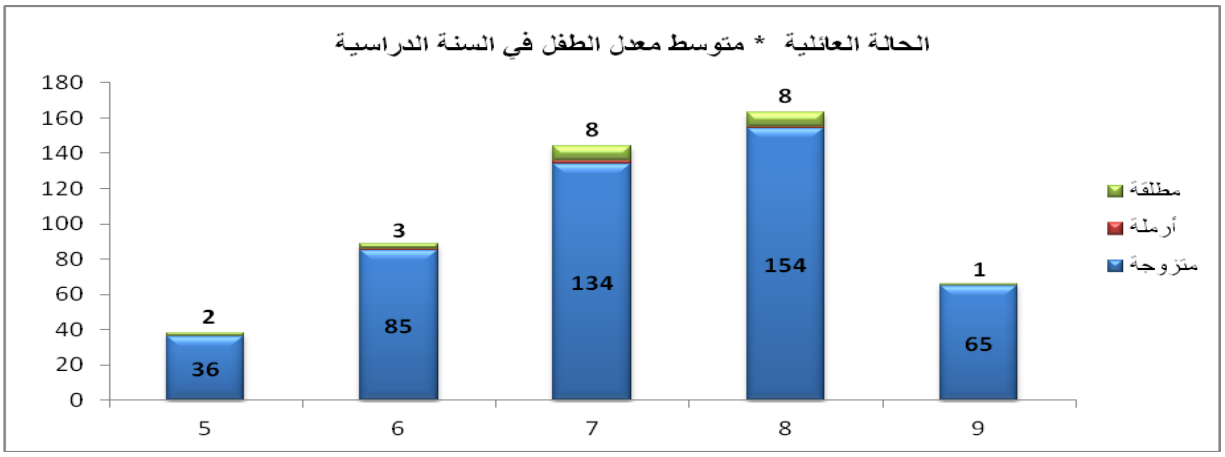

نظرا لتشكل عينة الدراسة من 95 % من النساء المتزوجات فلا نستطيع إعطاء مدلول قاطع على علاقة التأثير بين المتغيرين ، إلا أنه و بمعطياتنا الميدانية و على حسب الشكل أعلاه نستطيع القول بأن الحالة العائلية للأم لا تؤثر على المستوى الدراسي لطفلها.

[17] رسم الشكل البياني (الاعمدة) من خلال الجدول المزدوج للمتغيرين: متوسط معدل الطفل في السنة الدراسية و المستوى التعليمي للأمهات.

وهنا نعود وننوه إلى وجود متغيرات أُخرى تلعب دورا في التحكم في المستويات الدراسية للطفل.

الجدول رقم 13: الحالة العائلية للأم و المعدل الدراسي للطفل

Tests du Khi-deux			
	Valeur	ddl	Sig asy (b)
Khi-deux de Pearson	7,354[a]	16	,966
Rapport de vraisemblance	8,227	16	,942
Nombre d'observations valides	500		

كيفية اتخاذ القرار:

نرفض الفرضية الصفرية اذا كانت قيمة كاف تربيع المحسوبة أكبر من قيمة كاف المجدولة.

الفرضيات:

H0 = الحالة العائلية للأم لا تؤثر على المستوى الدراسي للطفل.

H1 = الحالة العائلية للأم تؤثر على المستوى الدراسي للطفل.

قراءة الجدول:

Khi-deux de Pearson = 7,354 عند مستوى الثقة = 95 %.

قيمة كاف تربيع المجدولة = 3،26.

- الشرح:

من خلال معامل الـ: كاي تربيع نستنتج أنه توجد علاقة بين الحالة العائلية للأم والمستوى الدراسي للطفل (نرفض الفرضية الصفرية) أي أن الحالة العائلية للأم تؤثر على المستوى الدراسي للطفل وبما أن اختبار كاف تربيع لحسن المطابقة له حد واحد وهو موجب

دائما[18] نقول أن هناك علاقة بين الحالة العائلية للأم والمستوى الدراسي للطفل وهي علاقة ضعيفة لا تتمركز عند حالة عائلية معينة.

و الأعمدة البيانية أعلاه توضح لنا توزيع معدلات الأطفال على جميع الحالات العائلية للأم و نستطيع تأكيد قولنا بطرح التساؤل التالي:

- لماذا لم ترتكز فئة الاطفال ذوي المعدلات (5 من 10 و 6 من 10) عند فئة الأرامل والمطلقات؟
- التزايد المستمر لعدد المتحصلين على 7 من 10 و 8 من 10 (من حالتين إلى 3 ثم 8 تلاميذ).

المنحنى البياني رقم13: توزيع عمر الأمهات عند أول زواج

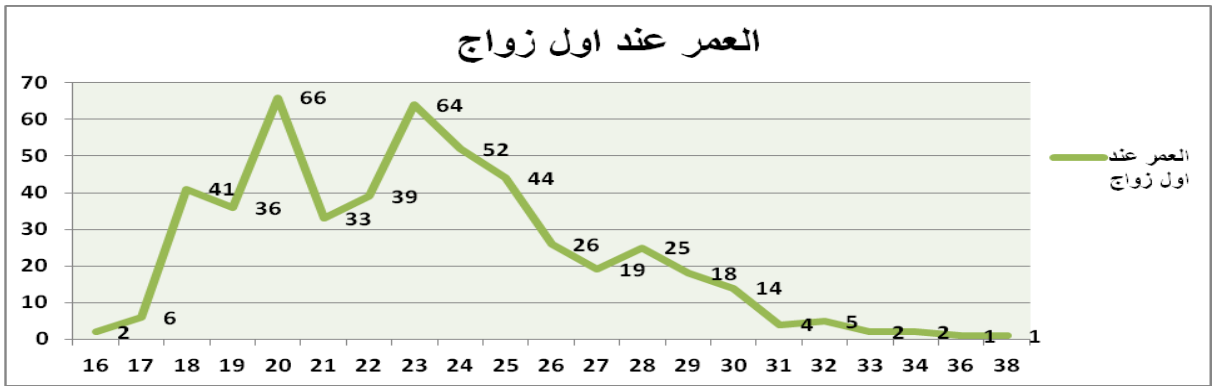

يساوي متوسط العمر عند أول زواج 23,14 سنة [19] وهو أصغر من المعدل الوطني للزواج الأول والذي يقدر بـ: 29 سنة بالنسبة للإناث و 33 سنة بالنسبة للرجال(2008)[20]هذا التراجع في المعدل راجع الى عدة عوامل اقتصادية ، ثقافية ودينية تخص المنطقة بالتحديد؛ و نوعية عينتنا المدروسة فنحن لا نقوم بدراسة آنية لخصوبة المرأة ولكن هي دراسة رجعية تختلف الأجيال فيها في عدد السنوات التي مضت فعلى سبيل المثال وجدنا أن 30 % من عينتنا تنحصر أعمارهن بين 35 و 39 سنة ما يعني أن العمر عند

[18] د. عبد الكريم بوحفص، الاحصاء المطبق في العلوم الاجتماعية والانسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة ، ص: 195

[19] حسب ببرنامج التحليل الاحصائي SPSS

[20] جدول رقم 59 : معدل العمر عند الزواج الاول حسب الجنس ومنطقة السكن

أول زواج كان في التسعينات فأم عمرها الآن 40 سنة تزوجت سنة 1997 في عمر 17 سنة.[21]

المنحنى البياني رقم14: العمر عند أول إنجاب

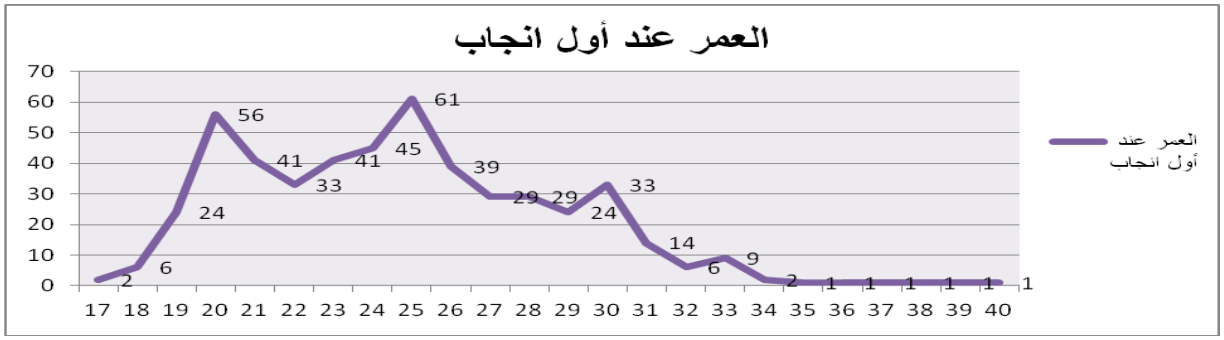

متوسط العمر للأمومة = 24,73 سنة أو 25 سنة ويتناقص كلما زاد عمر المرأة وبالتالي نجد العلاقة الطر دية بين عمر المرأة و أول انجاب.

الجدول رقم 14: متوسط العمر عند أول إنجاب وعند أول زواج

متوسط العمر عند أول زواج وعند أول انجاب			
		العمر عند أول زواج	العمر عند أول إنجاب
N	Valide	500	500
	Manquante	0	0
Moyenne		23,14	24,73
Médiane		23,00	25,00

المنحنى البياني رقم15: العلاقة بين عمل الام والمستوى الدراسي للطفل

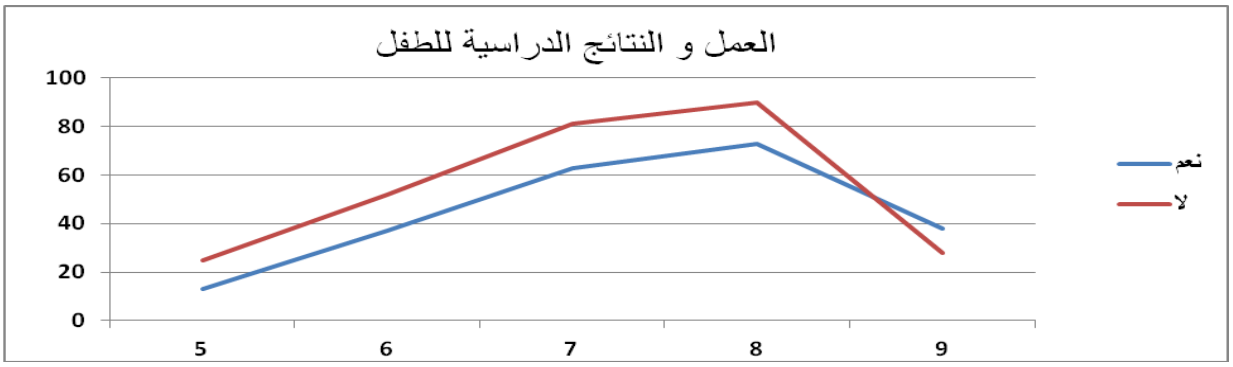

[21] حسب الأجوبة في الاستمارات

الجدول رقم 15: العلاقة بين عمل الأم و المعدل الدراسي لطفلها

Tests du Khi-deux

	Valeur	ddl	Sig asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	7,881[a]	8	,445
Rapport de vraisemblance	7,905	8	,443
Nombre d'observations valides	500		

من خلال نتائج الـ: كاف تربيع نقبل الفرضية الصفرية (عمل الام لا يؤثر على النتائج الدراسية لأبنائها) و نرفض الفرضية البديلة H1 (عمل الام يؤثر على النتائج الدراسية لابنائها) ، أي ان عمل الأم ليس لديه تأثير على المستوى الدراسي للطفل ، لكن ولقراءة أصح لمعطيات الدراسة يجب علينا الأخذ بعين الإعتبار المستوى الدراسي لأمهات العينة من خلال الوظائف المشغولة من طرفهن ، وهنا نفتح المجال للحديث عن عوامل اخرى تتحكم في قدرات الطفل ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الوراثة ، الذكاء ، الجانب النفسي للطفل وكذا الفزيولوجي ، المستوى التعليمي و الثقافي للأم ...إلى آخره.

المنحنى البياني رقم 16: توزيع العمر عند دخول أول عمل

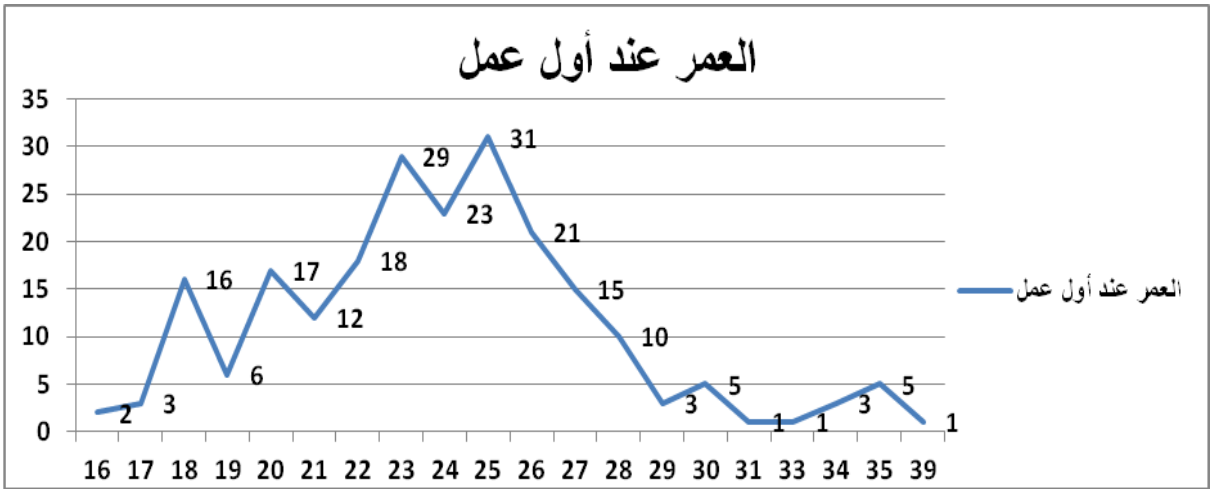

الجدول رقم16: متوسط عمر المرأة عند دخولها أول عمل

Statistiques

كم كان عمرك عند دخولك أول عمل؟

N	Valide	223
	Manquante[22]	277
Moyenne		23,93

متوسط العمر عند أول عمل بالنسبة للنساء في البلدية = 24 سنة ويعكس لنا هذا العمر عدة مزايا محلية منها وفرة الحظوظ لشغل المناصب ، توفر مناصب لا تحتاج إلى دراسات طويلة جداً كالتعليم آنذاك و الإدارة.

المنحنى البياني رقم 17: العمر عند أول إنجاب و العمل

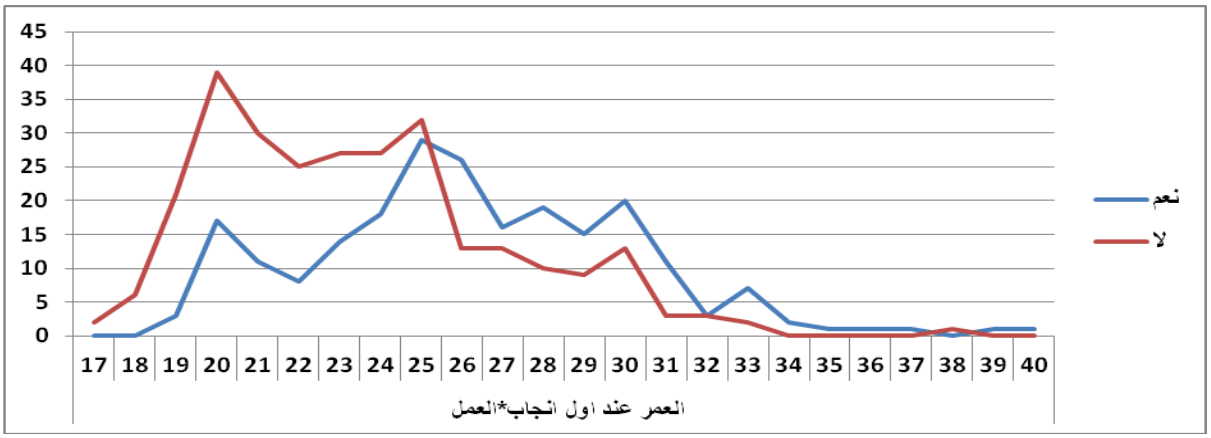

يتضح لنا من خلال معطيات التحقيق الميداني أن النساء غير المشتغلات هنّ الأسبق في الدخول للحياة الإنجابية على عكس النساء العاملات كما نلاحظ ارتفاع طفيف عند الـ: 40 سنة في فئة النساء العاملات و هذا يمكن تفسيره بتعويض التأخر في الدخول للحياة الإنجابية .

[22] تمثل هنا البيانات الناقصة النساء غير العاملات

نلاحظ أيضا الفارق والذي يقدر بسنة كاملة بين النساء المشتغلات وغير المشتغلات بحيث تعتبر سن 17 هي سنة أول إنجاب بالنسبة للنساء غير العاملات و 18 بالنسبة للعاملات إلا أن التزايد يبقى ضعيف مقارنة بالنساء غير العاملات.

المنحنى البياني رقم 18: توزيع نسب النساء العاملات وغير العاملات بالنسبة لأول انجاب

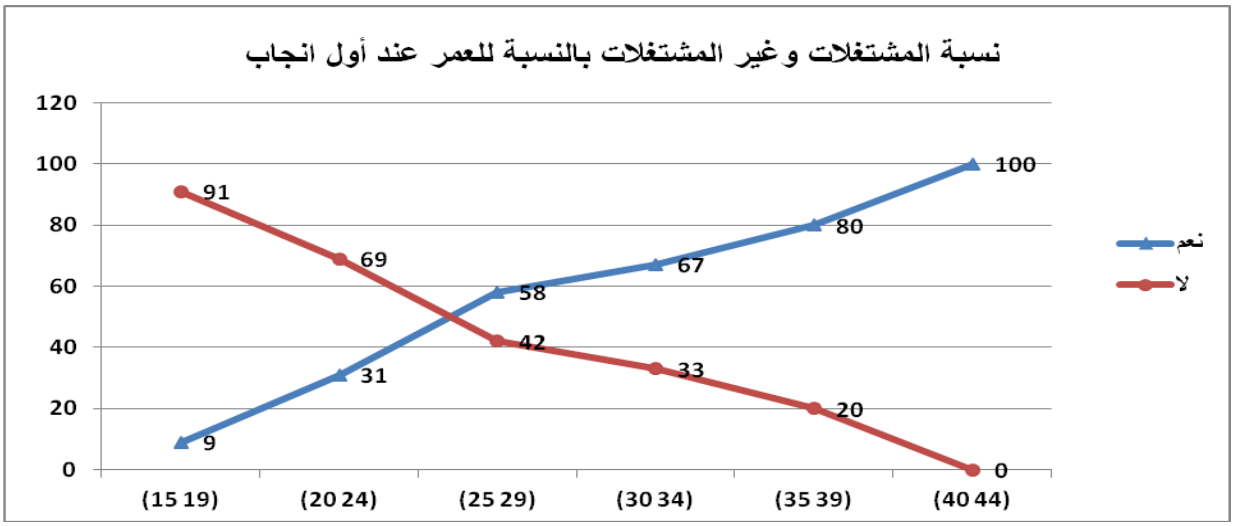

إن الهدف الأساسي من رسم هذا المنحني كان من أجل توضيح العلاقة العكسية بين العمر عند أول إنجاب وأول دخول في الحياة العملية بالنسبة لعدد الاطفال فالنساء اللواتي لا يعملن كان دخولهن الحياة الإنجابية أكثر من النساء العاملات في الفئة العمرية (15-19 سنة) و هذا دليل على أن العمل يعتبر بمثابة معرقل لوقوع الحمل و ذلك لعدة أسباب نذكر منها : أولوية العمل على الانجاب والبحث على الاستقرار المادي و الاجتماعي.

الاعمدة البيانية رقم 38: مراجعة الطفل لدروسه بمفرده (نعم / لا)

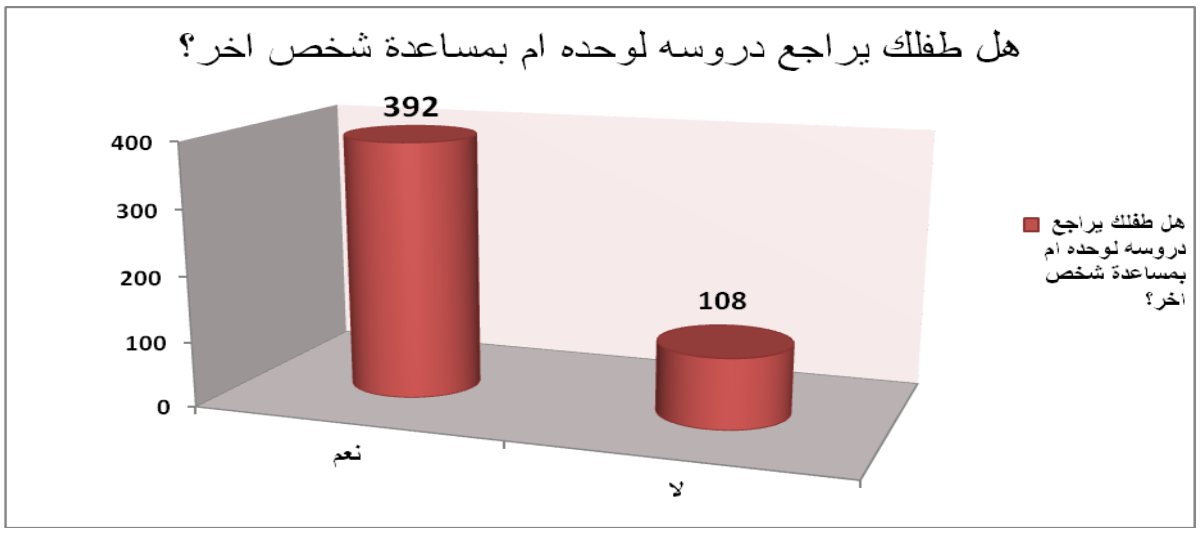

كان الهدف من وراء طرحنا لهذا السؤال معرفة مدى صعوبة البرنامج الدراسي فنسبة تفوق 20 % تعتبر نسبة مهمة تعكس لنا صورة عن نوعية البرنامج الدراسي حيث أننا وجدنا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 17: الدروس التدعيمية

هل يتلقى طفلك دروسا تدعيمية؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	109	21,8	21,8	21,8
	لا	391	78,2	78,2	100,0
	Total	500	100,0	100,0	

أن نسبة الاطفال الذين يتلقون دروسا تدعيمية أيضا يفوق 20 % وهذا دليل على عدم و صعوبة التحكم في البرنامج من طرف الاطفال و قد يعود ذلك لأسباب قد تكون من:

- نوعية البرنامج (يساير التركيبة العمرية للطفل؟)

- هل الأم تعمل أم لا؟
- المستوى التعليمي للأم.

الأعمدة البيانية رقم39: عمل الام و الدروس التدعيمية

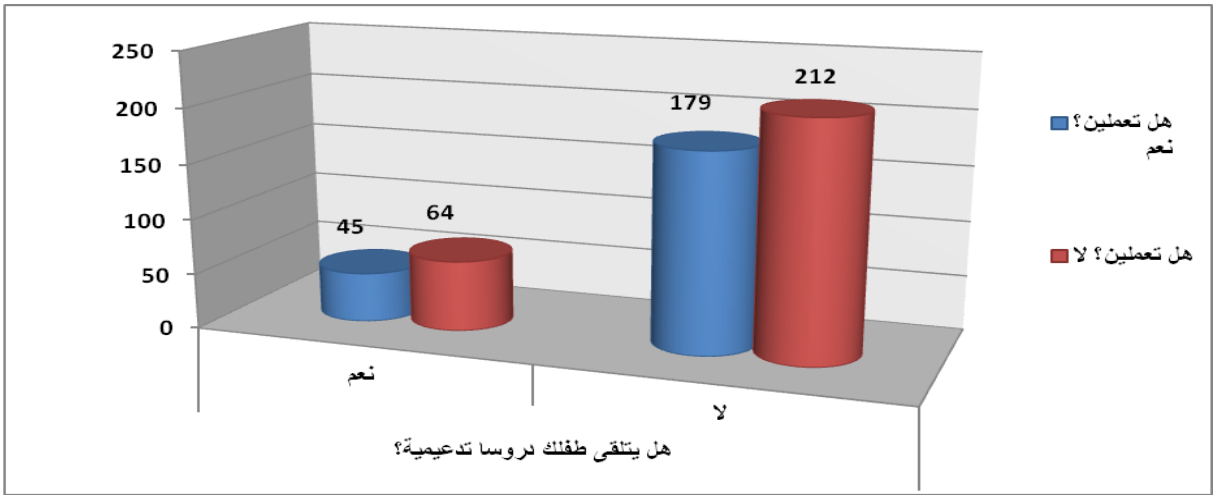

و من هنا نلاحظ أن عدد الاطفال الذين يتلقون دروسا تدعيمية هم أكثر في فئة الأمهات غير العاملات هذا ما سيؤيد النتيجة النهائية لتحليل معطيات البحث الميداني.

المنحنى البياني رقم 19: دور المعلم في النتائج الدراسية للطفل

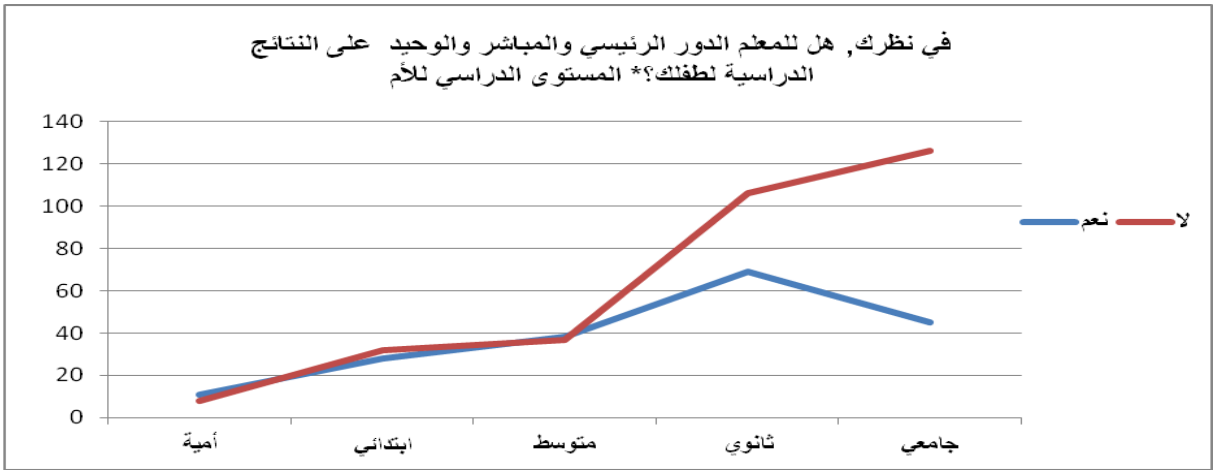

يظهر لنا الفارق جليا بين مستويات التعليم في تحميل المعلم مسؤلية النتائج الدراسية للتلاميذ حيث يزيد عند فئة الاميات و يتناقص كلما زاد المستوى التعليمي للأم .

خلاصة الفصل:

يعد موضوع التعليم من المواضيع الشائكة في مجتمعنا والذي أصبح يتخبط في دوامة من التعديلات والإصلاحات التي لم تبلغ مبلغ الرضى من الأولياء ، ونظراً للتقدم والتطور السريع الذي يشهده العالم والذي يمس كل القطاعات سواء الاقتصادية ، التكنولوجية ، العلمية ... إلى آخره؛ و الجزائر على غرار باقي دول العالم انصاعت وانساقت لمواكبة هذا الركب الحضاري الجديد ما استلزم تغيير و تعديل الكثير و الكثير من النظم و المعتقدات ؛ ونخص بالذِّكر موضوع : " عمل المرأة" الذي لا ينضب الحديث والنقاش فيه إلى حدِّ الساعة.

من خلال تحليلنا لمعطيات التحقيق الميداني و بالموازات مع الفصول النظرية السابقة – ومن خلال تيقننا بأن الموضوع المدروس موضوع شائك تتداخل فيه متغيرات عديدة – نتمنى أن نكون قد أزحنا بعض الغموض على القول القائل بأن عمل المرأة وخروجها من بيتها يشكل خطراً على أطفالها يتمثل في تقصيرها وإهمالها لمتطلباتهم المنزلية و نحص بالذكر الموضوع المطروح ألا وهو المستوى الدراسي لهم بطريقة علمية بيانية.